

شرح
الأنمرُذَج في النحو

للعلامة الزمخشري

بشرح الأردبيلي
جمال الدين محمد بن عبد الغنى

حقيقه وعلق عليه
دكتور حسنى عبد الجليل يوسف

كافة حقوق الطبع محفوظة للناشر
مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا بالقاهرة
ت ٨٦٨ - ٣٩٠ - ٣٩١٩٣٧٧

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

التمدد الصغرى المرو
 هود تيل علم
 لتعلم

وقاص

بسم الله الرحمن الرحيم
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات
 الفاتحة مقدم على الصلوات فمن بين الصلوات

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان ووصتها
 التي بها يحترق عن الخطاء في اللسان وقوم بسبها
 لمنطق الذي هو ميمز الانسان وهما باللسان
 التي زرورة حقايق القران والصلوة على خير الانام محمد
 الفرقان والعلو واصحابه رؤساء اهل الامان وبعد امية
 بقول العالم العابد الفاضل الكامل افضل الفاضلين

في السنة الاولى من الهجرة النبوية
 في سنة الف الف الف الف الف الف الف
 في سنة الف الف الف الف الف الف الف
 في سنة الف الف الف الف الف الف الف
 في سنة الف الف الف الف الف الف الف

واشرف المحققين المولي المعظم الابهام الاعظم الجليل
 بين المعقول والمشروع حاوي الاصول والفروع
 مبين للملار والحرام ملك القصة والحكام جمال الملذ
 الدين محمد بن عبد النبي الاراد يبيد مع الله المسلمين
 يطول بقاته وادام دولته بحق خالقه واطاب الله ثراه
 لما رايت مختصر الامام علاء العالم استاذ ائمة بني آدم

صدر الكتاب والمومل من يعتز على خليل فيه ان نصلحه
بكرمه وبصمى عن لونه فيه فاتي بارض النا ليف فيها
كاجا والمختع بالذات والتصنيف لا يوجد الا طيف منه
في السبغات وذلك لانه شار استس على استعداد واني
بفنى التذ في فيه لمن ابتلى بشر صحية الاضداد وعصمنا الله
من شرورهم ورد اليهم بلفظة كيد فحجزهم الحمد الله على التمام

تم الكتاب بمعين الله الملك الوهاب

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة

الشريفة المباركة في شهر جاذي الحول

في يوم شنبه وفي وقت العشاء

وفي سنة الفجر محمد

٩٧٠

بن حسين

عفي عنهما

ل



بسم الله الرحمن الرحيم وبسْمِ



لحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصبرها آله خنزيرها عين
لحظاء في اللسان وفوق مسيرها المنطق الذي هو عجز الانسان و
حياتها لما يرتقى بها ذروة حقايق القران والصلوة خير الانام
محمد القران وعلى آله واصحابه رؤسا اهل الايمان

والله اعلم



يقول الفقير الى الله الغني محمد بن عبد الله الارد بلي نقا الله عنه
لما ريت مختصر الامام العمام علامة العالم استازا فميتة بنى آدم
جار الله قدس الله سره العزيز اعنى افوز جدي في الفوائد النقية
كثير النفع صغير الحجم عزيز الفوائد مرغوبا للبند بنين وغيره مطلوب بال
سبل خيره ولم يكن له شرح يليق قاصده وقد كنت اريد تليظ
البند بنين من اصحابنا المحترمين في سلك اجابنا لاسميتا قرة عين
الرمية وسرور نفسي الكمدة علاء الملة والدين احمد بن صدر الامام
رسي الانام اقضى القضاء والحكام مطهر الحق في الاحكام عماد الملة و
الدين مفضل المكاشي بلغرما الله امالها وضاعف في العالمين اقالها
اردت ازاله شرحه شرحا يفيد طالبه ويفيق مطالبه حيث لا يتخطى
تخليل لفظه خطا كثيرة والبنجا وزعم بتقيمه معناه الاسانة يسيرة والتميز
ان كنت الفاظ التي يتماها من اوله كتب الشرح الى انماها حتى يكون كالزينة
المتعلمين على التعريف وغيرهم التي نسي لغيت بها ايد الجمله بالقرني واربعوا
من الله تعالى ان يعينني بالانعام ويجعله كما يدي الى دار السلام فان المستك
وعليه التكاليف



مفقود

- (٨) المفصل في النحو ، وقد اعتنى بشرحه خلق كثير .
 (٩) الأنموذج في النحو .
 (١٠) المفرد والمؤلف في النحو .
 (١١) رموس المسائل في الفقه .
 (١٢) المسائل في الفقه .
 (١٣) شرح أبيات سيبويه .
 (١٤) المستقصى في أمثال العرب .
 (١٥) صميم العربية .
 (١٦) سوائر الأمثال .
 (١٧) ديوان التمثيل .
 (١٨) شقائق النعمان .
 (١٩) شافى العيبي من كلام الشافعي .
 (٢٠) معجم الحدود .
 (٢١) المنهاج في الأصول .
 (٢٢) مقدمة الآداب .
 (٢٣) ديوان الرسائل .
 (٢٤) ديوان الشعر .
 (٢٥) الرسالة الناصحة .
 (٢٦) الأمالي في كل فن .
 (٢٧) المقامات .
 (٢٨) أطراق الذهب .
 (٢٩) الكلم النوايغ .
 (٣٠) الأحاجي النحوية .
 وغيرها (*) .

* * *

(*) شذرات الذهب م ٢ ص ١١٨ / ١٢١ . بغية الرعاء ج ٢ ص ٢٧٩ / ٢٨٠

{ الأردبيلي } : شارح الأتمودج

هو محمد بن عبد الغنى الأردبيلي ، المشهور بغنى زادة ، مفسر وفقه ونحوى .

وقد جاء فى كشف الظنون عن كتاب الأتمودج وعن شارحه : أتمودج فى النحو : للعلامة جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسائه ، اقتضبه من المفصل وجعله مقدمه نافعة للمبتدئ كالكافية ، وشرحه الفاضل الشهير بزين العرب « على بن عبد الله المصرى » وجمال الدين محمد بن عبد الغنى الأردبيلي (المتوفى سنة ٦٤٧ هـ . أوله : الحمد لله الذى جعل العربية مصباحاً للبيان ، وهو شرح بقوله ، ألفه لعلاء الدين أحمد بن عماد الكاشى وصدر الأفاضل ابن الحسين الخوارزمى الذى ولد فى ٥٥٠ وتوفى سنة ٦١٧ ، وجعل تلميذ المصنف ضياء الدين أملى كتاباً كالشرح ، وسماه الكفاية « (١) .

ولا شك أن معرفة أسباب تأليف الكتاب والشخصيات التى ألف من أجلها يؤكد صحة تاريخ وفاة الأردبيلي الذى ذكره حاجى خليفة فى « كشف الظنون » وهو ٦٤٧ هـ ، ويؤكد ذلك أيضاً أن أقدم المخطوطات للكتاب كتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وهو تاريخ متأخر عن مولد الأردبيلي ، ولهذا نؤكد خطأ كحاله فيما أورده فى معجم المؤلفين من أن الأردبيلي قد ولد سنة ٩٨٠ هـ أى بعد أقدم مخطوطة بعشر سنوات ، وهذا محال .

ومن تصانيف الأردبيلي :

١ - حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوى فى التفسير .

٢ - الأنوار فى الفقه الشافعى .

٣ - الرسالة العلمية . ٤ - شرح الأتمودج .

(١) كشف الظنون عن أسامى الكتب والنون المجلد الأول ص ١٨٥ .

نسخ الكتاب

اعتمد المحقق على ثلاث من أقدم مخطوطات الكتاب بدار الكتب المصرية ، كما اعتمد على مطبوعة قديمة .

(١) المخطوطة الأولى : رقمها : ٧٢ (نحو - خليل أنما)

من القطع الكبير ، مكتوبه بخط رقعة واضح ، أخذت الرمز « ل » وهي أتم المخطوطات وأكملها وأقدمها ، كتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وفي أسفل الجزء الأول منها هوامش أثبتها المحقق لفائدتها . وقد سقطت ورقة من المخطوطة بين ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المخطوطة الثانية : رقمها : ١٢٠٩ (نحو)

من القطع المتوسط ، مكتوبه بخط الرقعة ، ولم ترقم صفحاتها ، سقط من آخرها بعض صفحات وقد وقع ببعض المواضع فيها شيء من السهو . وقد أعطيت الرمز « س »

(٣) المخطوطة الثالثة : رقم : ١٦١٠ (نحو)

من القطع المتوسط ، صفحاتها غير مرقمه ، وقد بلغت بعد ترقيمها ١٠٧ صفحة ، مكتوبه بخط فارسي دقيق جداً ومتداخل . كتبت سنة ١٠٧٤ هـ . وقد أعطيت الرمز « ق » .

ولا تختلف عن المخطوطة « ل » أو « س » .

وقد سقطت ورقة من المخطوطة ق بين ص ٤٦ ، ص ٤٧ ، وورقة بين ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٤) المطبوعة :

هي مطبوعة قديمة ، تمتلكها مكتبة الآداب بمصر لصاحبها على حسن ، مكتوبه بخط قريب من النسخ ، ومطبوعة بالطريقة القديمة على حجر سنة ١٩٠٥ بمعرفة محمد ميرزا الداغستاني المورادي بإذن النظارة في سانكت پتر بورغ .

تقع في ١٩١ صفحة ، بها هوامش تزيد بضعة مرات على حجمها ،
يتصل أكثرها بإعراب المتن وشروحه ، ولم أورد لها لأنها تمثل كتاباً آخر
بالإضافة إلى الكتاب الأساسي .

منهج التحقيق :

اعتمد المحقق على المخطوطات التي أشرنا إليها آنفاً وعلى المطبوعة ،
وجعل المخطوطة « ل » أصلاً ، فإذا وجد بها خطأ أو سهواً نقل عن « ق
أو س أو ط أيها أتم وأصح .

ورضع لكل صفحة من صفحات المخطوطات أرقام لعدم وجود أرقام
بها . وأشار إلى الاختلاف بين المخطوطات ، وأثبت ما رآه ضرورياً من
هذه الاختلافات ، نجنباً للبس ومراعاةً للصواب .

وقد كان أول عمل قام به المحقق وضع عناوين لأبواب الكتاب
والأصناف المدرجة تحت كل باب . وأقسام كل صنف ، ثم فروع كل قسم
محتفظاً في كل ذلك بالتصنيف الذي وضعه الشارح . وقد وضعت
العناوين التي أضافها المحقق بين قوسين معقوفين .

أما بالنسبة للشواهد القرآنية ، فقد أثبت رقم الآية واسم السورة
بها ، وفسر ما رآه يستوجب التفسير من حيث الشاهد النحوي .

وبالنسبة للشواهد الشعرية فهي قليلة جداً ، وقد أشار المحقق إلى
مصادرها في الدواوين والمجموعات وكتب النحو .

وقد وجد المحقق أنه من الضروري إثبات التعريفات النحوية التي
اصطلح النحاة عليها حيث وردت كثير منها مقتضياً ، أو مشروحاً ، أو ممثلاً
له بشواهد دون ذكر التعريف .

كما وجد من الضروري أن يفسر بعض المواضع التي تحتاج إلى تفسير ،
وبخاصة المصطلحات النحوية .

وبالنسبة لباب الحروف فيبدو أن المصنف والشارح اعتمداً منهج
البصريين في معاني الحروف .

وقد ذكر المرادى في كتاب « الجنى الدانى » أن الكوفيين هم الذين
أثبتوا تلك الكثرة من معاني الحروف (١) .

(١) انظر الجنى الدانى ص ٢٤٨ / ٢٤٩ .

ولا شك أن معانى الحروف عند جمهور النحويين لا تقتصر على وجهة نظر البصريين ، ولهذا أضاف المحقق إلى كل حرف معانيه التي أشار إليها أئمة النحو ، دون تعرض لأوجه الخلاف تمثيلاً مع روح الكتاب .

كتاب : شرح الأنموذج :

وضع الزمخشري « الأنموذج » اختصاراً للمفصل ؛ ليكون مقدمة مفيدة للمبتدئ ، وجاء شرح الأردبيلي متمشياً مع الهدف الأساسي للأنموذج . وتؤكد كثرة المخطوطات التي وصلتنا لشرح الأنموذج أهمية الكتاب التي جاءت نتيجة لدقته ووضوحه .

وعلى الرغم من بعد الكتاب عن الخلافات النحوية ، وعن الاهتمام بالعلل النحوية ، فإنه لم يخل منها ، بل أوردها في مواضع حسن فيها إيرادها .

وقد أشار الشارح صراحة إلى مذهبه ومذهب المصنف وهو مذهب البصريين . وهو يشير إلى هذا المذهب في بعض المواضع دون التعليق أو الحكم عليه ومرة يعلق بقوله « وهو الحق » مما يؤكد اتفاق المصنف والشارح مع منهج البصريين .

وفي قليل من المواضع يشير الشارح إلى اختلاف اللغة الحجازية عن التميمية ، والحجازية تتجاوز توالي أربع حركات فتقول : خَمْسَةَ عَشْرَةَ بتسكين الشين ، والتميمية تستبدل فتحة الشين في عشرة بالكسرة لثلاث تتوالى الحركات بالفتح .

ونحن لا نجاوز الصواب إذا قلنا إن شرح الأنموذج كتاب له من القيمة العلمية ما لغيره من كتب النحو التي تماثله في الحجم ، يضاف إلى ذلك وضوحه وسره .

ولا شك في أنه سيضيف إلى المكتبة النحوية لبنة مهمة تسهم في دعم ذلك البناء الشامخ ، كما تسهم في تيسير الدراسة النحوية وتأصيلها .

والله ولي التوفيق

دكتور حسنى عبد الجليل يوسف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) وَبِهِ نَسْتَعِينُ

{ مقدمة شرح الأنموذج للأردبيلي }

الحمد لله (٢) الذي جعل العربية مفتاح البيان * وصبرها آلة (٣) يُحترزُ بها عن الخطأ في اللسان * وقرمٌ بسببها المنطق الذي هو مميّز للإنسان (٤) * وهياها سُلماً يُرتقى بها إلى ذرّوة حقائق القرآن * والصلاة والسلام على خير الأنام محمد الفرقان * وعلى آله وأصحابه رؤساء أهل الإيمان * وبعد ... فيقول العبدُ الفقيرُ إلى الله (العابد الفاضل الكامل أفضل الفاضلين * أشرف المحققين * المرلى المعظم * الإمام الأعظم * الجامع بين المنقول والمعتول ، حاوي الأصول والفروع ، مبيّن الحلال والحرام ، المصونُ بعناية رب العالمين * ملكُ القضاة والحكام ، جمالُ الملة والدين : محمد بن صدر الحاج شمس الدين) (٥) عبد الغنى الأردبيلي (عفا الله عنه) (٦) متّع الله المسلمين بطول حياته * وأدام دولته بحق خالقه :

(١) هامش / ل : فإن قيل لم قدم الله على الرحمن والرحيم لأن الله ذات ، والرحمن والرحيم اسم صفات ، فكما أن الذات مقدم على الصفات فينبغي أن يكون اسم الذات مقدم على اسم الصفات .

(٢) هـ / ل : الفرق بين الحمد وأحمد أن الحمد يدل على النوام والإثبات ، وأحمد يدل على التجدد : لأن المفهوم منه زمان ...

(٣) هـ / ل : الآلة الوساطة بين الفاعل والمفعول في وصول الأثر إليه كالنشار .

هـ / ل : أى فارق بين الحق والباطل ، وقال بعضهم فارق بين الحلال والحرام .

(٤) في ط : المميز للإنسان .

(٥) ما بين القوسين غير موجود في س .

(٦) غير موجودة في ط .

لما رأيت (3) مختصراً الإمام الهمام علامة العالم * أستاذ أئمة بني
 آدم / جار الله ، طيب الله (سره العزيز) (1) (وجعل الجنة مثواه) (2) *
 أعنى « أنموذجه في النحو » قليل اللفظ ، كثير المعنى ، صغير الحجم ،
 غزير الفحوى (3) ، مرغوباً للمبتدئين وغيره * مطلوباً للسالك سبيل خيره *
 ولم يكن له شرح يليق قاصده * (ويُلقي إليه مقاصده) (4) . وقد كنتُ
 أريدُ تلميظه (5) للمبتدئين من أصحابنا المتخرطين في سلك أحببنا ،
 لا سيما قرّة عيني الرّمدة * وسرور نفسي الكعّدة * علاء الملة والدين
 أحمد بن صدر الإمام * رئيس الأنام * أفضى القضاة والحكام * مظهر
 الحق في الأحكام * عماد الملة والدين ، المفضل الكاشي (6) ، بلغهما
 الله آمالهما * رضاعف في العالمين إقبالهما .

أردتُ / أن أشرحه (7) شرحاً يفيد طالبه * ونبض عليه مطالبه *
 بحيث لا أتخطى من تحليل لفظه خطى كثيرة * ولا أتجاوز عن تنقيح
 معناه إلا (4) مسافة بسيرة * والتزمت أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها
 من أول / كتابة الشرح إلى إتمامها ، حتى تكون كالزيادة للمتعلمين على
 التعريف * وتغنيهم عن النسخ التي لعبت بها أيدي الجهلة بالتحريف *
 وأرجو من الله تعالى (8) أن يعينني على الإتمام * ويجعله قاندي إلى دار
 السلام ، فإنه المستعان * وعليه التكلان .

(1) في ط : ثراء ، وفي س « قدس الله » .

(2) ما بين القوسين غير موجود في س .

(3) الفحوى : نحوى القول مضمونه ومرماه الذي يتجه إليه الفائل . وهي هـ / ل كثير

المعنى . (4) غير موجودة في ط .

(5) تلميظه : تلويقه وإعطائه شيئاً يسيراً منه . وفي هـ / ل التليظ تحريك اللسان عن

بقية الطعام .

(6) في س : مفضل المكاشي ، وكشا الشيء . عضه فانتزعه .

(7) في ط : أشرح له .

(8) تعالى : ليست في ط .

{ الكلمة وأقسامها } { مقدمات }

{ قال المصنف رحمه الله تعالى : « الكلمة مفرد » }

أقول : قبل الشروع في المقصود / لابد من تقديم مقدمة * وهي هذه :
اعلم أن طالب كل شيء ينبغي أن يتصور أولاً ذلك الشيء بوجه ما ، لأن
المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه . وينبغي أيضاً أن يتصور الغرض
من مطلوبه ، لأنه إن لم يتصوره يكن سعيه عبثاً ، فطالب النحو قبل^(١)
تعلمه ينبغي أن يتصوره أولاً ، ويتصور الغرض منه قبل تعلمه حتى
يكون في طلبه على بصيرة ، فنقول :

{ تعريف النحو }

النحو في اللغة القصد ، وفي عرف النحاة علم بأصول تعرف بها^(٥)
أحوال أواخر الكلم / إعراباً وبناءً . والغرض منه معرفة الإعراب^(٢) .
والإعراب والبناء^(٣) لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي
الذي لا يوجد إلا في الكلام . والكلام إنما يتركب من كلمتين ، فلذلك
جرت عاداتهم في ترتيب^(٤) الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام على
سائر الأشياء ، ويتقديم الكلمة على الكلام لأنها جزؤه كما عرفت ،
والشيء إنما يُعرف بعد معرفة أجزائه .

(١) - في ط و س و ل - فطالب النحو بتعلمه .

(٢) في هـ / ل : المقدمة : ما يتوقف على الشروع في العلم ، وقبل المقدم ما يتوقف
عليه الصحة الدليل ، وقبل المقدمة أيضاً نطق على مقدم الجنس المراد ههنا الأول .

(٣) عرف ابن جنى النحو : بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب
وغيره ، ... ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن
منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردُّه إليها [الخصائص ج ١ ص ٢٤] وعرف الإعراب بأنه
الإهانة عن المعاني بالألفاظ [نفسه ص ٣٥] ولا شك أن النحو والإعراب يتجاوزان هذا
التعريف من حيث إعراب الجمل لأن الجملة لا يظهر فيها بوصفها جملة علامة إعراب وإن
وقعت موقع المفرد الذي تظهر عليه هذه العلامات .

(٤) والبناء : غير موجودة في س و ل و ط .

(٥) هـ / ل : الترتيب في اللغة وضع كل شيء في مرتبة ، وفي الاصطلاح جعل
الأشياء المتعددة يطلق عليها اسم الواحد .

{ تعريف الكلمة } (١)

وقوله « الكلمة مفرد » تقديره : الكلمة لفظ * موضوع لمعنى (١)
 مفرد ، فيخرج « باللفظ » غيره كالحظ والعقد والإشارة والنصب .
 « وبالموضوع » المهمل / كدبز وبيز (٢) ، وبالمفرد المركب خمسة عشر (٣) .
 وإنما قلنا إن المهمل يخرج بتقيد الموضوع ؛ لأن الموضوع لا يكون إلا
 لمعنى ، والمهمل لا معنى له (٤) . وإنما حذف قولنا لفظً موضوع لدلالة
 قوله مفرد عليه ؛ لأن المفرد لا يوصف به فى / اصطلاح النحويين إلا
 اللفظ الموضوع .

(١) هـ / ل : اللفظ فى اللغة كما يقول العرب : أكلت التمرة ولفظت نواة ، وفى
 الاصطلاح ، اللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو ما فى حكمه مهملًا كان أو مستعملًا ، قلت
 دونه أو كثرت .

وعرف ابن مالك الكلمة بأنها لفظ مستقل بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ، أو منوى معه أى
 مع اللفظ . انظر شرح التسهيل لابن مالك ص ٣ .
 وعرف ابن عقيل الكلمة فى شرح الألفية بقوله :

الكلمة : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كدبز ،
 وقولنا (مفرد) أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد . (شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦) .
 - هـ / ل : قال الكلمة ولم يقل الكلام لأن الكلام كل والكلمة جزء ومعرفة الكل
 معروف على معرفة الجزء ؛ فلهذا قال الكلمة ولم يقل الكلام وندم الكلمة على الإعراب
 وغيره ؛ لأن الكلمة ذات الإعراب وغيره عراض .

فى هـ / ل : المفرد فى الاصطلاح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه . وإنما قال لفظ ،
 ولم يقل لفظة لأن اللفظ غير مشتق ، وإنما اشترط المطابقة .

- فى هـ / ل : (الكلام يتركب من كلمتين) ؛ وإنما قال من كلمتين ولم يقل فصاعداً
 لأن المراد من أقل ما يركب منه الكلام ، لأن الكلام لا يكون أقل من كلمتين .
 والكلام فى اللغة ضم الشئ على الشئ ، وفى الاصطلاح ضم الكلمة إلى الأخرى على
 وجه الفائدة التامة لا على وجه النقصان .

(٢) وبيز ساقطه من س .

(٣) التركيب على ستة أقسام : تركيب إسنادى ، و تركيب إضافى ، و تركيب تضمن
 و تركيب مزجى ، و تركيب صوتى . مثال التركيب الإسنادى : زيد قائم ، والتركيب
 الإضافى : غلام زيد ، و تركيب التضمن : خمسة عشر ، ومثال التركيب المزجى : يعلىك ،
 ومثال التركيب الصوتى : سبويه ، ونظيره . (٤) فى ط لا يكون له معنى .

{ أقسام الكلمة }

قال : « وهى إما اسم كرجل ، وإما فعل^(٦) كضرب ،
وإما حرف : كقد . »

أقول : يعنى أن أقسام الكلمة منحصرة^(١) فى هذه^(٢) الثلاثة :
لأنها (إن دلت بنفسها)^(٣) على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ،
أعنى الماضى والحال والاستقبال ، فهى الاسم ، مثل : رجل ، فإنه يدل
بنفسه على ذات غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وإن دلت بنفسها
على معنى مقترن به فهو الفعل ، مثل ضرب ، فإنه يدل بنفسه على
ضرب مقترن بالزمان الماضى . وإن لم تدل بنفسها على معنى فهى الحرف
كقد ، فإنه لا يدل على معنى بنفسه ، بل يدل بواسطة غيره ، نحو : قد
قام^(٤) .

* * *

(١) هـ / ل : المصر فى اللغة العدد . وفى الاصطلاح : عبارة عن إيراد شىء على
عدد معين .

(٢) قى ق : إن دلت على معنى فى نفسها .

(٣) يتحدث هنا عن دلالة اللفظ فللاسم دلالة لفظ ، ودلالة إعراب ، فاللفظ يدل على
مجرد الذات ، والإعراب يدل على صريح المعنى . وذلك فى مثل الفاعل والمفعول من نحو :
ضرب زيد عمراً ، فكما رفعت زيدا عَلِمَ أنه فاعل وكما نصبت عمراً عَلِمَ أنه مفعول .
{ كشف المشكل فى النحو ص ١٧١ } .

(*) فى هـ / ل : الحرف فى اللغة : الطرف ، يقال أخذت حرف زراعته أى طرف ، وفى
الاصطلاح ما دل على معنى فى غيره ، وإنما سُمى الحرف حرفاً لأنه يقع على طرف الكلام ،
نحو صررت بزيد .

(*) (الكلام المصطلح عليه عند النحاة : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة بحسن السكوت
غلبها) (ابن عقيل ١٤/١) .

{ أقسام الكلام } (*)

قال : « الكلام مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم ، وإما من فعلٍ واسمٍ نحو : ضرب زيد ، ويسمى جملةً وكلاماً » .

أقول : لما بين الكلمة أراد أن يبين الكلام ، فقوله « مؤلف / احتراز به ^(١) عن المفرد مثل زيد ، وقوله « إما من اسمين وإما من فعلٍ واسم » احتراز عن المؤلف من فعلين نحو ضرب ضرب ، أو من (7) فعلٍ وحرف ، نحو : قد ضرب ، أو من حرفين ، نحو : قد قد ، أو من حرفٍ واسم ، نحو : ما زيد ^(٢) . وقوله « أسند أحدهما إلى الآخر » احتراز عن المؤلف من اسمين لم يسند أحدهما إلى الآخر نحو غلام زيد ، وخمسة عشر : فإن كل ذلك لا يكون كلاماً . وقوله « وإما من فعلٍ واسم » تقديره : وإما من فعلٍ واسم أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وإنما لم يذكره صريحاً لأن قوله « أسند أحدهما إلى الآخر » يدل على وجوب الإسناد بينهما ، والإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها .

{ تعريف الاسم }

وقوله بعد هذا « الاسم هو ما صحَّ الحديثُ عنه » يدل على أن الإسناد إنما يكون للفعل / إلى الاسم ^(٣) . فقوله زيد قائم مؤلف من

- وفي هـ / ل : الفرق بين الكلام والجملة : كل كلام جملة ، وكل جملة لا يكون كلاماً ، لأن الجملة تكون مفيدة ، وقد لا تكون مفيدة ، والكلام مفيد أهدأ .
- المراد بالإسناد نسبة أحد جزئيه إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو : قام زيد . (١) به غير موجودة في س ، ل ، ط .
(٢) (ما) هنا نافية أي لا زيد ، ولا يصح أن تكون استفهامية لأن الاستفهامية اسم ويصح بها الإسناد .

(٣) شرح ابن مالك الإسناد بقوله : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بخبر عنه ، أو طلب بمطلب . فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء . وقيل فيه : وشمى وحقيقى ، كقولك : زيد فاضل . وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسمٍ نحو : زيد معرب . وللفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرفٍ نحو : فى حرف جر . وجملةٍ نحو : لاجول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة (شرح التسهيل ص ٨) وقال مسيبويه عن المسند والمسند إليه : هما ما لا يفتى واحد منهما عن الآخر ، الكتاب ج ١ ص ٢٣ .

اسمين أسند أحدهما ، وهو (قائم) إلى الآخر وهو (زيد) . وقوله ١٩
ضرب / زيد مؤلف من فعل واسم ، أسند ذلك (١) الفعل إلى ذلك الإسم ،
وكل واحد منهما يسمى كلاماً وجملة .

* * *

(١) ذلك : غير موجودة في من ول

{ الباب الأول }

{ باب الاسم }

قال : « باب : الاسم هو : ما صحَّ (8) الحديث عنه ، ودخله حرف الجر ، وأضيف ، وعرف ، وثون » (١) .

أقول : لما فرغ من تقسيم الكلمة شرع في مباحث أقسامها ، وقدم الاسم على الفعل والحرف لأنه أصل وهما فرعان ، إذ هو لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه .

وقوله / « باب » تقديره هذا باب . والاسم في اللغة ظاهر ، وفي الاصطلاح هو ما صح الحديث عنه ، يعني يجوز أن يُخبر عنه نحو : خرج موسى . فإن موسى اسم (٢) قد أخبر عنه بالخروج ، « ودخله حرف الجر » يعني يجوز أن يدخله حرف الجر نحو مرت بعيسى ، فإن عيسى اسم (٣) قد دخله الباء ، وهو حرف الجر . و « أضيف » يعني يجوز أن يضاف إلى غيره نحو غلامك ، فإن الغلام اسم (٤) أضيف إلى الكاف / و « عرف » يعني يجوز أن يدخله الألف واللام نحو الرجل . و « نون » يعني يجوز أن يدخله التنوين نحو زيد وعمرو (٥) . فجميع هذه من خواص الاسم لا

(١) لم يذكر المصنف ولا الشارح ثلاثة من علامات الاسم وهي :

١ - النداء : قال ابن مالك : ويعرف الاسم بثنائه نحو : أيا مكرمان [عمدة المانظ ص ٤]
وقال السيوطي : للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها وذكر منها ههنا تسعة . أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو : يا زيد . وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضا والمفعولية لا تليق بغير الاسم . هـ
الهوامع ج ١ ص ٩

٢ - عود الضمير عليه أي على الاسم .

٣ - مباشرة الفعل أي ولاؤه من غير فاصل (نفسه ص ١٤)

(٢ ، ٣ ، ٤) اسم : غير موجودة في ل .

(٥) وعمر : غير موجودة في س ، ق .

يوجد شيء منها في الفعل ولا في الحرف . أما الإخبار عنه فلأن الفعل
خبرٌ دائماً (١) فلا يُخبر عنه ، والحرف لا يكون خبراً ولا مُخبراً عنه (٢) .

(9) وأما حرف الجر فلأن الجرّ علامة المخبر عنه . وقد قلنا إن الفعل
والحرف لا يخبر عنهما . وأما الإضافة فلأن الغرض منها إما التعريف أو
التخصيص أو التخفيف كما سيجيء . والفعل والحرف لا يصلحان شيئاً
من ذلك . وأما الألف واللام فلأن الغرض من دخولهما تعريف المخبر
عنه وقد ذكرنا أنهما لا يخبر عنهما . وأما التنوين فلأنها علامة تمام
مدخولها ، والفعل والحرف لا يتمان إلا بالغير . أما الفعل فبالفاعل .

وأما الحرف فبمتعلقه .

(١) دائماً : غير موجودة في ق.ل.ط .

(٢) ينقسم الاسم على ثلاثة أقسام : ظاهر ومضمر ومبهم . والظاهر كل اسم دل بلفظه
على مجرد ذاته ، وإعراجه على صريح معناه . وسمى ظاهراً لظهوره وتجليه واستغنائه
بنفسه عما يفسره ، وينقسم إلى مفرد ومثنى ومجموع ...

والمضمر كل اسم دل باختلاف صيغه على اختلاف معانية مثل : أنا وأنت وهو ونفعلك
ونفعلكما ونفعلكما ونفعلكن .

وسمى مضمراً لأنه كُتِبَ به عن الظاهر للاختصار . وينقسم على ثلاثة أضرب : ضمائر
رفع وضمائر نصب وضمائر جر ، وإلى متفصل وبارز ومستتر . (انظر كشف
المشكل باب الاسم) .

والمبهم : المستغلق والغامض ، وعند النحاة يطلق على أشياء :

أحدها : لفظ قبه إبهام وضعاً ويرفع إبهامه بالتمييز .

وثانيها : أحد قسمي الطرف المقابل للمؤقت .

وثالثها : أحد قسمي المصدر المقابل للمؤقت .

ورابعها : اسم كان متضمناً للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون
سابقاً في الذكر البتة ، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه .

ثم المهم بهنا المعنى على نوعين : لأنه إن كان بحيث يستغنى عن قضية فهو اسم الإشارة ،
أو لا يستغنى فهو المرسل . (انظر كشف اصطلاحات الفنون مادة بهم)

{ أقسام الاسم }

قال : / « وأصنافه : اسمٌ / الجنس ، العَلْمُ ، المَعْرَبُ ،
وتوابعه : المبني ، المثني ، المجموع ، المعرفة ، والنكرة ،
المذكر والمؤنث / المصغر ، المنسوب ، أسماء العدد ، الأسماء
المتصلة بالأنفعال » .

أقول : الأصناف بمعنى الأقسام ، يعني أن أقسام الاسم المذكورة في
هذا الكتاب منحصرة في خمسة عشر قسماً (١) .

الأول : اسم الجنس : وهو ما يدل على شيء غير معين (٢) وما يشبهه
كرجل .

والثاني : العَلْمُ (٣) : وهو ما يدل على شيء (١٠) معين ، ولا يتناول
غيره بوضع واحد نحو زيد (*) .

والثالث : المَعْرَبُ : وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل : لفظاً كزيد ،
أو تقديراً كسعدى (٤) .

والرابع : التوابع ، يعني توابع المعرب : وهو كل ثانٍ معرب بإعراب
سابقه من جهة واحدة ، كالعالم ، في قولنا (٥) : زيد العالم قائم .

والخامس : المبني : وهو الذي يكون (٦) سكونٌ آخره وحركته لا يعامل
كمن ، وأين ، وحيث ، وهؤلاء .

(١) قسماً : غير موجودة في : س و ق . (٢) غير معين : ليست في ل .

(٣) هـ / ل : العلم صفة توجب التمييز بحيث لا يحتمل النفي ، وقيل هو الاعتقاد
والجازم المطابق للواقع .

(*) هـ / ل : وإنما قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتركة : زيد ، أو سمي به
بثلاثة رجال مثلاً فإنه وإن كان متناولاً غيره ، ولكن ليس بوضع واحد بل أوضاع كثيرة .

(٤) كسعدى : في س و ق : كعصى .

(٥) قولنا : غير موجودة في : ق و ل و ط .

(٦) يكون : غير موجودة في : ق و ل و ط .

والسادس : المثنى : وهو ما زيد في آخره ألف أو ياء مفتوحاً ما قبلها ونون مكسورة عوضاً (١) عن الحركة والتنوين ، نحو : جاءنى مسلمان ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين .

والسابع : المجموع : وهو ما دل على آحاد يدل على أحدها واحده كزيدين ، ورجال ، وهنديات .

والثامن : المعرنة : وهى ما يدل على شيء معين نحو أنا ، وأنت .

والتاسع : النكرة : وهو ما دل على شيء غير معين كغلام (*) .

والعاشر : المذكر : وهو ما خلا آخره من تاء التأنيث ، وألقى المقصورة والمدودة كرجل .

والحادى عشر : المؤنث : وهو ما زيد في آخره أحدهن كمرأة ، ورجلى (١١) وحمراء .

والثانى عشر : المصفر : وهو ما ضم أوله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه / ياء ساكنة ، كرجيل .

والثالث عشر : المنسوب وهو ما لحق آخره ياءً مشددة تدل (٢) على نسبة شيء إليه كبغدادى (٣) .

والرابع عشر : أسماء العدد : وهى أسماء تُعدُّ بها الأشياء كواحد ، واثنين ، وثلاثة ، وغيرها (٤) .

(١) عوضاً : غير موجودة فى س و ل و ق .

(*) الفرق بين النكرة واسم الجنس ، أن عدم التغير ملاحظ فى مفهوم النكرة ، واشتراك الحقيقة ليس بملاحظ فى مفهوم الجنس . الاشتراك فى الحقيقة ملاحظ ، وعدم التغير ليس بملاحظ .

(٢) تدل : غير موجودة فى س .

(٣) هـ / ل : فالنسب إليه هو مثلاً الرجل هو المنسوب وكذا بغدادى ، لأنهما عبارتان من شيء واحد ، فالضمير فى قوله إليه عائد إلى المنسوب إليه ، لأنه إذا ذكر المنسوب جرى ذكر النسب إليه ضمناً .

(٤) وغيرها : غير موجودة فى س و ق و ل .

والخامس عشر : / الأسماء المتصلة بالأفعال : وهي أسماء فيها
 معنى الفعل ، كعلم ، وعالم ، وعليم ومعلوم ، وأعلم .
 فهذه الخمسة عشر أصنافُ الاسم ، التي يَذكرُ كلُّ واحدٍ منها مع ما
 يتعلق به في هذا الكتاب بالترتيب في موضعه .

* * *

{ الصنف الأول : اسم الجنس }

قال : « اسم الجنس : وهو على ضربين ^(١) : اسم عين : كرجل وراكب ، واسم معنى : كعلم ومفهوم » ^(٢) .

أقول : لما فرغ من تعداد أصناف الاسم مجملته شرع في تعدادها منفصلة . ورعى في التفصيل ترتيبه في الإجمال ، فلا جرم ابتدأ هاهنا بما ابتدأ به هناك ، أعنى : اسم الجنس ، الذي هو أول الأصناف الخمسة عشر ، وقسمه على قسمين : اسم عين ، كرجل ، وهو ما يقوم بنفسه ، ^(١٢) واسم معنى كعلم ^(٣) وهو ما يقوم بغيره . ثم مثل لكل قسم بمثالين : مشتق وغير مشتق ، فحصل لك أربعة أقسام : الأول : اسم عين غير مشتق ، كرجل ، والثاني : اسم / عين مشتق كراكب ، والثالث اسم معنى غير مشتق ، كعلم . والرابع : اسم معنى مشتق كمفهوم ^(*) .

١٤

* * *

(١) ضربين : في ق : نوعين .

(٢) ذكر ضربه ولم يذكر تعريفه . وقال ابن يعيش في تعريفه : اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ، ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تاما حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس .

{ شرح الفصل ج ١ ص ٢٦ }

(٣) كعلم : غير موجودة في س .

(*) في ه / ل : الفرق بين اسم الجنس والعلم في نحو أسد وأسامة : فالأسد اسم الجنس ، وأسامة اسم العلم . أنه جاء بن العرب أنهم جعلوا أسامة غير متصرف ، فلو لم يكن علما لما جعلوه غير متصرف لأن فيه سلب العلم ، وهو التأنيث .

* ه / ل : وإنما قدم الجنس على الهواقي لأن اسم الجنس أعم والهواقي أخص .

(*) ه / ل : الفرق بين العلم والمعرفة أن العلم إدراك المركب والمعرفة إدراك المسبوق

{ الصنف الثاني : العَلْمُ } (١)

قال : « العَلْمُ : الغالبُ عليه أن يُنقل عن اسم جنس كجعفر ، وقد ينقل عن فعل كيزيد . وقد يُرتجل كغطفان » .

أقول : لما فرغ من الصنف الأول شرع في الصنف الثاني ، أعنى العَلْمُ . فقال / الغالب على العلم أن ينقل عن اسم جنس كجعفر فإنه وضع أولاً للنهر الصغير ، ثم نُقل منه ، وجُعِلَ عَلْماً لرجل .

وقد يُنقل العلم عن فعل كيزيد ، فإنه في الأصل مضارع زاد ، فنقل منه وجُعِلَ عَلْماً لرجل . وقد يرتجل العلم : أي يجعل في أول وضعه عَلْماً من غير أن ينقل عن شيء كغطفان ، فإنه وُضع أولاً علماً لقبيلة ، فالعلم إما منقول (كجعفر ويزيد) (٢) ، أو يرتجل كغطفان ، والمنقول إما من مفرد (١٣) أو من مركب .

والمفرد إما من اسم الجنس وهو الغالب / كجعفر .

وإما من فعل ماضٍ / كشمّر ، فإنه في الأصل بمعنى جدّ ، ثم جُعِلَ علماً لرجلٍ .

أو مضارع كيزيد .

(١) قال ابن يعيش : العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسيات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء - باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقته شامله ، ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا : إن الأعلام لا تفيد معنى ، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وتوعداً واحداً نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل ، وليست أسماء الأجناس كذلك ؛ ألا ترى أن رجلاً يقيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرء من حيث كان مقيداً (شرح المفصل ج ١ ص ٢٧) .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في ل .

أو من أمرٍ كاصمتُ بكسر الهمزة (١) ، فإنه في الأصل أمرٌ من
تصمتُ على وزن تنصر بمعنى تسكت ، فجعل علما لبرية قال أحدٌ سمع
صوتنا لصاحبه فيها : أصمتُ (*) ، وغيّرت ضمته إلى الكسرة ، كما غير
بناؤه إلى الإعراب .

والمركب : إما إسنادي كتأبطُ شراً ، فإن معناه في الأصل أخذ تحت
إبطه شراً ، فجعل علماً لرجل أخذ تحت إبطه حيةً أو سيقاً .
أو إضافي : كعبد الله .

أو غيرهما : كعبلبك ؛ فإن بعل اسم لصنم والبيك مصدر بمعنى الدق
فجعل علماً لبلدة .

وللعلم قسمةٌ أخرى وهي أنه (إن كان فيه مدح أو ذم) (٢) فهو
اللقبُ (كمحمود ويطة) (٣) وإلا فإن كان أوله أباً وأمّاً فهو الكنية ؛
كأبي عمرو وأم كلثوم ، وإلا فهو الاسم كجعفر .

* * *

(١) هـ / ل : يعني أن اصمت كان في أول وضعه بضم الألف فغير ضمته إلى الكسرة
كما غير بناؤه إلى الإعراب .. أن اصمت مبني في أوله لأنه اسم فيكون معرباً لأنه علماً
فالعلم معرب .

(*) وفي اللسان : بلدة اصمت ، وهي القفر التي لا أحد بها ، وأنشد للراعي النسيبي :
أشلى سلوقية بانت ويات لها يوحى اصمت في أصلها أود
(اللسان مادة صمت)

(٢ . ٣) ما بين القوسين غير موجود في س .

{ الصنف الثالث : المعرب من الأسماء }

١٦
س ٨

/ قال : « المعرب و/ هو على ضربين : منصرف : وهو (14) ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد (١) وغير منصرف : وهو الذي مُنِع منه (٢) الجر والتنوين ، ويُفتح في موضع الجر نحو : مررت بأحمد ، إلا إذا أضيف أو عُرِف باللام فينجر (٣) نحو : مررت بأحمدكم وبالأحمر . »

أقول : لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث ، أعنى المعرب (٤) فنوعه على نوعين : منصرف ، وغير منصرف ، فالمنصرف (٥) هو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد في قولنا : جاني زيد ، ورأيتُ زيداً ، ومررت بزيد . وغير المنصرف وهو الذي مُنِع منه الجر والتنوين ، ويفتح في موضع الجر ، لأن الجر والفتح أخوان كأحمد في

(١) كزيد : غير موجودة في ل . (٢) منع منه : في ق : مالا يدخله .

(٣) فينجر : غير موجودة في س و ل .

(٤) هـ / د : المعرب في اللغة مفعول من باب الأفعال ، وفي الاصطلاح المعرب هو

الذي ليس مبنى الأصل .

(٥) فالمنصرف : غير موجودة في س و ل .

- قال ابن الأنباري : المعرب هو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ...

والأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دين الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن

معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني

بعضها ببعض .. وحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا

سمى مضارعاً ، والمضارعة المشابهة . [أسرار اللغة ص ٢٥] (للزيد : انظر الإيضاح

في علل النحو للزجاجي ص ٧٦ : ٨٢) .

- في هـ / ل : وإنما قدم المعرب على الإعراب ، مع أن المعرب مشتق من الإعراب ، والمشتق

منه مقدم عليه لأن المعرب محل ، والإعراب ومعرفة المحل موقوف على معرف الحال .

- في هـ / ل : وإنما قدم المعرب على المبنى لأن الفرض من معرفة النحو معرفة

الإعراب ، فيتحققون فيه لفظاً قريب المعرفة ما يتوقف المصدر .

- هـ / ل : فإن قيل لم قدم المعرب على المبنى ؟ قلنا لأن المعرب أمرى وجودي ، والمبنى =

- قولنا : مررت بأحمدَ بفتح الدال ، وإنما يُمنَع منه الجرُّ والتنوين لما سيجي .
من بعد (إن شاء الله تعالى) (١) ، وهو أن غير المنصرف ما فيه سببان
أو / سبب متكرر من الأسباب التسعة الآتية ، وكل واحدٍ من تلك
الأسباب فرعُ الأصل كما سيحقق إن شاء الله تعالى ، فيكون في كلِّ
لهجٍ منصرف فرعان ، فيشبه الفعل (١٥) من حيث إن فيه أيضاً فرعتين :
إحديهما : احتياجه في تأليف (٢) الكلام إلى الاسم كما عرفت ،
/ والثانية : أنه مشتقٌ من الاسم ، والمشتقُ فرعُ المشتقِ منه ، فلما شابه
الفعل من هاتين الجهتين ناسب أن يُمنَع منه أقوى خواص الاسم وهو الجر
والتنوين ، إلا إذا أضيف غير المنصرف إلى شيء آخر (٣) أو عُرفَ
باللام (٤) ، فإن الجرَّ لا يُمنَع منه حينئذ ، لأنَّ / الإضافة واللام من
خواص الاسم فيقوى بسببهما الأسميةُ فيه ويضعف بهما مشابهتهُ الفعل
فيدخله ما مُنِع منه بسبب قوة تلك المشابهة ، نحو « مررتُ بأحمدكم »
فإنَّ أحمدَ لما / أضيف إلى (كُمْ) كُسر دالّه ، ونحو مررتُ بالأحمرَ فإنَّ
(أحمر) لما دخلَ عليه اللام كُسر واؤه .

{ علامات الإعراب } « الظاهرة »

قال « الإعرابُ هو اختلافُ آخر الكلمة باختلاف العوامل .

= عدمي ، والموجودات مقدمة على العدميات فإن قيل الأصل في الأشياء العدم قلنا لكن
الموجوديات أشرف .

- في هـ / ل : لأن الجر والفتح فضلا في الكلام : لأنَّ الكلام يتم بدونها ، ولا يتم
بدون الرفع .

(١) ما بين القوسين غير موجود في ق و ل .

(٢) تأليف : في س : تأويل .

في هـ / ل : لأى الكلام مؤلف إما من اسين أسند أحدهما الآخر نحو : زيد قائم ،
وإما من فعل واسم ، نحو ضرب زيد كما عرفت .

(٣) آخر : غير موجود في ق ل ط .

(٤) هـ / ل : أى إذا أدخل اللام على غير المنصرف أو أضيف يكون حكمه حكم

المنصرف عند الكوفيين ، وأما عند البصريين يكون منصرفاً .

واختلاف الأخير إمّا بالحركات (١) نحو : جاءني زيدٌ ورأيتُ زيداً
ومررتُ بزيدٍ ، وإمّا بالحروف وذلك في الأسماء الستة مضافةً
إلى غير ياء المتكلم (١٦) وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وقوه
وذو مال .

تقول : جاءني أبوه ورأيتُ أباه ومررتُ بأبيه ، وكذلك البواقي .

أقول : لما بينَ المعربَ أراد أن يُبينَ ما بسببه يصيرُ المعربُ معرباً ،
أعنى : الإعرابَ ، وهو « اختلافُ آخرِ الكلمة » اسماً كانت أو فعلاً
باختلافِ العوامل (*) في أولها ، فاحترزُ بالآخر عن الأول والوسط ، فإنَّ
اختلافَهُما لا يُسمى إعراباً كرجُلٍ ورجيئٍ ورجال . وقوله (٢) : « باختلافِ
العوامل » احتراز عن اختلافِ الآخر لا بالعوامل نحو مَنْ ضربَ / ، ومَنْ
الضاربُ ؟ ومَنْ ابنك (٣) ؟ وإنما اختصَّ الإعرابُ باختلافِ الآخر ، لأنَّ
اختلافَ الأول والوسط دليلٌ على وزنِ الكلمة فلا يصيرُ دليلاً لشيءٍ آخر ،
واختلافُ / آخرِ الكلمة إمّا « بالحركات » كاختلافِ آخرِ زيدٍ نحو جاءني
زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ « وإمّا بالحروف » / وذلك في أربعة
مواضعَ : الأولُ : في ستةِ أسماءٍ وهي التي سمتُها العربُ بالأسماءِ
الستةِ (١٧) إذا كانت مضافةً إلى غير ياء المتكلم ، وتلك الأسماءُ : أبوه
وأخوه وحموها وهنوه وقوه وذو مال . فتقول في بيان (٤) اختلافها
بالحروف ، نحو : جاءني أبوه ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه ، فأخر الأبِ
مختلفٌ ولكن لا بالحركات بل بالحروف أعنى بالوارِ في حالة (٥) الرفع

١٩٩

٢٠

١٠

(١) هـ / ل : وإنما سمي الإعرابُ إعراباً لأنه يبين المعاني ويوضحها من قولهم أعرب
الرجل عن حجته ، إذا بين مكنونه .

* هـ / ل : وفيه نظر لأنه لا تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل بل تختلف الحركة
باختلاف العوامل ، والأولى أن يقال : الإعراب هو الذي يختلف آخر المعرب وهو نفس
الحركات ، كما ذهب إليه المتأخرون حتى لا يلزم المحذور .

(٢) وقوله : زائدة في ط . (٣) ومن ابنك : غير موجود في ق .

(٤) في ل وق : لبيان .

(٥) حالة : غير موجودة في : ق ل ط .

والألف في النصب والياء في الجر ، وكذلك تقول في البواقي . نحو : أخوه
 وأخاه وأخيه ، وحمرها / وحماها وحميها ، وهنوه وهناه وهنيه ، وفوه وفاه
 وفيه ، وذو مال وذا مال وذى مال . وإنما أعربت هذه الأسماء الستة (١)
 بالحروف لا بالحركات (٢) لأنها ثقيلة بسبب تعدد يقتضيه تحقق معانيها ،
 إلا الأب مثلاً إنما يتصور بعد تصور من له الأب ، مع أن أواخرها حروف
 تصلح أن تكون علامة الإعراب ، فلم يزدوا عليها الحركة لئلا يزداد
 الثقل (٣) وإنما قال « مضافة » لأنها إن كانت غير مضافة يكون
 إعرابها بالحركات لفظاً نحو : جاءني أب ورأيت أباً ومررت بأب ، وإنما
 قال « إلى غير ياء المتكلم » لأنها إذا أضيفت (١٨) إلى ياء المتكلم يكون
 إعرابها بالحركات تقديراً نحو : جاءني أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي .
 وفيها قيدان آخران :

الأول : أن تكون مكبرة لأنها إن كانت مصغرة يكرن / إعرابها
 بالحركات لفظاً نحو : جاءني أبيه ، ورأيت أبيه / ، ومررت بأبيه ، / .
 والثاني : أن تكون مفردة ، لأنها إن كانت تشبیهة يكون إعرابها بالحروف ،
 ولكن لا بجميعها بل ببعضها ، نحو جاءني أبوان ، ورأيت أبوين ،
 ومررت بأبوين .

وإن كانت جمعاً يكون إعرابها إما ببعض الحروف ، وذلك إذا كانت
 جمع مصحح ، نحو : جاءني أبون ورأيت أبين . ومررت بأبين .
 وإما بتسام الحركات وذلك إذا كانت جمع تكسير ، نحو : جاءني آباء ،
 ورأيت آباءً ، ومررت بأباءً .

قال : « وفي « كلا » مضافاً إلى مضمير نحو : جاءني
 كلامها ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما » (*) .

(١) الستة : زائده في ط . (٢) لا بالحركات : زائدة في س .

(٣) في ل و ق : على الثقل .

(*) هـ / ل : يجرز أن يقرأ « كلا » بالتنوين وعدمه ، وتوجيهه أن المضاف إليه
 محذوف إن كان مراداً بقرأ بغير التنوين ، وإن كان منسباً ولم يكن من أن يقرأ بالتنوين .
 * هـ / ل وإنما تون كلا لأن التنوين إنما يسقط بأحد أربعة أشياء : يكون غير منصرف ،
 أو مثنياً ، أو مضافاً ، أو معرفاً باللام . وهذا ليس من ذلك المذكور فيجب أن يتون .
 * ألف كلا منقلبة عن الراو والياء على اختلاف فيه ، أي عند بعضهم أصل كلا : كلو ،
 نقلت الراو ألفاً . وعند بعضهم : كلى ، نقلت الياء ألفاً . فصارت كلا ، في الوجهين .

أقول : لما ذكر الموضع الأول من المواضع الأربعة التي يكون الإعراب فيها بالحروف ، أراد أن يذكر الموضع الثاني / وهو كلا للمذكر وكذلك كلتا للمؤنث (19) فإنهما إذا كانا مضافين إلى المضمَر يكون إعرابهما ببعض الحروف ، أعني بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالتى النصب والجر ، نحو : جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاها ، ورأيت الرجلين كلاهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما . وإنما أعرب كلا وكلتا بالحروف لأنهما يشابهان التثنية من حيث المعنى واللفظ : أمّا المعنى فظاهر ، وأمّا اللفظ فكما أن فى آخر التثنية ألفاً ونوناً فى حالتى النصب والجر ، فكذلك كلا وكلتا ، إلا أنهما لما كانا دائرى الإضافة لم تظهر قطّ نونهما ، وإنما قال مضافاً إلى مضمَرٍ لأنهما إذا أُضيفتا إلى المظهر يكون إعرابهما بالحركات / (*) تقديرأ ، نحو : جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيتُ كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررتُ بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين .

قال : / « وفى التثنية والجمع المصحح نحو جاءنى مسلمان ومسلمون ورأيتُ مسلمين / (20) ومسلمين ومررتُ بمسلمين وبمسلمين » .

أقول : لما بيّن الموضع الثانى من المواضع الأربعة ، شرح فى بيان الموضع الثالث والرابع وهما : التثنية والجمع المصحح ، فإن إعرابهما أيضا بالحروف ، ولكن ببعضها ، أعني بالألف فى رفع التثنية ، وبالياء فى رفع الجمع ، وبالياء فى نصبهما وجرهما (*) ، نحو : جاءنى مسلمان ومسلمون ، ورأيتُ مسلمين ومسلمين ، ومررتُ بمسلمين وبمسلمين ، وإنما أعرب التثنية والجمع المصحح بالحروف لأنهما فرعان للمفرد ، والإعراب بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات (١) وقد أعرب بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستة ، فلو لم يُعربا بالحروف أيضاً لزم للفرع مزية على الأصل وهو غير جائز (٢) . وإنما جعل إعرابهما ببعض الحروف لأن حروف

(*) فى هـ / ل : وعند بعضهم إعرابه بالحركات تقديراً عند الإضافة إلى مضمَرٍ أيضاً .
 * فى هـ / ل : وإنما جعل النصب على الجر . لأنه لما أعطى الوار لرفع الجمع ، والألف لرفع الثنى ، لم يبق إلا الياء ، والجر أصل فيه ، فجعل النصب تابعا له دون الرفع لمناسبة بينهما من حيث إنهما يقمان فضلة فى مررت يزيد وجاوزت زيدا .

(١) هـ / ل : أى كما أن المفرد كذلك يعرب بالحروف تعرب التثنية والجمع بالحروف أيضاً .

(٢) وهو غير جائز : زائدة فى س .

الإعراب ثلاثة : / الألف والياء والواو ، ومواضعها في التثنية والجمع
 ستة : رفعهما ونصبهما وجرهما . فيلزم التوزيع بالضرورة ، وإنما اختص
 الألف برفع التثنية ، والواو (21) برفع الجمع ، لأن الألف في تثنية
 الأفعال والواو في جمعها علامتان للمرفوع ، أعنى الفاعل ، نحو ضربا
 ويضربان واضربا وضربوا ويضربون وأضربوا ، / فجعلتا في تثنية
 الأسماء وجمعها علامتين للرفع أيضاً ، لتناسب الأسماء والأفعال (*)
 ، وجعل الجر بالياء لأنهما أختان ، وحمل النصب على الجر لأنهما أخوان
 ، ثم فتح ما قبل الياء وكسر التون في التثنية ، وعكس في الجمع للفرق
 بينهما ، وإنما قيّد الجمع بالمصحح احترازاً عن الجمع المكسر ، فإن إعرابه
 لا يكون بالحروف بل بالحركات . وسبب معنى الجمع المصحح والمكسر
 وقت بيانهما إن شاء الله تعالى .

{ علامات الإعراب } « غير الظاهرة »

قال : « وما لا يظهر الإعراب في لفظه قدر في محله

كعصاً وسعدى والقاضى في حالتى الرفع / والجر » .
 أقول : العرب قسمان : قسم يظهر إعرابه / في اللفظ ، وقسم لا
 يظهر الإعراب في اللفظ ، والمصنف رحمه الله تعالى لما ذكر القسم
 الأول أراد أن يذكر القسم (١) الثانى ، فقال : وما لا يظهر الإعراب إلى
 آخره . أى العرب الذى (22) لا يظهر إعرابه في اللفظ قدر في المحل ،
 أى يحكم بأن فيه إعراباً مقدراً سواء كان آخره ألفاً منقلبة عن لام الفعل
 كعصاً ، فإن أصله عصو قلت الواو ألفاً . أو ألف التانيث كسعدى . أو
 ياء مكسور ما قبلها (٢) ، كالقاضى . فتقول : هذه عصاً بالتنوين ،
 وسعدى والقاضى بالسكون بلا تنوين ، ورأيت عصاً وسعدى والقاضى
 بفتح الياء ، ومررت بعصاً وسعدى والقاضى ، فلا يظهر الإعراب في
 لفظة عصاً وسعدى في حالة الرفع والنصب والجر ؛ لأن آخرهما ألف
 وهى لا تقبل الحركة (٣) .

(*) هـ / ل : أى كما أن في الأفعال علامة يكون في الأسماء . كذلك لتناسب الأفعال
 والأسماء . (١) القسم : غير موجودة في ل و ق . (٢) في ط : قبلها كسرة .
 (٣) هـ / ل : فإن قيل وجود الألف في عصا فيجوز حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده
 في حالة اللام والإضافة ظاهراً نحو العصى وعصاك وأما حاله التنكير فنقدر ولهذا لم يجز
 الإعراب ما قبله .

فأما القاضى فلا يظهر إعرابه لفظاً / فى الرُفْع والجَمْر لِثِقَل الضمَّة
والكسرة على الياء (*) ، / وأما فى النصب فيظهر لِحَفْتِهِ ، ولذلك قال :
فى حالتى الرُفْع والجَمْر . والحاصلُ أَنَّ المَعْرَبَ إمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ الحركات
الثلاث لفظاً كزَيْدٍ (١) أو تَقْدِيرًا كعَصَا (٢) ، وإمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ بَعْضُ
الحركات الثلاث لفظاً كَأحمد (٣) أو تَقْدِيرًا كسعدى (٤) . وإمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ
الحركات الثلاثُ بَعْضُهَا لفظاً (23) وبعضها تَقْدِيرًا كالقاضى (٥) ، وإمَّا
أَنْ يَدْخُلَهُ الحُرُوفُ الثلاثُ لفظاً كالأسماء السَّتَّة ، أو تَقْدِيرًا وهو غير
موجود (*) ، وإمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ بَعْضُ الحُرُوفِ الثلاثُ لفظاً كالتثنية والجمع
وكلا ، أو تَقْدِيرًا وهو غير موجودٍ أيضاً ، وإمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ بَعْضُ الحروفِ
الثلاث بَعْضُهَا لفظاً وبعضها تَقْدِيرًا كالجمع المصَحح المضاف إلى ياء
التكلم ، نحو : مسلمي ، أصله : مسلمون ، أُضِيفَ إلى ياء المتكلم
فصار (مسلموي) ، ثم اجتمعت الواوُ والياءُ وسبقت إحديهما بالسكون ،
فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت الياءُ فى الياءِ فصار مسلمي (٦) ثم كسر ما
قبل الياءِ فصار مسلمي . فهذه عشرة أقسام : قسمان / منها متتبيان
فى كلام العرب ، والباقيَّةُ قد عرفت أمثلتها .

١٤

٢١

١٣

(*) هـ / ل : وأما القاضى أصله القاضى بضمة الياء . استثقلت الضمة على الياء
فحذفت الضمة فصار القاضى بسكون الياء .

(١) فيكون مرفوعاً نحو : جاء زيدٌ ، ومنصباً نحو : رأيت زيدا ، ومجروراً نحو :
مررت بزيدا .

(٢) لأنه اسم مقصور ، والمقصود لا تظهر عليه الحركات الثلاث ، ولهذا يتقدر .

(٣) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة .

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة المقدرة ، وينصب ويجر بالفتحة المقدرة .

(٥) لأنه منقوص ، والمنقوص يرفع بالضمة المقدرة ويجر بالكسرة المقدرة وينصب بالفتحة

الظاهرة .

(*) هـ / ل : وفيه نظر لأنه موجود أيضاً نحو جاسى أبو البشر ، ورأيت أبا البشر ،
ومررت بأبى البشر . (وهذا القول فيه نظر أيضاً لأن الإعراب ظاهر لا مقدر) .

(٦) ما بين القوسين : غير موجود فى س .

{ الممنوع من الصرف }

قال : / « أسبابُ منع الصرف تسعة : العَلَمِيَّةُ ، والتَّائِيثُ ، ووزنُ الفعل ، والوصفُ ، والعدْلُ ، والجمعُ ، والتركيبُ ، والعُجْمَةُ ، والألفُ والنونُ المضارعَتانِ لِأَلْفِي (24) التَّائِيثُ » (*).

أقول : الأصلُ في الأسماء أن تكون منصرفةً معرفةً بتمام الحركات اللفظية حتى تدلَّ كلُّ حركةٍ منها على ما هي دليلٌ عليه ، أعنى الرِّفْعَ على الفاعلية ، والنَّصْبَ على المفعولية ، والجرُّ على الإضافة . والمصنف لما ذكر ما يقتضى العدولَ عن الإعراب بالحركات اللفظية إلى الإعراب (١) / بالحركات التقديرية أو بالحروف أرادَ أن يذكر ما يقتضى العدولَ عن الانصراف إلى عدم الانصراف ، أعنى أسبابَ منْع الصرف ، وهي تسعة : العلمية : كزئب ، والتأنيث : (٢) كطلحة (٣) ، ووزنُ الفعل : كأحمد ، والوصفُ : كأحمر ، والعدل : كعمر ، والجمع : كساجد ، والتركيب : كعبلبك ، والعجمة : كإبراهيم ، والألفُ والنونُ المضارعَتانِ / أي المشابهتان (٤) لِأَلْفِي التَّائِيثِ أعنى المقصورة والمدودة ، مثل : حُبلى وحمراء : كحمران .

(* هـ / ل : اعلم أن أصل غير المنصرف أن لا يدخله كسر ولا تنوين ولكن يجوز صرف غير المنصرف لأجل الشين : أحدهما : ضرورة الشعر : كقول الشاعر :
أعد ذكر نعمانٍ لنا إنْ ذكره هوالسك ما كررته يتضوع
والتي تناسب الكلام كقوله : ﴿ وأعدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا ﴾ (الإنسان : ٤) .
فإنَّ « سلاسلًا » غير منصرف للجمع ولزوم الجمع ، لكنه صرف لتناسب الكلام لأنه لما كان ما قبله وما بعده متوناً صرف ونون أيضاً للتناسب لأن التناسب مقصود مهم عندهم ، أي عند النحاة .

(١) إلى الإعراب : مكررة في س .

(٢) هـ ل : تأنيث معنوي - علم .

(٣) هـ ل : تأنيث لفظي - علم .

(٤) المشابهتان : غير موجودة في س .

(مسألة)

قال : « متى اجتمع فى الاسم سببان منها ، أو تكرر واحد ، لم ينصرف إلا ما كان على ثلاثة أحرف : ساكن الوسط كنوح ولوط فإن فيه مذهبين : الصرّف لحنّته ، (25) ، وعدم الصرّف لحصول السببين فيه » .

أقول : لما عدّ أسباب منع الصرّف أراد أن يذكر شرائطها فقال : متى اجتمع فى الاسم سببان منها ، أى من الأسباب التسعة ، أو تكرر واحد كالجمع وألفى التأنيث ، فإنّ كلّاً منهما مكرّر بالحقيقة ، لم ينصرف ذلك الاسم ، أى يكون غير منصرف ، فيستنع من الجرّ والتنوين « إلا ما كان » - يعنى الاسم الذى / كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ، كنوح ولوط ، فإنّ فى ذلك مذهبين : أحدهما : الصرّف لحنّته ، فإنّ الاسم إنّما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين ، / والثلاثى الساكن الوسط / فى غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين . والمذهب الثانى : أنّه (١) غير منصرف لحصول السببين فيه ، وإنّما صارت الأسباب مانعة من الصرّف ، لأنّ الاسم بسببها يشبه الفعل فى الفرعية كما ذكرنا ، فإنّ كلّاً من هذه الأسباب فرع لأصل : العلمية للتذكير ، والتأنيث للتذكير . ووزن الفعل فرع لوزن (26) الاسم ، والوصف للموصوف ، والعدل (*) للمعدول عنه ، والجمع والتركيب للمفرد ، والعجمة للعربية ، والألف والنون لمدخلهما . وإنّما احتيج فى منع الصرّف إلى سببين أو تكرر واحد منها لئلا يلزم منع الصرّف المخالف للأصل فى أكثر الأسماء ، فإنّ أكثر الأسماء مشابهة للفعل فى سبب واحد من تلك الأسباب . وإنّما مثل للثلاثى الذى فيه مذهبان بنوح ولوط احترازاً عن الثلاثى الساكن الوسط الذى يكون فيه ثلاثة من الأسباب ، فإنّه لا ينصرف البتة كماه وجور ، إذ هما علمان لبلدتين وفيهما العجمة والتأنيث المعنوى .

(١) أنه : غير موحودة فى ل .

(*) الفرق بين العدل والاشتقاق أن الاشتقاق من اللفظ والمعنى كضرب من الضرب ،

والعدل اشتقاق من اللفظ دون المعنى ، بل اطلاق المشتق وإرادة معنى المشتق منه .

١٢٠ / قال « وكلُّ علمٍ لا ينصرفُ - ينصرفُ عند التنكير في الغالب » .

أقول : لما فرغ من ذكر الأسباب التي تمنع الصرف وما يتعلق بها ، أراد أن يشير إلى قاعدة تفيدك فائدة ، وهي أن غير العلمية (من الأسباب) لا يزول عن الاسم بالكلية البتة ، وأما العلمية فقد تزول بقصد التنكير ، أعني العموم في ذلك الاسم ، نحو رَبِّ / أحمدِ كريمٍ لقيته ، وحينئذ يُنظر (27) . فإن لم تكن العلمية في ذلك الاسم سبباً / لمنع الصرف لا ينصرف بزوالها ، كمساجد ، إذا جعلُ علماً ثم نُكِّر (١) . وإن كانت العلمية سبباً لمنع الصرف فينصرف ، ذلك الاسم بالتنكير في الغالب نحو أحمد ، لأن الاسم كما أنه لا ينصرف بعروض العلمية كذلك (٢) ينصرف بزوالها ، وإنما قال « في الغالب » احترازاً عن نحو : أحمر ، فإنه غير مُنصرفٍ لوزن الفعل والوصف (٣) . فإن جعلُ علماً لا ينصرف أيضاً لوزن / الفعل والعلمية (٤) . ولا يُعتبرُ وصفيته لأنها تُضادُّ العلمية ، وإذا نُكِّر لا يصير مُنصرفاً ، بل يبقى غير منصرف ، كذلك لأن الوصفية الزائلة بالعلمية قد تعود بزوالها ، وهذا عند سبويه ، وعند الأخفش ينصرف (قال الأخفش : الزائل لا يعود) (٥) .

* * *

(١) في هـ / ل : لأن العلمية معرفة تقتضي التعيين ، والصفة نكرة تقتضي الشروع وهما متضدان فلا يجتمعان .

(٢) كذلك : زائدة في ط .

(٣) في هـ / ل : لأن الصفة تدل على الكثرة ، والعلمية تدل على القلة .

(٤) هـ / ل : لأن العلمية لا تقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين .

(٥) العبارة في ل ، وفي س : الساقط لا يعود ، وهي غير موجوده في ق و ط .

القسم الأول { المرفوعات } (أولاً : الفاعل)

قال : « المرفوعات ^(١) على ضربين : أصل ، وملحق به .
فالأصل هو الفاعل ^(٢) وهو على نوعين : مظهر : كضرب زيد ،
ومضمر : كضربت زيداً وزيدٌ ضربٌ » ^(٣) .

أقول : لما كان الصنف الثالث من أصناف الاسم وهو المعرب على
ثلاثة أقسام ، أعنى مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكان لكل قسم منها
أفرادٌ متعدّدة ، أراد المصنف أن يذكر (28) تلك الأفراد المتعددة على
وجه يقتضيه الوضع ، فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ، لأن
المرفوع أصلٌ وهما قرعان ، إذ الكلام يتم بالمرفوع وحده دون المنصوب
والمجرور . فيقال : قام زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، ولا يقال زيداً / أو يزيداً
(وغلام) ^(٤) زيد / . والمرفوعات على ضربين : أصلٌ وملحق به . فالأصل
هو الفاعل ^(٥) لأن عامله فعل حقيقى غالباً وعامل باقى المرفوعات ليس

س ١٨
ج ٣٢

(١) هـ / ل : وإنما ذكر المصنف المرفوعات بلفظ الجمع لأن المرفوع كثير : الفاعل وغيره
كما ذكر في المتن فذكر الجمع ليتناول على جميع المرفوع .

(٢) في هـ / ق : قال النحويون : اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة ، والفعل مع فاعله
جملة ، لأن اسم الفاعل لا يتغير في الأحوال الثلاث ، أى : المتكلم ، والمخاطب ، والغيبة ،
تقول : أنا ضارب ، أنت ضارب ، هو ضارب ، والفعل : أنا أضرب ، أنت تضرب ، هو يضرب .

(٣) هـ / ل : وإنما مثل بثالين في المضمر لأن المضمر على نوعين بارز : نحو ضرت ،
ومستتر نحو : زيد ضرب . (٤) في ل : بغلام .

(٥) عرّف ابن يعيش « الفاعل » بقوله : الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل واستندت
ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء وفي الجملة
الفاعل في عرف أهل الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور
المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه ، وذلك نحو قام زيد ،
وسيقوم زيد ، وهل يقوم زيد ، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند
إليه ومقدم عليه سواء فعلٌ أو لم يفعل ، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو
قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للموامل

اللفظية [شرح الفصل ج ١ ص ٧٤] -

كذلك ، والفعل الحقيقي أصل في العمل ، فمعموله أيضا (١) يكون أصلاً بالقياس إلى معمُول غيره ، وإنما جُعِلَ الفاعلُ مرفوعاً والمفعولُ منصوباً والمضافُ إليه مجروراً لأن الرفعَ - أعنى الضمَّ - أثقلُ الحركات ، والفاعلُ أقلُّ المعمولات (٢) ، فأعطيَ الثقيلُ القليل . والنصب - أعنى الفتحة - أخفُ الحركات ، والمفعولُ أكثر المعمولات فأعطيَ الخفيفُ الكثيرَ (٣) ، فبقى الجرُّ ، أعنى الكسرة ، للمضاف إليه ، أو نقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة ، والمضاف إليه لا يبلغ (أيضا) (٤) (29) مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة ، فناسب أن أعطيت الكسرة إياه . والفاعل عند المصنف اسمٌ أسندَ إليه ما تقدّمه من فعل أو شبهه (٥) وهو على نوعين : مظهرٌ كضربَ زيدُ / فإن زيدا اسمٌ أسندَ إليه فعلٌ مقدّمٌ عليه وهو ضربٌ ، ومضمرٌ ، وهو على نوعين : بارزٌ : كضربتُ ، فإن التاء ضمير بارز أسندَ إليه [فعلٌ وهو ضربٌ] (٦) ، ومستترٌ كزيدُ ضربَ فإن في ضرب ضميراً مستتراً أسندَ إليه ضربٌ ، والمراد بشبه الفعل الأسماء المتصلة بالأفعال [أعنى المصدرَ ، واسمَ الفاعلِ ، واسمَ المفعولِ ، والصفةُ الشبهةُ وأفعلٌ] (٧) التفضيل ، نحو زيد ضاربٌ غلامه : فإن « غلاماً » اسم (٨) أسندَ إليه شبه الفعل وهو ضاربٌ . وسيجيء مباحث كل ذلك عن قريب [إن شاء الله تعالى] . (٩)

J ٣٣

* * *

- (١) أيضا : غير موجودة في س .
(٢) هـ / ل : لأن الفاعل لا يكون إلا فاعلاً واحداً .
(٣) هـ / ل : لأن المفعول يكون مفعولاً واحداً واثنين وثلاثة .
(٤) أيضا : غير موجودة في س .
(٥) في هـ / ل : الفاعل ثلاثة : فاعل في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد . وفاعل في اللفظ دون المعنى ، نحو : مات زيد . وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [الفتح : ٤٨] .
(٦) ما بين القوسين غير موجود في س . (٧) ما بين القوسين غير موجود في س .
(٨) اسم : غير موجود في ل و ط . (٩) ما بين القوسين غير موجود في س .

{ ثانياً : الملحق بالفاعل }
{ أولاً : المبتدأ والخبر }

قال : « / والملحق به على خمسة أضرُب :

(الضرب الأول) : المبتدأ وخبره .

أقول : لما ذكر الأصل في المرفوعات أراد أن يذكر الملحق بالأصل وما يتعلق (30) به . والملحق بالأصل على خمسة أضرُب :

الضرب الأول : المبتدأ وخبره : وهما عند المصنف اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للإسناد ، كزيد قائم فإنتهما اسمان مجردان عن / العوامل اللفظية (١) لإسناد أحدهما وهو قائم إلى الآخر وهو زيد ، فالمسند إليه أعنى زيداً يُسَمَّى مبتدأ ، والمسند أعنى قائماً يسمى خبراً .

{ المبتدأ } (١)

قال : « وحق المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يجيء (٢) نكرة نحو : شرُّ أهر ذاناب » (٣) .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : إن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ... لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به مرفعته تارة ونصبته أخرى . (شرح المفصل ج ١ ص ٨٣)

وجاء في المقتصد : اعلم أن العوامل على ضربين : عامل لفظي وعامل معنوي لاحظ لسان فيه وإنما يعبر عنه . فالأول : (اللفظي) نحو إن وكان وظننت ، تقول : إن زيداً منطلق ، فيكون عامل النصب في زيد إن وهو لفظي كما ترى . وتقول : ضرب زيد ، فيكون الرفع لزيد ضرباً ، وهو لفظ بلا شبهة . والثاني : جاء منه اثنان أحدهما : أن عامل الرفع في المضارع وقوعه موقع الاسم . والثاني : ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ ، وهو تعريفه من العوامل الظاهرة وما يجرى مجراها . (المقتصد في شرح الإيضاح م ١ ص ٢١٤)

وانظر أسرار اللغة لابن الأنباري ص ٦٦ . (٢) يجيء : في س : يكون .

(٣) هـ / ل : والمبتدأ على نوعين : معرفة ، وهو القياس ، ونكرة إما موصوفة كالتى في قوله تعالى : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ (البقرة : ٢٢١) وإما غير موصوفة كالتى في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ا ، وما أحد خير منك ، وشرُّ أهر ذاناب ، وفي الدار رجل ، وسلام عليكم ، وتحت سراج ، وعلى ابنه درع .

أقول : وحق المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه محكوم عليه ، والشئ لا يُحكَّم / عليه إلا بعد معرفته ، وقد يجيء (١) المبتدأ نكرة قريبة من المعرفة ، نحو : شرُّ أهرُّ ذاناب ، فإن شرُّ نكرة قريبة من المعرفة لأنه في معنى ما أهرُّ ذاناب إلا شرُّ ، فشرُّ بالحقيقة فاعلٌ ، والفاعل النكرة يقرب من المعرفة بتقديم الفعل عليه .

{ الخبير }

قال : « وحق الخبير أن يكون نكرة ، وقد يجيئان معرفتين ، نحو : الله إلهنا ، ومحمد نبينا » .

أقول : وحق الخبير أن يكون نكرة : لأنه محكوم به ، والمحكوم به ينبغي أن يكون نكرةً ، لأنه إن كان معرفة (31) كان معلوماً للمخاطب ، فلا يكون في الحكم فائدة ، وقد يجيئان معرفتين معا ، يعنى المبتدأ والخبير / معرفتين ، نحو : الله إلهنا ، ومحمد نبينا (٢) ؛ فالمقدم / من الاسمين في المثالين يكون مبتدأ والمؤخر يكون (٣) خيراً (*) .

{ أضرب الخبير }

وهي على أربعة أضرب : فعلية : نحو : زيدٌ ذهبَ أبوه ، واسمية : نحو : عمرو أخوه ذاهب ، وشرطية : نحو : زيدٌ إن تكرمه يكرمك ، وظرفية : نحو : خالدٌ أمامك ، وبشر من الكرام » .

أقول : الخبير على ضربين : الأول مفرد أي غير جملة سواء كان

(١) يجيء : في س : يكون .

(٢) هـ / ل : (الله) معرفة بالألف واللام ، ومحمد بأنه علم ، وقوله إلهنا ونبينا

معرفتان بالإضافة . (٣) يكون : غير موجودة في س .

(٥) قال ابن يعيش : خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً ، والذي يدل على ذلك أن يقع به التصديق والتكذيب . (شرح المفصل ج ١ ص ٨٧)

(٥) هـ / ل : وقد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع أعنى الواحد ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد : أي : ليس بمضاف ، وقد يطلق على ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس بمركب ، وقد يطلق ويراد به على ما يقابل الجملة ، ويقال : هذا مفرد ، أي : ليس جملة .

مشتقاً غير مضاف ، نحو : زيد ضاربٌ ، أو مشتقاً مضافاً ، نحو : زيد ضاربك ، أو كان الخبر (١) جامداً غير مضافٍ ، نحو : زيد غلامٌ ، أو جامداً مضافاً ، نحو : زيدٌ غلامك .

والثاني : جملة ، والجملة على أربعة أضرب :

فعليةٌ : أى يكون جزؤها الأول فعلًا ، نحو : زيد ذهب أبوه (٢) . فإن ذهب أبوه جملة فعلية خبرٌ لزيد .

واسميةٌ : أى يكون جزؤها الأول اسماً / نحو عمرو أخوه ذاهب (٣) . فإن (أخوه ذاهب) (32) جملة اسمية خبر لعمرو .

وشرطيةٌ : أى يكون أولها (٤) حرف شرط ، نحو : زيد إن تكرمه بكرمك (٥) ، فإن (إن تكرمه بكرمك) جملة شرطية خبر لزيد .

وظرفيةٌ أى يكون (جزؤها الأول) (٦) ظرفاً أو بمنزلة الظرف لفعل مقدرٌ نحو : (خالدٌ أمامك ، فإن أمامك ظرف) (٧) لفعل مقدرٌ وهو

حصل ، والجملة / خبر لخالد (على سبيل الحقيقة أو المجاز) (٨) ونحو : بشر من الكرام ، فإن من الكرام بمنزلة الظرف لفعل مقدرٌ ، وهو : حصل أيضاً ، والجملة خبر لبشر (٩) .

(١) الخبر : غير موجود فى قول و ط .

(٢) هـ / ل : زيد : مبتدأ ، ذهب : فعل ماضٍ ، أبوه : فاعل ، والجملة أعنى ذهب خبر المبتدأ ، والضمير فى (أبوه) راجع إلى المبتدأ .

(٣) هـ / ل : عمرو : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثانٍ ، ذاهب : خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى مع خبره : خبر المبتدأ الأول . (٤) أولها : غير موجودة فى س .

(٥) هـ / ل : زيد : مبتدأ ، وإن : حرف الشرط ، وتكرمه : فعل وفاعل ومفعول به ومجزوم جملة الشرطية ، وبكرمك جملة جزائية ، وهو مجزوم أيضاً ومحل حرف الشرط والجملة الشرطية والجزاء ، فإنها رفع خبر المبتدأ .

(٦) فى ل : يكون أولها . (٧ ، ٨) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(٩) * قد بأتى خبر أو أكثر للمبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ (البروج : ١٤) .

- دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ (البقرة : ٢٧٤) .

قال : « ولا بدُّ في الجملة من ضمير يرجع إلى المبتدأ إلا إذا كان معلوماً نحو : « البرُّ الكَرُّ / بستين درهماً » (*).

٢١

أقول : لا بدُّ في الجملة الواقعة خيراً للمبتدأ من ضمير يرجع إلى المبتدأ كما مرَّ في الأمثلة « المذكورة » (١) لأنَّ الجملة مستقلة بنفسها ، فلو لم يكن فيها ضمير يربطها إلى المبتدأ (٢) لكانت أجنبية عنه ، إلا إذا كان هذا الضمير معلوماً من سياق الكلام ، فإنه حينئذ يُحذف / من اللفظ ويقدر في النية ، نحو : البرُّ الكَرُّ بستين درهماً ، فإنَّ الكَرُّ بستين درهماً (33) جملة من المبتدأ والخبر ، وهي خبرٌ للبرِّ ، والضمير محذوف ، والتقدير : البرُّ الكَرُّ منه بستين درهماً ، وإنما حذف منه لدلالة سياق الكلام عليه ، فإنَّ تقديم البرِّ على الكَرُّ يدلُّ على أن الكَرُّ يكون من البرِّ فيستغنى عن ذكره ، والكَرُّ نوعٌ من المكياال .

٢٧

* * *

(*) هذا : البرُّ : مبتدأ ، والكَرُّ : مبتدأ ثانٍ وستين : خبر المبتدأ الثاني وهو جملة ، لم ينتهي أن يكون منه الضمير الراجع إلى المبتدأ ، ولكن الراجع حذفه للمعلم به ، والتقدير البرُّ الكَرُّ منه بستين درهماً .

(١) المذكورة غير موجودة في ق و ل . (٢) في س و ط : بالمبتدأ .

{ تقديم الخبر }

قال : « وقد يُقدَّم الخبرُ على المبتدأ نحو : منطلق زيدٌ » .

أقول : حق المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر لأنه محكومٌ عليه ، وحق المحكوم عليه التقديم ، لكن قد يقدم الخبر على المبتدأ ، نحو : منطلقُ زيدٌ ، فإن (زيدٌ) مبتدأ ، ومنطلقُ خبر له مقدمٌ عليه ، وإنما جاز ذلك للتوسع في الكلام ، فإنه ربما يُحتاج في الوزن والقافية والسجع (*) إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض (١) .

* * *

(*) هـ ل : السجع هو الذي في آخر مصرع البيت الذي كان في آخر المصرع الأول والقافية المطلقة ، وهو الذي كان في آخره إحدى حروف المد ، وهي : الألف والواو والياء . والقافية ما ليس في آخرها إحدى حروف المد .

* هـ ل : يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أو يحتمل أن يكون المحذوف هو الخبر .

(١) عرض النحاء لثلاث قضايا تتصل بتقديم الخبر : الأولى : الأحوال التي يجب التزام

الأصل فيها وهي : ١ - أن يؤم التقديم ابتدائية الخبر .

- ٢ - أن يكون الخبر طلباً .
- ٣ - أن يكون الخبر فعلاً .
- ٤ - أن يقترن الخبر بالناء .
- ٥ - أن يقترن بإلاً أو إنساً .
- ٦ - أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاتفهام .
- ٧ - أن يكون المبتدأ دعاءً .
- ٨ - أن يكون المبتدأ بعد أما .
- ٩ - أن يقترن الخبر بالياء .

الثانية : أحوال تقديم الخبر ، وهي : ١ - أن يكون واجب الصدر كالاتفهام .

٢ - أن يكون كم الخبرية .

٣ - أن يكون إشارةً ظرفاً .

٤ - أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالتكررة وهو الظرف والجار والمجرور .

٥ - أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير ، نحو : لله درك .

٦ - أن يكون الخبر مستنفاً - دون أما - إلى (أن) وصلتها نحو : « وآية لهم أننا

حملنا .. » (يس ٤١) .

٧ - أن يكون مستند إلى مقرون بأداة حصر إنشائية ، نحو ما في الدار إلا زيد . =

{ حذف المبتدأ وحذف الخبر }

قال : « ويجوز حذف أحدهما عند الدلالة كقوله تعالى :

﴿ فصبر جميل ﴾ (١)

٢٢٨ / أقول : الأصل في المبتدأ والخبر هو الثبوت لأن الحذف خلاف
الأصل ، لكن يجوز حذف أحدهما عند الدلالة إذا وجد قرينة تدل على
١٩ ذلك / المحذوف (٢) ، كما قال الله تعالى : ﴿ فصبر / (34) جميل ﴾
٢٢

= ثالثا : أحوال يجوز فيها التقديم والتأخير : إذا كان الخبر :

- ١ - رافعا لضميره نحو : قائم زيد .
- ٢ - سببه نحو : قائم أبوه زيد .
- ٣ - ناصبا لضميره أو مشتقاً عليه نحو : ضربته زيد .
- ٤ - مشتقاً على ضمير ما أضيف إليه : نحو : في داره زيد .
- ٥ - أن يكون مشتقاً على ضمير ملامس الخبر ، نحو : زيداً أبوه ضرب . ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع (انظر : هج الهوامع ج ٢ ص ٢٨/٢٦)

(١) الآية ١٨ من سورة يوسف .

- (٢) يجوز حذف ما علم من المبتدأ وذلك : ١ - في جواب الاستفهام نحو : ﴿ وما أدرك ما هي نار حامية ﴾ [القارعة : ١٠ / ١١] أي : هي نار ...
- ٢ - بعد فاء الجواب ، نحو : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ﴾ (الحج : ٧٢) أي فعله نفسه .

ويجوز حذف الخبر إذا علم نحو : (أكلها دائم وظلها) أي دائم .

ويجب حذف المبتدأ : ١ - إذا كان مغيباً عنه بنعت مقطوع للاح نحو : الحمد لله

أهل المدح . أي : هو أهل

- ٢ - إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ نحو : سمع وطاعة ، أي أمرى سمع وطاعة .
 - ٣ - إذا أخبر عنه بخصوص في باب نعم ، نحو : نعم الرجل زيد : أي هو زيد .
 - ٤ - إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو : في ذمتي لأفعلن ، أي يميني .
 - ٥ - في أسلوب لاسبما ، مثل : لاسبما زيد . أي : هو زيد .
- ويجب حذف الخبر : ١ - إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضاها .

وقد أكثر النحاة بما إذا كان الخبر الكون المطلق .

- ٢ - إذا وقع الخبر قسماً سريعاً ، نحو : لعمرك و . التقدير : نسي .
- ٣ - إذا وقع بعد واو بمعنى مع ، نحو : كل رجل وضعته ، أي مقترنان ... وهناك أحوال أخرى حولها خلاف (انظر : هج الهوامع ٢/٣٩ : ٤٨) .

فإنَّ إمَّا خبر لمبتدأ محذوف والتقدير « أمرى (١) صبرٌ جميلٌ » أو مبتدأ
والخبر محذوفٌ والتقدير « فصبرٌ جميلٌ أجملٌ » والقرينة هاهنا وجودُ
فصبرٌ جميلٌ ؛ لأنه يصلح (أن يكون) (٢) أحدَ جزئى الكلام فيدلُّ على
أن الجزء الآخر محذوف يناسبه (٣) .

* * *

(١) فى : ل و ق : فأمرى .

(٢) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٣) فى س : الأخير محذوف لمناسبة .

{ ثانيا : اسم كان }

قال : « والاسم في باب كان ، نحو : كان زيداً منطلقاً »

أقول : لما فرغ من الضرب الأول من ضروب الملحق بالفاعل ، شرع في الضرب الثاني وهو الاسم في باب كان أي المرفوع بالأفعال الناقصة ، والأفعال الناقصة أفعالٌ تُذكرُ في باب الفعل - إن شاء الله تعالى - (١) وسميت ناقصةً لأن فيها نقصاناً ، وذلك لأنها أفعالٌ لا تتم بفاعلها / بل تحتاج إلى اسمٍ آخر تنصبه (٢) كما سيجيء ، ويسمى المرفوع اسمها ، والمنصوب خبرها ، فالاسم بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول ، نحو كان زيداً منطلقاً (*)

* * *

(١) ما بين - ، - زيادة في ل

(٢) في من : فتنصه .

(*) هـ ل : وفيه اختلاف بين الكوفيين والبصريين ؛ فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد

قائماً : حال ، وعند البصريين ليس بحال بل هو خبر .

(وقد جاء في الإتصاف : قال الكوفيون : الدليل على أن خبر كان نصب على الحال : أن (كان) فعل غير واقع - أي غير متعد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع ، نحو : ضربها رجلاً ، وضربها رجلاً ، ولا يجوز ذلك في كان .. فلا يجوز أن تقول كأننا قائماً ، وكأننا قباناً . وبدل على ذلك أيضاً أنك تكني عن الفعل الواقع ، نحو : ضربت زيداً ، فتقول فعلت بزيد ، ولا تقول في كنت أخاك فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول ، الإتصاف ٢ / ٨٢١)

{ ثالثاً : خبر إن }

قال : « والمجرى في باب إن ، نحو : إن زيدا منطلقاً » (١)

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالفاعل هو الخبر في باب إن ، أي المرفوع (٣٥) بالحروف المشبهة بالفعل ، وهي ستة أحرف تُذكر في باب الحروف (إن شاء الله تعالى) (٢) ، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنبص المبتدأ وتسمى اسمها ، وترفع الخبر وتسمى خبرها .

قال : « وحكمه حكم (٣) خبر المبتدأ إلا في تقديمه ، إلا إذا كان ظرفاً نحو إن زيدا منطلقاً ، / ولا تقول (٤) : إن منطلقاً زيدا ولكن تقول (٥) إن في الدار زيدا . »

أقول : حكم (٦) خبر الحروف المشبهة بالفعل مثل حكم خبر المبتدأ في (٧) كونه مفرداً مشتقاً ، أو غير مشتق مضافاً أو غير / مضاف (٨) ، نحو إن زيدا ضارباً ، وإن زيدا ضاربك ، وإن زيدا غلاماً / ، وإن زيدا غلامك . ومن كونه جملة فعلية نحو إن زيدا ذهب أبوه ، واسمياً نحو إن يكر (٩) أخوه ذاهباً ، أو شرطية نحو : إن زيدا إن تكرمه يكرمك ، أو ظرفية حقيقية نحو : إن خالداً أمامك ، أو مجازية نحو : إن بشراً من الكرام ، (ومن كونه مستحقاً للضمير إذا (١٠) كان جملة كما مر) (١١) ، ومن كونه مستغنياً من (١٢) ذكر ذلك الضمير إذا كان معلوماً نحو إن البر الكرمي درهماً ، ومن (١٣) كونه جائز الحذف عند (٣٦) الدلالة نحو (١٤) : إن مالاً وإن ولدأ أي إن لهم مالاً وإن لهم ولدأ . إلا في تقديمه :

(١) في ق : قائم .

(٢) ما بين (..) : ليس في س .

(٣) في ط : كحكم .

(٤) في ل : يجوز .

(٥) في س و ط و ف : وحكم .

(٦) في ط و ق و س : أو غيره .

(٧) في س : إن .

(٨) في ط و س : عن .

(٩) في س : عمرأ .

(١٠) ما بين القوسين غير موجود في ق .

(١١) (وفي) ، غير موجوده في ل .

(١٢) نحو : غير موجودة في س .

تقديم خبر في باب (إن) على اسمه (١) فإنه غير جائز ، وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ (٢) جائز (وتقديم خبر باب إن على اسمها غير جائز) (٣) لأن هذه الحروف إنما تعمل لمشابهة الفعل كما سيجيء (إن شاء الله) (٤) فيكون / عملها (٥) فرعاً لعمل الفعل (٦) ، ومرفوع الفعل مقدم على منصوبه ، فلو قدم مرفوع هذه الحروف أيضاً لم يبق فرق بين عمل الأصل والفرع (٧) إلا إذا كان الخبر ظرفاً فإنه حينئذ يجوز تقديمه على اسمه (٨) لأن رفع الظرف لا يظهر في اللفظ ، ولأن في الظروف اتساعاً (٩) / (الكثرة وقوعه في كلامهم) (١٠) ليس في غيرها ، فتقول في مثال ذلك : إن زيدا منطلق ، ولا تقول : إن منطلقاً زيدا ، بتقديم الخبر الغير الظرف ، ولكن تقول : إن في الدار زيدا بتقديم الخبر الظرف ، (على الاسم) (١١)

* * *

- (١) في ط : الاسم .
(٢) على المبتدأ : غير موجودة في ط .
(٣) ما بين القوسين زيادة في ل و س . (٤) ما بين القوسين زيادة في ل .
(٥) عملها : ساقط من س .
(٦) في هـ / ل : وللعمل عملان : أحدهما أصلي : وهو أن يكون مرفوعه مقدماً على منصوبه ، نحو : ضرب زيد عمراً ، والثاني : فرعى : وهو أن يكون منصوبه مقدماً على مرفوعه ، نحو : ضرب عمراً زيد ، فأعطيت هذه الحروف على فرع الفعل فرقاً بين ما كان عمله بأصالة ، وبين ما كان عمله بمشابهة .
(٧) في ل : الفرع والأصل . (٨) في س و ط و ق : الاسم .
(٩) هـ ل : أي الوسعة في الظرف لا في غيره .
(١٠) ما بين القوسين زيادة في س .
(١١) زيادة في ل ، وفي ق : عليه ، وناقصة من ط و س .

{ رابعاً : خبر « لا » النافية للجنس }

قال « وخبر « لا » التي لنفي الجنس نحو لا رجلاً أفضل منك . وقد يحذف الخبر ^(١) كقولهم : لا بأس » .

أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا التي ^(٢) لنفي الجنس ، أي المرفوع بها ، وقيد لا بالتي لنفي الجنس احترازاً عن لا التي بمعنى ليس ، فإن (37) خبرها منصوبٌ . وقد يُحذف خبر لا التي ^(٣) لنفي الجنس إذا دلّ عليه قرينة ^(٤) ، كقول العرب : لا بأس ، أي لا بأس عليك ^(٥) .

* * *

(١) الخبر : غير موجودة في قول وط .

(٢) التي غير موجودة في ط .

(٣) التي غير موجودة في ط .

(٤) هل : القرينة فيه : السؤال ، كأن قال قائل : هل على بأس ؟ فيقال في الجواب :

لا بأس عليك .

(٥) هل : نحو : لا فتى إلا على : أي : لا رجلاً كامل الشجاعة موجود إلا على .

فموجود خبره وهو محذوف .

ونحو : لا سيف إلا ذو الفقار . أي : ولا سيف كامل في الحدة موجود إلا ذو الفقار ،

وذو الفقار بفتح الفاء . عليك : غير موجودة في س .

{ خامساً : اسم ما ولا اللتين بمعنى ليس }

قال : « واسم ما ولا / بمعنى ليس ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ،
وما رجُلٌ خيراً منك ، ولا أحدٌ أفضلَ منك » .

أقول : الضربُ الخامس من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى
/ ليس ، أى المرفوع بهما نحو (زيدٌ) فى : ما زيدٌ منطلقاً ، و (رجُلٌ)
فى : ما رجلٌ خيراً منك ، و (أحدٌ) فى لا أحدٌ أفضلَ منك . وإنما
مثل فى « ما » بمثالين ، لأنها تعملُ فى المعرفة والنكرة ، بخلاف « لا »
فإنها لا تعمل إلا فى النكرة ، وذلك لأنهما إنما تعملان لشبههما بليس ،
وشبه ما بليس (١) أكثر من شبه لا ، لأن ما لطفى الحال مثل ليس ،
بخلاف لا فإنها لطفى الاستقبال خاصة (٢) .

* * *

(١) بليس : غير موجودة فى ل و ط و ق .

(٢) خاصة : غير موجودة فى س .

{ القسم الثاني : منصوبات الأسماء }

{ أولاً المفاعيل }

قال : « المنصوبات على ضربين : أصل ، وملحق به » .
 فالأصل هو المفعول ، وهو على خمسة أضرب : المفعول المطلق
 وهو المصدر ^(١) نحو ضربتُ ضرباً / وضربتُ وضربتين وضرباً
 شديداً ^(٢) وقعدتُ جلوساً .

أقول : لما فرغ من القسم الأول من ⁽³⁸⁾ أقسام العرب وهو المرفوعات ،
 شرع في القسم الثاني ، أعنى المنصوبات / وإنما قدمها على المجرورات
 لأن المنصوبات في الكلام أكثر من المجرورات ، فتكون المنصوبات أصلاً
 بالقياس إلى المجرورات ، أو لأن عامل المنصوبات إنما ^(٣) يكون فعلاً
 (غالباً ، وعامل المجرورات لا يكون إلا غير فعل (كما سيجيء) ^(٤)
 وقد قلنا إنه أصل ^(٥) في العمل فمعمولة أيضاً يكون أصلاً .

والمنصوبات (أيضاً تكون) ^(٦) على ضربين كالمرفوعات : أصل ،
 وملحق بالأصل ^(٧) . فالأصل هو المفاعيل لأن عواملها أفعال حقيقية ،
 بخلاف باقى المنصوبات ، فإن عواملها إما حروف أو أفعال غير حقيقية .
 والمفاعيل خمسة أضرب ^(٨) :

(١) هـ ل : هو المصدر غالباً . لأن المفعول المطلق قد يكون غير المصدر نحو : ضربت
 سوطاً ، فإن سوطاً غير مصدر ، ويسمى مفعولاً مطلقاً مجازاً .

(٢) وضرباً شديداً : غير موجودة في س .

(٣) إنما في ل : ربما .

(٤) ما بين القوسين غير موجود في س .

(٥) في ط : الأصل .

(٦) وكما سيجيء ، غير موجود في س .

(٧) في ل : به .

(٨) ما بين القوسين زيادة في س .

(٨) في ط : على خمسة أضرب .

{ ١ - المفعول المطلق } (١)

وهو المصدر غالباً نحو : ضربت ضرباً ، وهذا للتأكيد ، معناه معنى الفعل بلا زيادة ، وضربت ضربة وضرتين ، وهذان للعدد ، أى معناهما معنى الفعل مع زيادة ، وهى إفاضة العدد . وقد يكون المفعول المطلق . للنوع نحو : جلست جلسة « بكسر الجيم أى نوع من (٢) جلوس (39) وإنما لم يذكره لقلته ، وإنما ذكر قوله : قعدت جلوساً ، ليعلم أن شرط المفعول المطلق / موافقته (٣) الفعل فى المعنى ، وإن لم يوافق فى اللفظ ، وإنما سُمى مفعولاً / مطلقاً لأنه غير مقيد بشئ - (كسائر المفعولات) (٤) كقيد المفعول به بالباء ، والمفعول فيه بفى ، والمفعول / له باللام ، والمفعول معه بجمع .

{ ٢ - المفعول به }

قال : « والمفعول به نحو ضربت زيداً »

أقول : الضرب الثانى من ضروب المفاعيل-المفعول به ، ويسمى مفعولاً به لوقوع فعل الفاعل عليه (٥) نحو : ضربت زيداً (٥) .

(١) قال ابن يعيش : اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقى لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغه الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء بتعدى الفاعل أو لم يتعده ، نحو : ضربت زيداً ضرباً ، وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سبحانه ، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به [شرح المفصل ج ١ ص ١١] .
وقال عبد القاهر : اعلم أن معنى المطلق أن لا يقيد بشئ من حروف الجر نحو أن تقول مفعول به أو فيه أوله ، ويقال المفعول على الإطلاق وهو المصدر ، نحو : الضرب والقتل ، والفعل بتعدى إلى مصدره فينصبه ، تقول قمت قياماً ، لأن المعنى أحدثت قياماً ، وأحدثت حدثاً . والمصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول « (المتصد ج ١ ص ٥٨) .
وقال أبو حيان : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بمفاعل نحو : فهم فهماً ، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو حَطَّ حَطًّا ، أو مجازاً نحو مات موتاً « (انشآت الضرب ج ٢ ص ٢٠٢) .

(٢) من : غير موجودة فى س و ط .

(٣) فى ط و ر س : موافقة .

(٤) فى ل : اللفاعل به .

(٥) كسائر المفعولات : زيادة فى ق .

(*) قال ابن يعيش : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل

(شرح المفصل ج ١ ص ١٤) (٦)

قال : « وَنُصِبَ الْمَفْعُولُ بِهِ (بِفِعْلِ مَضْر) (١) كَقَوْلِكَ لِلْحَاجِّ : مَكَّةُ وَلِلرَّامِي : الْقِرطَاسُ » .

أقول : وَنُصِبَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِفِعْلِ (٢) مَضْر ، (أَيْ مَقْدَر) (٣) ، كَقَوْلِكَ لِلْحَاجِّ : مَكَّةُ ، وَلِلرَّامِي : الْقِرطَاسُ ، فَإِنَّ مَكَّةَ وَالْقِرطَاسَ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَضْر ، وَالتَّقْدِيرُ : تَرِيدُ مَكَّةَ ، وَتَصِيبُ الْقِرطَاسَ ، وَإِنَّمَا (حُذِفَ) (٤) لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

« النَّادِي »

قال : « وَمِنَ النَّادِي الْمِضَافُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَالْمِضَارِعُ لَهُ ، نَحْوُ : يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَالنَّكْرَةُ ، نَحْوُ : يَا رَاكِبًا » (٥) .

أقول : إِضْمَارُ (٦) فِعْلِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِمَّا عَلَى (٤٠) طَرِيقِ الْجَوَازِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَلَى / طَرِيقِ الْوَجُوبِ ، وَذَلِكَ فِي النَّادِي ، فَلِذَلِكَ قَالَ : وَمِنَ النَّادِي (٧) ، أَيْ وَمِنَ الْمَنْصُوبِ بِالْمَضْرِ الْمِضَافِ الْمِضَافُ ، نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَالْمِضَارِعُ لَهُ ، أَيْ : الْمِشَابِهُ لِلْمِضَافِ ، نَحْوُ : يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، فَإِنَّ (خَيْرًا) لَا يَتِمُّ إِلَّا بِـ (مِنْ زَيْدٍ) ، كَمَا أَنَّ الْمِضَافَ لَا يَتِمُّ إِلَّا

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ : الْمُرَادُ بِالْوُقُوعِ التَّمَلُّزُ لِيَدْخُلَ نَحْوُ : أَوْجَدْتُ ضَرْبًا ، وَأَحْدَثْتُ قِتْلًا ، وَمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا . (مَعْمُورُ الْهَوَامِعِ جَد ٣ ص ٧) .
وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ مَا كَانَ مَحَلًّا لِفِعْلِ الْفَاعِلِ خَاصَّةً نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا (أَرْتِشَافُ الضَّرْبِ جَد ٢ ص ٢٧٣) .

وَقَدْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ النَّصْبِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا .. وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَحْدَهُ عَمِلَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا [الْإِتِّصَافُ الْمَسْأَلَةُ ١٦] .
(١) فِي لُ : بِمَضْر . (٢) فِي لُ : الْفِعْلُ .

(٣) أَيْ مَقْدَر : غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي مَوْقِعِ . (٤) حُذِفَ : غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي مَوْقِعِ .

(٥) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَعْلَمُ أَنَّ النَّادِيَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَحَدُ الْمَقْعُولَاتِ ، وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مِضَارِعٍ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا ، (شَرْحُ الْمَقْعُولَاتِ جَد ١ ص ١٢٧) .

وَقَالَ الشَّرِيفُ الْجَرَجَانِيُّ : « النَّادِي : هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهُ بِحَرْفِ نَائِبِ مَتَابَ (أَدْعُو) لِفِعْلٍ أَوْ تَقْدِيرًا » (التَّعْرِيفَاتُ ص ٢٣١) .

(٦) فِي مَوْ : بِعَنْوَ إِضْمَارٍ . (٧) الْمِضَارِعُ : غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي لُ .

بالمضاف إليه ، والنكرة ، أى : غير المعين ، نحو : يا راكباً . وكل من هذه الثلاثة منصوبٌ بفعلٍ مضر ، (أى مقدرٌ) (١) لا يجوز إظهاره ؛ لأن حرف النداء أعنى « يا » بدل منه ، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه ، والتقدير : أدعو عبد الله ، وأدعو خيراً من زيد ، وأدعو راكباً . فحذف أدعو وأبدل منه (يا) .

قال / : « وأما المفرد المعرفة فمضمومٌ [فى اللفظ ومنصوبٌ فى المعنى] (٢) نحو : يا زيد ، ويا رجلاً » .

أقول : المنادى إما مفردٌ معرفةٌ أو غير مفرد معرفة ، وغير المفرد المعرفة منصوبٌ فى اللفظ كما مر ، وأما المفرد المعرفة فمضمومٌ فى اللفظ ، ومنصوبٌ فى المعنى ، نحو : يا زيد ؛ فإن تقديره : أدعو زيداً ، وأما لفظه فمبنى على الضم ، (41) وإنما بُنى هذا لأنه يشبه / كاف الخطاب فى أدعوك (٣) من حيث الإفراد والتعريف ، وكاف / أدعوك يشبه كاف (ذاك) من هاتين الجهتين ، وكاف ذاك حرفٌ (٤) مبنى الأصل فمشابهةٌ يكون أيضاً (٥) مبنياً ، فمشابهة المشابه (٦) مشابه لذلك الشيء فيكون مبنياً أيضاً ، وإنما بُنى على الحركة فرقاً بين البناء اللزوم والعارض ، وإنما بُنى (٧) على الضم ليخالف حركة بنائه حركة إعرابه ، فإن المنادى العربى إما منصوبٌ كما عرفت ، أو مجرور (٨) ، وذلك إذا دخل عليه لام الجر ، نحو : يا لزيد ، وتسمى هذه اللام الاستغائية ، وهذا المنادى : المنادى المستغاث .
وإنما أعرب المضاف والمضارع له والنكرة لانتفاء وجه الشبه .

(٢) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٤) حرف غير موجودة فى س .

(٦) فى ط المشابه للشيء .

(١) زيادة فى ط .

(٣) فى ط : فى باب أدعوك .

(٥) أيضاً زيادة فى ل .

(٧) فى ل : وبنى .

* هـ ل : المضاف والمضارع له ، نحو : يا عبد الله ، ويا خيراً من زيد ، ويا راكباً ، (فى الثالث) (أى الحالة الثالثة) .

(٨) (هـ ل) وإنما يخفص المنادى إذا دخل عليه لام استغائية نحو : يا لله للمسلمين ، لأنه حينئذٍ معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الإفراد لأنه مركب لاتصاله مع حروف الجر .

عن الأفراد في الأوكين ، والتعريف في الثالث ، وإنما (١) أعرب المستغاث لأن إلغاء عمل حرف الجر غير واقع (في كلام العرب) (٢) .

قال : « وفي الصفة المفردة الرفع والنصب ، نحو : يا زيد الظريف والظريف ، وفي المضافة : النصب لا غير نحو : يا زيد (42) صاحب عمرو » .

ج ٤٧ / أقول : صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردة ، أي غير مضافة
س ٢٨ يجوز فيها الرفع والنصب ، نحو : يا زيد الظريف / والظريف ؛ لأن المنادى المفرد المعرفة مبنى يشبه المعرب ، أما بناؤه فظاهر ، وأما شبهة بالمعرب فللعروض حركته كحركة المعرب ، فباعتبار بنائه يجوز في صفة النصب ، لأن صفة المبنى إنما تتبعه في المحل ، ومحل النصب كما ذكرنا ، وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز (في صفة) (٣) الرفع لأن صفة المعرب إنما تتبعه في اللفظ . وأما في الصفة المضافة فإنما يجوز (٤) النصب لا غير ، نحو : يا زيد صاحب عمرو ؛ لأن المنادى المضاف مع قرينه من حرف النداء لا يجوز فيه (٥) غير النصب ، فصفة المضافة تكون / كذلك ، بل هو بالطريق الأولى لبعدها منه .

قال : « وإذا وُصفَ المنادى بأبن نظر فيه (٦) : فإن وقع (٧) بين العلمين فُتِحَ المنادى ، كقولك : يا زيد بن عمرو ، وإلا فالضم لازم (٨) نحو : يا زيد بن أخي ، ويا رجل ابن زيد » .

ج ٤٨ / أقول : إذا وُصفَ المنادى (43) بلفظ (ابن) نظر فيه : فإن وقع الابن بين العلمين أي (٩) يكون قبله وبعده علم فُتِحَ المنادى ، أي بنى على الفتح اختياراً مع جواز الضم ، كقولك يا زيد بن عمرو ، وإن لم يقع

(١) وإنما : غير موجودة في س .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في ط .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في ل و س . (٤) في س : يجوز فيها النصب .

(٥) فيه : غير موجودة في س .

(٦) فيه : زائدة في ط .

(٧) وقع : غير موجودة في ق .

(٨) لازم : زائدة في ط .

(٩) في ط : بأن

بين العلمين فيضم المنادى ، أى : يُبنى على الضمّ وجرباً ، وذلك بأن لا يكون بعده علمٌ ، نحو : يا زيدُ ابن أخى ، أو لا يكون قبله علمٌ ، نحو : يا رجلُ ابن زيد ، أو لا يكون قبله ولا بعده علمٌ ، نحو : يا رجلُ ابن أخى ، وإنما لم يذكره المصنف لأنه يُعلم بما ذكره لأن انتفاء العلمية في أحد الطرفين إذا كان موجباً للضمّ نفى كلا الطرفين / بالطريق الأولى .
 وإنما فعلوا كذلك لأن وصفَ المنادى بابن بين العلمين كثير في كلام العرب ، والفتحة خفيفة ، والكسرة تستدعى الحفّة ، فلذلك قيد الوصف بابن بين العلمين ، فإن الوصف بغير ابن أو بابن غير واقع بين العلمين غير كثير في كلامهم . وحكم ابنة كحكم ابن في ذلك / نحو : يا هندُ ابنة (١) زيد ،
 ويا هندُ ابنة أخى ، ويا امرأة ابنة زيد ، ويا امرأة ابنة (44) أخى .

قال : « وليس في يا أيها الرجل إلا الرفع » .

أقول : لما ذكر جواز الرفع والنصب في صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردة ، أراد أن يذكر أن أيّاً إذا وقع منادى يكون بخلاف ذلك ، فإن صفته - وإن (٢) كانت مفردة - لا يجوز فيها إلا الرفع ، فلذلك قال : وليس في يا (٣) أيها الرجل إلا الرفع ، يعنى في الرجل ، وذلك (٤) لأن المقصود بالنداء هاهنا (٥) هو الرجل ، إلا أنهم لما كرهوا الجمع / بين حرف التعريف (أعنى اللام) وحرف النداء ، أتوا بلفظة أى لتفصل بينهما ، وجعلوها منادى ، ثم حملوا الرجل عليها ، فالتزموا رفعه ليدلّ على أنه هو المقصود بالنداء .

قال : « ويُحذف حرفُ النداء من العلم المضموم والمضاد » .

أقول : (لما بين المنادى وأحكامه) (٦) أراد أن يشير إلى جواز حذف

(١) ابنة في ط : بنت .

(٢) في ق و س : إن .

(٣) يا : غير موجودة في ق .

(٤) وذلك : في س : ذلك .

(٥) ها : غير موجودة في س .

(٦) ما بين القوسين : غير موجود في ل ، وفي ق : لما ذكر المنادى ، وفي ط : لما فرغ

من المنادى .

حرف النداء ، فمثل بمثاليين : مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ يوسفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا ﴾ (١) ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ فاطر السموات والأرض ﴾ (٢) أى يا يوسف ربا فاطر السموات ، وإنما جاز الحذف (45) منهما لأن العلم المضموم كثيراً الاستعمال / والمضاف قد طال بالإضافة ، فناسبهما التخفيف (٣) . وقد يحذف (٤) أيضاً من (أى) (ومن) ، كقول (٥) الخطيب : أيها الناس ، وقول العباد : مَنْ لا يزال محسناً أحسن إلى ، والتقدير : يا أيها الناس ، ويا مَنْ لا يزال محسناً (٦) ، والمراد بمن : هو (٧) الله تعالى .

قال : « ومن خصائص المنادى الترخيم إذا كان علماً غير مضاف ولا مستغاث (٨) ، وزائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا حار ، ويا أسم ، ويا عثم ، ويا منص » .

أقول : لما ذكر المنادى أراد أن يذكر بعض خصائص (٩) المنادى ، ومنها الترخيم ، وهو حذف فى آخر المنادى للتخفيف (لا لعلة أخرى) (١٠) والمنادى إنما يُرخم إذا كان علماً ، لأنه لو لم يكن علماً لم يعلم أنه حذف

(١) يوسف : ١٢ .

(٢) سورة يوسف الآية ١ . ١ . والآية كاملة : ربُّ قد آتيتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت وكر في الدنيا والآخرة توفنى مسلماً وأحقنى بالصالحين .

(٣) يرى النحاة أنه [لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو « وازيد » ولا مع ضمير ، نحو « يا إياك قد كفيتك » ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لزيد » . ومنع أكثر النحاة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة وكذا مع اسم الجنس وأجازه بعضهم ومنهم ابن مالك واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ (البقرة : ٨٥) أى يا هؤلاء . وما ورد مع اسم الجنس : « أصبح ليلٌ » أى يا ليل انظر [ابن عقيل ٢٥٦/٣ - ٢٥٧]

- (٤) فى : فى ق : ويحذف .
 (٥) فى ل و س : قول .
 (٦) محسناً : غير موجودة فى س و ل .
 (٧) هو : مكررة فى س .
 (٨) ولا مستغاث : غير موجودة فى ل .
 (٩) فى ق و ط : خصائصه .
 (١٠) ما بين القوسين : زائد فى س .

منه شيء أم لا ، ويشترط أن يكون علماً (١) غير مضاف ، لأنه لو كان مضافاً ، فإما أن يحذف فيه شيء (٢) من آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه ، والأول باطل لأن تمام المضاف بالمضاف إليه فهو كالوسط / والثاني كذلك لأنه ليس بآخر المنادى ، ويشترط (46) أيضاً أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لأن الثلاثي لو رُحِمَ لبقى على حرفين ، وذلك / غير جائز ، ومثاله : يا حارُ ، في يا (٣) حارث ، ويا أسم في : يا (٤) أسماء ، ويا عثم في يا (٥) عثمان ، ويا منصُ في يا (٦) منصور .

واعلم أن العلمية والزيادة على ثلاثة أحرف إنما يشترطان (٧) في المنادى الذي لا يكون فيه تاء التانيث ، وأما إذا كان فيه تاء التانيث فيجوز ترخيمه (٨) ، وإن لم يكن علماً ، ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا عاذلُ ، ويا ثبَّ ، في يا عاذلةً وثابئةً [وإنما مثل يثالين أحدهما غير علم ، إلا أنه زائد على ثلاثة أحرف ، والآخر غير علم وغير زائد على ثلاثة أحرف ، فإن ثبَّ في اللغة : الجماعة ، فيقال يا ثبة اقبلي] (٩) . ويعلم من قوله : غير مضاف ، أن المركب الغير الإضافي / قد يُرْحَمُ ، فيقال : يا يعلُ في يعلبك .

ولا يُرْحَمُ المستغاث لأن تطويل الصوت فيه مطلوبٌ والحذف يناقيه .

{ ٣ - المفعول فيه }

قال : « والمفعول فيه وهو الظرفان : فالزمان : يُنصبُ كله نحو أتيتُه اليومَ ، وبكرةً وذات ليلة . (47) . والمكان : لا ينصبُ منه (١٠) إلا اليهم نحو : قمتُ أمامك .

-
- | | |
|---|--------------------------|
| (١) علماً : زائد في س . | (٢) شيء : زائدة في س . |
| (٣) يا : ليست في ق و س . | (٤) يا : ليست في ق و س . |
| (٥) يا : ليست في ق و س . | (٦) يا : ليست في ق و س . |
| (٧) في غير ط : بشرط . | (٨) في ق و س : الترخيم . |
| (٩) ما بين القوسين في ط ، وهامش ق ، وليس في ل و س . | |

(١٠) في ل : فيه .

ولا بدُّ للمحدودِ مِنْ (في) نحو : صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ .

الظرفان ، يعني ظرفي الزمان والمكان . / أقول : الضرب الثالثُ من ضروب المفاعيل : المفعول فيه (١) وهو

ويسمى الظرف مفعولاً فيه ؛ لوقوع فعل الفاعل فيه ، فظرفُ الزمانِ يَنْصَبُ كُلَّهُ أَي : محدوده ، أعني : معينه ، نحو : أتيت اليوم ، ومبهمه : نحو : أتيت بكرة ، وذات ليلة ، أي : ليلة ، وذات زائدة ، ويجوز أن يكون بمعنى صاحبة أي في ساعة هي صاحبة هذا اللفظ ، وهو ليلة . وظرف المكان لا ينصب منه إلا المبهم ، نحو : قمت أمامك .

ولا بد لظرف المكان المحدودِ مِنْ « في » نحو صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، ولا يقال صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ . وإنما يَنْصَبُ الْفِعْلُ الْمَعْيَنُ مِنَ الزَّمانِ دُونَ الْمَكَانِ ، لأنه يدل على الزمان المعين ، كضرب مثلاً ، فإنه دالٌّ على الزمان الماضي (٢) ، ولا يدل على المكان المعين . والمكان (٣) المبهم هو الجهات الست : وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، / وخلف ، ويمين ، (48) وشمال . والمكان المعين نحو : المسجد ، والدار ، والسوق .

(١) قال السيوطي : المفعول فيه الذي يسمى ظرفاً : ما ضُمِّنَ مِنْ اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ معنى - في - باطرادٍ لواقعٍ فيه مذكور ، أو مُقَدَّرٌ ناصبٌ له .

(هج الهوامع ج ٣ ص ١٣٦)

وقال ابن الأنباري : سمي الظرف ظرفاً ، لأنه لما كان محلاً للأفعال سمي ظرفاً ، تشبيهاً بالأداني التي تحمل الأشياء فيها ، ولهذا سمي الكوفيون الظروف « محال » لحلول الأشياء فيها ، (أسرار اللغة ص ١٧٧)

وقال ابن عقيل : إنه زمان أو مكان ضُمِّنًا معنى في باطراد . واحتراز بقوله : معنى في مما لم يتضمن كأن يكون مبتدأً مثل يوم الجمعة مبارك ، وكذلك ما وقع مجروراً نحو : سرت في يوم الجمعة .

واحتراز بقوله : باطراد : من نحو : دخلت البيت ، لأن تضمن معنى (في) ليس مطرداً ، لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (من) معها . فالبيت ليس منصوباً على الظرفية ولكن على التشبيه بالمفعول به ، ابن عقيل ١٩١/٢ .

(٢) في ط ، لأنه دال على الزمان المعين وهو الماضي .

(٣) والمكان : غير موجودة في ط .

{ ٤ - المفعول معه }

قال : « والمفعول معه ، نحو : ما صنعتَ وأباك ، وما شأنك وزيداً ، ولا يد له من فعلٍ أو معناه » .

أقول : الضربُ الرابع من ضروب المفاعيل / المفعولُ معه وهو ما وقع بعد واوٍ (١) بمعنى مع ، ولذلك سُمي بالمفعول معه ، نحو : ما صنعتَ وأباك ؟ أى : مع أبيك ، وما شأنك وزيداً ؟ أى : مع زيد ، ولا يد للمفعول معه من عامل يعمل فيه ، وهو إماً فعل كالمثال الأول ، أو معنى فعل كالمثال الثاني ، فإن (٢) معنى ما شأنك وزيداً : (٣) ما تصنع مع زيد ، فلهذا مثَل بمثاليين (*) .

{ ٥ - المفعول له }

قال : « والمفعول له ، نحو : ضربته تأديباً له (٥) وكذلك (٦) كل ما كان علّةً للفعل (نحو : جئتكَ للسُّمَنِ) (٧) » .

أقول : الضرب الخامس من ضروب المفاعيل : المفعول له ، وهو ما فعل الفاعلُ فعله لأجله ، ولذلك سُمي (٨) بالمفعول له نحو : ضربته تأديباً

(١) فى ق : الواو .

(٢) فى س : وإن .

(٣) فى ل : أى ما .

(*) قال ابن الأنبارى : اختلف النحويون فى العامل للنصب فى المفعول معه ، فذهب البصريون إلى أن العامل ليه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل فى نحو قولهم : « استوى الماء والخشبة » أى مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً فى كلامهم ، فقوى الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه « ... وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة « لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى جاء زيد وعمر ، فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » (أسرار اللغة ص ١٨٣ / ١٨٤)

(٦) فى ل و ق : وكذا .

(٥) له : ليست فى س .

(٨) فى س وكذلك يسمى .

(٧) ما بين القوسين زيادة فى ط .

له ، أى : لتأديبه ، وكذلك (١) كل شىء كان علّة للفعل فإنه يكون مفعولاً له ، نحو : السمن ، قى قولك : جنتك للسمن (*) .

{ ثانياً : الملحق بالمفاعيل }

(١ - الحال)

قال : « والملحق به (49) سبعة أضرب : الحال : وهى بيان هيئة الفاعل أو المفعول به نحو : ضربت زيدا قائماً » .

أقول : / لما فرغ من الأصل فى التصويبات ، أعنى المفاعيل ، شرح فى الملحق بالأصل ، وهى سبعة أضرب : الضرب الأول : منها الحال : وهى بيان هيئة الفاعل أو المفعول به ، نحو : ضربت زيدا قائماً ، فإن (قائماً) حال إما من التاء والمعنى ضربت حال كونى على هيئة القيام زيدا (٢) ، وإما من زيد والمعنى ضربت زيدا حال كونه على هيئة القيام ، وإما من الفاعل والمفعول به معاً (٣) نحو : ضربت زيدا قائمين . وإنما ألحق الحال بالمفاعيل ، لأنها زائدة فى الكلام كالمفعول (٤) .

(١) فى س ، ل : وكذا .

(*) قال أبو حيان : تضافرت نصوص التحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له ، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث ، لا الذات ... وشرطه أن يكون معللاً ... وشرط الأعم والمأخرون مشاركته لفعله فى الوقت وشرط الجرعى والمبرد والرياشى كونه نكرة وشرط ألا يكون من لفظ الفعل .

قال السيوطى : متى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب لمثال فقد المصدرية : جنتك للماء ، وللعشب ، وللسمر . ومثال فقد المشاركة .

وأنى لتعرونى لذكراك هرة كما انتفض العصفور بالله القطر

وقد يجز بمن أو الهاء لأنهما فى معنى اللام نحو : « خاشعا متصدعاً من خشية الله » (الحشر : ٢١) قيل : وقد يجز بمنى السببية ، نحو : « دخلت امرأة النار فى هرة » ولا يتعين الجر مع أن وأن وإن كانا غير مصدرين لأنهما يقدران بالمصدر وإن لم يتحد بهما الفاعل أو الوقت ، لأن حرف الجر يحذف معهما كثيراً نحو : أزورك أن تحسن إلى ، أو : أنك تحسن إلى . (انظر صمغ الهوامع ج ٣ ص ١٣١ / ١٣٤)

(٢) فى ل و س : ضربت زيدا حال كونى على هيئة القيام .

(٣) به معاً : ليست موجودة فى س ، وفى ق و ل : به : غير موجودة .

(٤) قال ابن يعين : الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول ، شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥ وقال أبو حيان : الحال : اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجراب كيف « (ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٣٣٤)

قال : « وحقها التنكير ، وحق ذى الحال التعريف ، فإن (١) تقدمت الحال عليه جاز / تنكيره ، نحو : (٢) جاءنى راكباً رجلٌ » .

٢٨ أقول : وحق الحال / أن تكون نكرة لأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة ، فى مثل : ضربت زيدا الراكب .

وحق ذى الحال أن يكون معرفة لأنه لو كان نكرة لالتبست بها أيضاً فى مثل : ضربت رجلاً قائماً ، فإن تقدمت الحال على ذى الحال جاز تنكير ذى الحال / نحو : جاءنى (٥٠) راكباً رجلٌ لعدم الالتباس بالصفة (٣) حيثن (٤) فإن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

واعلم أنه لا بد للحال من عامل ، وهو إما فعل كما مر ، أو شبه فعل ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً ، أو معنى فعل ، نحو : هذا عمرو منطلقاً ، فإن معناه أشير إلى عمرو منطلقاً .

وقد يحذف العامل إذا دل (٥) عليه قرينة ، كقولك للمرحل : راشدٌ مهدياً ، أى : اذهب (راشدٌ مهدياً) (٦) .

{ ٢ - التمييز }

قال : « والتمييز وهو رفع الإبهام (٥) : عن الجملة فى

(١) فى س و ل : وإن . (٢) نحو : ليس فى س .

(٣) بالصفة : غير موجودة فى ق و ل . (٤) حيثن : غير موجودة فى س .

(٥) فى س : دلت . (٦) ما بين القوسين غير موجود فى ق و ل .

(*) قال ابن يعيش : « التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للفرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً » .

[شرح الفصل ٢ / ٧]

وقال ابن عقيل : التمييز : كل اسم . نكرة . متضمن معنى « من » لبيان ما قبله من إجمال ... واحترز بقوله : متضمن معنى (من) من الحال : فإنها متضمنة معنى « فى » وقوله : لبيان ما قبله « احتراز عما تضمن معنى « من » وليس فيه بيان ما قبله كاسم لا . . . وقوله : « لبيان ما قبله من » إجمال . يشمل نوعى

التمييز ، وهما : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة . [ابن عقيل ٢ / ٢٨٦] .

زيد نفساً ، او عن المفرد في قولك : عندي راقودٌ خلا
ومنوانٍ سمناً ، وعشرون درهماً ، وملوّه عسلاً .

أقول : الضربُ الثاني من ضروب الملحق بالمفعول : التمييز ، وإنما
الحق به لما مرّ في الحال .

والتمييز هو ^(١) رفع الإبهام : إمّا عن الجملة نحو : قولك : طابَ زيدٌ
نفساً ، فإنَّ طابَ زيدٌ كلام تام لا إبهام في طريقه ، إلا أن نسبة الطيب
إلى زيد مبهمة ؛ فإنها تحتمل أن تكون إلى زيد أو إلى ما يتعلق به من
النفس والعين والقلب وغير ذلك ، ونفساً ^(٢) ترفع ذلك الإبهام / ، وتميز
ما هو المنسوب إليه في الحقيقة ⁽⁵¹⁾ عن غيره ، فالمعنى : طاب نفسُ
زيد ، وإنما عدل عن تلك العبارة إلى هذه للتأكيد والمبالغة ؛ فإن ذكر
الشيء مبهماً ثم ذكره ^(٣) مفسراً أوقع في النفوس ^(٤) من أن يُفسر أولاً ،
فالتمييز فعل المتكلم في الحقيقة ، لكن يسمّى ^(٥) الاسم الذي يرفع
الإبهام به تمييزاً مجازاً ^(٦) .

٢٤٦

وإمّا عن المفرد : والمرادُ بالمفرد كل اسم تمّ ^(٧) بالتنوين ، نحو : عندي
راقودٌ خلا ^(٨) أي : دَنَ طويل الأسفل / مَقَيَّرُ الداخل ، أو بتون الثانية ،
نحو : عندي منوان سمناً ، أو بتون شبه الجمع ، نحو : عندي عشرون
درهماً ^(٩) ، أو بالإضافة ، نحو : عندي ملوّه عسلاً ^(١٠) (أي ملء
الإناء عسلاً) ^(١١) فإن « راقودٌ ومنوان وعشرون وملوّه » مبهمة تحتمل
أشياء مختلفة ، « وخلاً وسمناً ودرهماً وعسلاً » ترفع الإبهام وتميز ^(١٢)
المقصود عن غيره .

٢٤٧

(١) هو : ليست في ق .

(٢) في ط : نفساً .

(٣) ذكره : ليست في ط .

(٤) في ق و ط : سُنَى .

(٥) في ق : مجازياً ، وفي س و ط : على المجاز .

(٦) في ل و ط : يتم .

(٧) خلاً : ليست في ق .

(٨) خلاً : ليست في ق .

(٩) خلاً : ليست في ق .

(١٠) خلاً : ليست في ق .

(١١) خلاً : ليست في ق .

(١٢) خلاً : ليست في ق .

ولا بد للتمييز من عاملٍ يعمل فيه ، وهو : إما فعل ، نحو : طاب (١)
 وإما اسم ، نحو : عشرون ، والتمييز لا يتقدم على غامله الاسم بالاتفاق
 لضعف الاسم في العمل ، فلا يقال درهماً عشرون - وفي تقديمه على
 عامله الفعل (52) خلافٌ : فبعضُ جَوَزه لقوة الفعل في العمل متمسكاً
 بقول الشاعر (٢) :

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها
 وما كادَ نفساً بالفراق تطيب

٥٧ ج فإن نفساً قد تقدم على تطيب / ، والمختار عدم الجواز لأن الفعل وإن
 كان قوياً (٢) في العمل ؛ فإن المانع من التقديم عليه موجودٌ ، وهو أن
 التمييز في الحقيقة فاعلٌ كما ذكرنا ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ،
 والجواب عن البيت أن الرواية الفصيحة (٣) « ما كاد نفسى (بالفراق
 تطيب » (٤) على أن نفس اسمٌ كادَ وتطيب خبره .

{ ٣ - المستثنى بإلاً } (٥)

٢٥ س قال : « والمستثنى بإلاً بعد كلام موجب ، نحو جئني القوم
 إلا زيدا ، أو بعد كلام / غير موجب نحو ما جاءني أحدٌ إلا
 زيدا ، وإن كان الفصيح هو الهدل . »

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول : (المستثنى ، وإنما
 ألحق بالمفعول لأنه إما فضلة في الكلام أو مفعول) (٦) في الحقيقة كما
 سيبنى - بعد هذا ، والمستثنى إما بإلاً أو بغير إلا .

(١) في ط : طاب زيد نفساً .

(٢) نسب البيت لأعشى همدان وللمخبل السعدي ولقيس بن الملوح ، انظر أسرار اللغة
 لابن الأثير ص ١٩٧ ، مع الهوامع ج ٤ ص ٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٧٤
 وقال ابن يعيش : أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ، ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع
 الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجاج . (شرح المفصل)

(٣) في ق : أقوى . (٤) في ق : الفصيحة فيما روى .

(٥) بالفراق تطيب : زائدة في س و ط .

(٦) قال السيوطي : المستثنى : هو المخرج به « إلا » أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة .
 لأن كان بعضاً فمتصل ، وإلا فمتقطع بتقدير « لكن » (مع الهوامع ج ٢ ص ٢٤٧)

(٦) ما بين القوسين غير موجودة في ق .

والثاني هو المستثنى إما بـ (ما عدا) ، أو بـ (ما خلا) ، أو (53) (ليس) ، أو لا يكون ، نحو : جاءني القوم ما عدا زيدا ، وما خلا زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون / زيدا . وذلك واجبُ النصب لأن هذه الكلمات أفعالٌ أضمر فاعلوها ، والتقدير ما عدا ، وما خلا ، وليس ، ولا يكون بعضهم زيدا .

وإما بغير ، وسوى ، وسواء ، نحو : جاءني القوم غير زيد ، وسوى زيد ، وسواء زيد ، وذلك واجبُ الجرِّ لأنه مضاف إليه .

وإما : بحاشا ، وعدا ، وخلا ، ولا سيما . نحو : جاءني / القوم حاشا زيدا ، وعدا زيدا ، وخلا زيدا ، ولا سيما زيدا . وهذا يجوز فيه أنواعُ الإعراب :

أما في (حاشا وعدا وخلا) فالرفع على الفاعلية ، بناءً على أنها أفعالٌ لازمةٌ (وما بعدها فاعلها) (١) .

والنصبُ على المفعولية ، بناءً على أنها قد استعملت متعديةً يقال : حاشاك ، وعداك ، وخلاك ، أي جاوزك .

والجرُّ بناءً (٢) على أنها حروفُ (٣) الجرِّ .

وأما في لاسيما فالرفع على أنه مركب من لا وسى ، وما وسى ، بمعنى : المثل ، وأصله « سوي » بسكون الواو فقلبت الواو ياءً وأدغمت

فيه فيكون ما بمعنى شيء ، أضيف إليه (54) سى ، ويكون زيدٌ مرفوعاً على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ (٤) ، والتقدير لا مثل شيء هو زيد (٥) .

والنصبُ على أن لاسيما كلمةٌ واحدةٌ بمعنى إلا ، فما بعدها مستثنى . والجرُّ / على أن ما زائدة ، وسى مضافٌ إلى زيد .

والأول ، أعنى : المستثنى بيلا ، إما متصلٌ وهو المخرَجُ من متعدد (٦) بيلا ، أو منقطع ، وهو المذكور بعد إلا ، وهو (٧) غير مخرَجٍ

من متعدد (٨) .

(١) ما بين القوسين ليس في ق . (٢) بناءً : غير موجودة في ل و ط .

(٣) في ق و ل : حرف .

(٤) في ط : مبتدأٌ محذوف ، وفي ق : مبتدأٌ لمحذوف .

(٥) في ط : هو زيد موجود . (٦) في س : المتعدد .

(٧) وهو : ليست في ق و س و ط . (٨) من متعدد : غير موجودة في ق .

والموصل : إما مقدم على المستثنى منه ، أعني : ذلك المتعدد ، أو مؤخر عنه .

والمؤخر إما بعد الكلام الموجب (١) أي غير منفي ، أو بعد كلام غير موجب ، أي : منفي .

فهذه أربعة أقسام :

المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب (نحو : جاني القوم إلا زيداً) (٢) .

والمستثنى المتصل المؤخر بعد كلام منفي .

والمستثنى (٣) المتصل / المقدم بعد المنفي (٤) ، والمستثنى المنقطع (٥) ثلاثة منها واجب النصب / وواحد يختار رقعته .

قوله « والمستثنى » عطف على قوله « والتمييز » والتقدير والمحقق به سبعة أضرب : الحال والتمييز والمستثنى .

والمعنى أن المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب ، نحو : جاني القوم (55) إلا زيداً يجب نصبه ، وقوله « بالأ » : احتراز عن المستثنى بحاشا

(وعدا وخلا) (٦) وغيرها مما يجوز فيه غير النصب ، وقوله « بعد كلام موجب » : احتراز عن (٧) القسم الثاني الذي أشار إليه بقوله « أو بعد

كلام غير موجب ، نحو : ما جاني أحد إلا زيداً » (٨) (أو يجوز فيه الرفع) (٩) والنصب . وثبه بقوله : وإن كان القصيح هو البديل على جواز

النصب فيه ، مع أن القصيح هو الرفع على البدلية من أحد ، وإنما قلنا : إن المعنى المستثنى المتصل المؤخر لدلالة قوله بعد هنا « والمستثنى المقدم

والمستثنى المنقطع على ذلك ، وإنما لم يجر الرفع في الأول على البدلية : لأن البديل منه في حكم السقوط ، كما سيجي . فلو رفع الأول على

(١) في : س و ق و ط : كلام موجب . (٢) ما بين القوسين ليس في ط و ق .

(٣) في هـ ل : نحو : ما جاني القوم إلا زيداً .

(٤) في هـ ل : نحو : ما جاني إلا زيداً أحد .

(٥) في هـ ل : نحو : ما جاني أحد إلا حمار .

(٦) ما بين القوسين ليس في ل و ق ، وفي س : وعدا : غير موجودة .

(٧) في ق و ل : عن . (٨) زيداً : ليست في س .

(٩) ما بين القوسين ليس في ق و س .

البَدلية لصار / التقدير : جاني إلا زيد ، فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد ، وذلك محال بخلاف الثاني فإنه يستقيم ذلك فيه ، إذ (١) تقديره : ما جاني إلا زيد ، والمعنى ما جاني من العالم سوى زيد ، وذلك ممكن .

قال : « والمستثنى المقدم / نحو : ما جاني إلا زيداً أحد والمستثنى المنقطع ، نحو : ما جاني أحد إلا حماراً » .
أقول : هذا هو القسم (56) الثالث والرابع ، ولا يجوز فيهما البَدل : أمّا في الأوّل : فلعدم جواز تقديم البَدل على المبدل منه ، وأمّا في الثاني فلعدم الجنسية بين أحدٍ وحمارٍ ، وإنما أتى بمثاليين في المنفى ليُعلم أن امتناع البَدل في موجهما (٢) بالطريق الأوّل لأنه إذا كان تقدّم المستثنى (على المستثنى منه) (٣) وانقطاعه ما تعين / من البدلية مع النفي الذي هو شرطها ، فمع الإيجاب يكون أوّل .

قال : « وحكم (غير) كحكم (٤) الاسم الواقع بعد إلا .
تقول (٥) : جاني القوم غير زيد ، وما جاني أحد غير زيد ، وغير زيد » .

أقول : قد عرفت أن المستثنى بـ (غير) واجب الجبر ، وأمّا نفس (غير) فحكمه حكم (٦) الاسم الواقع بعد إلا ، ففي كل موضع كان المستثنى بإلا واجب النصب يكون (غير) واجب النصب أيضاً ، وحيثما كان جائز النصب يكون (غير) كذلك ، فتقول : جاني القوم غير زيد ، بالنصب ، كما قلت : جاني القوم إلا زيداً ، وتقول : ما جاني أحد غير زيد أو غير زيد بالنصب والرفع ، كما قلت : ما جاني أحد إلا زيداً وإلا زيداً . وتقول : ما جاني غير زيد أحد بالنصب (57) كما قلت : ما جاني إلا زيداً أحد .

(١) في ل : لصار .

(٢) ما بين القوسين ليس في ق و ل .

(٣) تقول : لست في ق .

(٤) في س : الموجهما .

(٥) في س و ق : حكم .

(٦) في س : حكمه كحكم .

وتقول : ما جاءني أحدٌ / غيرٌ / حمارٍ بالنصب أيضاً ، كما قلت : ما
جاءني أحدٌ إلا حماراً .

٢٨

{ ٤ - الخبر في باب كان }

قال : « والخبر في باب كان ، نحو : كان زيد منطلقاً » .
أقول : الضربُ الرابع من ضروب الملحق بالمفعول : الخبر في باب كان ،
أى : المنصوب بكان وأخواتها ، أعنى : الأفعال الناقصة ، نحو : منطلقاً
في قولك (١) : وكان زيدٌ منطلقاً ، وإنما ألحق بالمفعول ، لمجيئه بعد الفعل
والفاعل كالمفعول . (*)

{ ٥ - الاسم في باب إن }

قال : « والاسم في باب (إن) ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ » (٢) .
أقولُ : الضربُ الخامس من ضروب الملحق بالمفعول : الاسم في باب إن
أى : المنصوبُ بالحروف المشبهة بالفعل ، نحو : زيداً ، في (قولك) (٣) :
إن زيداً قائمٌ ، وإنما ألحق بالمفعول لأن كلاً من هذه الحروف متضمنة
لمعنى (٤) فعلٍ كما سيبنى ، فأسماءها (٥) مفاعيل في الحقيقة .

* * *

(١) في قولك : لست في ق .

(٢) قال الرمخشى : ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزيون
بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌ وقال ابن يعيش : والتقدير : إن كان عمله خيراً
لهيكون جزاءه خيراً [شرح المفصل ج ٢ ص ٩٦] .

(٣) في ل : إنَّ زيداً منطلق .

(٤) ما بين القوسين : ليس في ل . وفي ق و س : قولك غير موجودة .

(٥) في ل : بمعنى ، وفي س : معنى أجاز البعض حذف الاسم في هذا الباب للعلم به .
وفي ذلك مذاهب ١ - الجواز مطلقاً ، ٢ - أنه خاص بالشعر ، ٣ - أنه حسن في الشعر .
٤ - أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلى إنَّ وأخواتها اسم بصح عطفاً فيه -
٥ - إن الحرف خاص بيان دون سائر أخواتها . (انظر مع الهوامع ج ٢ ص ١٦٢ / ١٦٤)

(٥) في ل : وأسماءها .

{ ٦ - اسم (لا) النافية للجنس { * }

قال : « واسم » لا « لنفى الجنس إذا كان مضافاً ، نحو :
لا غُلامَ رجلٍ عندك ، أو مضارعاً له ، نحو : لا خيراً منك
عندنا » .

أقول : الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لنفى
الجنس إذا كان مضافاً ، نحو : غلام ، فى : لا غلامَ (58) رجلٍ عندك ،
أو مضارعاً له : أى مشابهاً للمضاف ، نحو : خيراً ، فى : لا خيراً منك
عندنا ، وإنما ألحق بالمفعول لأن لا بمعنى / النفى ، فما بعدها فى معنى
المفعول .

٣٣

قال : « وأما المفردُ فمفتوحٌ نحو : / لا غُلامَ لك » .

٦٢

أقول : اسم لا (١١) لنفى الجنس إنما يكون منصوباً إذا كان مضافاً أو
مضارعاً له ، كما مرَّ ، وأما المفرد ، أعنى : غير المضاف والمضارع له
فمفتوحٌ ، أى : يجب أن يُبنى على الفتح ، نحو : لا غلامَ لك ، أما

(* قال المرادى : إن قلت لم عملت (لا) عمل إن ؟ قلت : لشابقتها لها فى التوكيد
فإن « لا » لتوكيد النفى و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لئلا يعتقد
أنه بـ « من » التوكيد ، فإنها فى حكم الموجودة ، لظهورها فى بعض الأحيان ، كقول
الشاعر :

فقام ، يذود الناس عنها بسيفه وقال : ألا ، لا من سبيل إلى هندٍ

(الجنى الدانى ص ٢٩٢)

ويرى ابن الأنبارى أن (لا) تنحط عن درجة إن فى أربعة مواضع :

(الأول) أن (إن) تعمل فى المعرفة والنكرة و (لا) تعمل إلا فى النكرة خاصة .
(والثانى) أن « إن » لا تتركب مع اسمها لقوتها ، و (لا) تتركب مع اسمها
لضعفها .

(والثالث) أن « إن » تعمل مع اسمها مع الفصل بينهما وبينه بالظرف ، وحرف الجر ،
و « لا » لا تعمل مع الفصل .

(والرابع) أن « إن » تعمل فى الاسم والخبر عند البصريين و « لا » تعمل فى الاسم
دون الخبر عند كثير من المحققين ، فانحطت « لا » التى هى الفرع عن درجة « إن » التى
هى الأصل ، [أسرار اللغة ص ٢٤٧ / ٢٤٨] . (١) فى س : لا التى لنفى .

البناء فلأثره جوابٌ عن (١) سؤالٍ مقدرٍ ، فكأن سائلاً قال : هل من غلام لى عندك ؟ فقليل (٢) فى جوابه : لا غلام / لك ، وكان من الواجب أن يُقال : لا من غلام لك بزيادة (من) ليطابق السؤالُ الجواب (٣) ، ولكنهم (٤) حذفوها من الجواب بقريشة السؤال ، فتضمنها الجوابُ واحتاج إليها ، وأشبه (٥) بذلك الحرف . وأما البناء على الحركة فللفرق بين البناء والعارض . وأما البناء على الفتح فللخفة .

وقد يُحذف اسمٌ لا (لتفى الجنس) (٦) إذا كان معلوماً ، نحو : « لا عليك » أى لا بأس عليك .

[٧ - خبر « ما » و « لا » اللتين بمعنى ليس]

قال : « وخبرُ « ما » و « لا » بمعنى ليس ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً (٧) وهى اللغة المجازية . والتسمية (٥٩) رفعهما على الابتداء . »

أقول : الضربُ السابع من ضروب الملحق بالمفعول : خبرُ ما ولا بمعنى ليس ، أى المنصوب بهما ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضلُ منك وهى ، أى هذه اللقنة ، أعنى التَّصْبِ بِمَا ولا بمعنى ليس (٨) اللغة المجازية ، واللغة التسمية (٩) : رفعهما على الابتداء ، أى رفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا (١٠) على أن الأول مبتدأ والثانى خبره . ودليل المجازية / قوله تعالى : « ما هذا بشراً » (١١) و « ما هن أمهاتهم » (١٢) .

(٢) فى ق : قال .
(٤) فى س : قد حذفوها .
(٦) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .
(٨) بمعنى ليس : زيادة فى ل .
(١٠) فى ل . بعدهما .
(١٢) الآية ٢ من سورة المجادلة .

(١) فى ق و ل : جواب سؤال .
(٣) فى ط : الجواب السؤال .
(٥) فى ط : فأشبهه .
(٧) الشاهد غير موجودة فى ق و ط .
(٩) المعنى : وأما اللغة التسمية .
(١١) الآية ٣١ من سورة يوسف .

ودليل التميّية دخولهما على القبيلتين ، أعنى الأسماء والأفعال ،
فإن العامل يجب أن يختصّ بأحدهما ، (وإن عمّ لم يعمل) (١) .

قال : « وإذا تقدّم الخبرُ أو انتقضَ النفيُّ بإلّا فالرفعُ (لازمٌ
لا غير) (٢) نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا منطلقٌ » .

أقول : وإذا تقدّم / خبر (ما) و (لا) على اسمها ، أو انتقض

نفيهما (٣) بإلّا أى : بطل بأن يقع خبرهما بعد إلّا ، فالرفعُ لازمٌ ، نحو :

ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا منطلقٌ ، ولا يجوز نصب منطلق ، لأنّ ما

ولا إنّما عملتا لمشابهتهما بليس من جهة النفي ، فيبطل عملهما / بتقديم

الخبر لضعفهما في العمل ، وكذلك (٤) يبطل (٥) بانتقاض (60) نفيهما

بإلّا لانتفاء وجه الشبه بينهما وبين ليس حينئذ .

وكذلك يبطل عمل ما بزيادة إنّ معها نحو : ما إنّ زيدٌ منطلقٌ .

لضعف عملها (٦) بالفاصلة .

* * *

(١) ما بين التوسين ليس في ق و ل ، وفي ط : قبل جملة : فإن العامل

(٢) ما بين التوسين ليس في ق ، ولا غير ليس في س و ط .

(٣) في ق : النفي (٤) في ق و ط وكذا .

(٥) يبطل ، ليست في ل ، (٦) عملها ليس في س و ق و ط .

{ القسم الثالث : المجرورات }

قال : المجرورات على ضربين : مجرورٌ بالإضافة ، ومجرورٌ بحرف الجر كقولك : غلامٌ زيدٌ ، وسرتُ من البصرة إلى الكوفة ^(١) .

أقول : لما فرغ من القسم الثاني من أقسام المعرب وهو المنصوبات ، شرع في القسم الثالث أعنى المجرورات ، فقال : (المجرورات على ضربين : مجرورٌ بالإضافة ، ومجرورٌ بحرف الجر) ^(٢) .

وقوله مجرورٌ بالإضافة مجملٌ لا يُعلم منه أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، أو حرف الجر ^(٣) المقدّر ، أو كلاهما ، ولكلٌ قائلٌ .

قال : « / » بالإضافة على ضربين ^(٤) : معنويّةٌ : وهي التي بمعنى اللام ، أو بمعنى (من) كقولك : غلامٌ زيدٌ ، وخاتمٌ فضةٌ .

أقول : « بالإضافة » بمعنى اللام : إنما تكون إذا لم يكن المضاف إليه من ^(٥) جنس المضاف ، ولا ظرفه ، نحو : غلامٌ زيدٌ ، أي غلامٌ لزيد ، وبمعنى (من) : إنما تكون إذا كان المضاف إليه جنس المضاف ، نحو : خاتمٌ فضةٌ ، أي : خاتمٌ من فضةٌ ، (وثوبٌ قطنٌ ، أي : ثوبٌ من قطن) ^(٦) وقد تكون ^(٧) بمعنى في ، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرف المضاف ، نحو : ضربٌ اليوم ، أي : (61) ضربٌ في اليوم ، (وكقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٨) أي مكرّم في الليل والنهار) ^(٩) ولم يتعرض لها لقلتها .

(١) إلى الكوفة ليس في س و ط .

(٢) ما بين القوسين ليس في ق و ل . وفيهما (فقال ما قال) .

(٣) في س و ق : الحرف بدلا من حرف الجر .

(٥) من : ليست في ط و ل .

(٤) في ق : نوعين .

(٧) في ق : يتقدم .

(٦) ما بين القوسين زيادة في س و ط .

(٩) ما بين القوسين ليس في ق .

(٨) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

قال : « ولفظية » : وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .
نحو : ضاربُ زيدٍ ، أو الصفة المشبهة إلى فاعلها ، كقولك :
حَسَنُ الوجهِ « (١) .

أقول : يعنى بالمنعول : المفعول (٢) الذى لو لم يكن مجروراً بالإضافة
لكان منصوباً على المفعولية ، وذلك / إنما يكون إذا كان اسمُ الفاعل
عاملاً بأن يكون إما (٣) بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربُ
عمرٍو الآنَ أو غدًا ، فإنَّ عمرًا هاهنا لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان
منصوباً على المفعولية ، وأما إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضى ،
نحو : زيدُ ضاربُ عمرٍو أمسٍ . فلا تكون الإضافة حينئذٍ لفظية بل
معنوية ، لأنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل النصبَ / بمعنى الماضى كما
سيجئ . (٤) . ومن الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى مفعوله (٥)
نحو : زيدٌ معمورُ الدارِ (الآن أو غداً) (٦) ذكره المصنف فى الفصل (٧) .

قال : « وَلَا يُدْ تُىِ الْمُتَّوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيْدِ الْمُضَافِ عَنِ التَّعْرِيْفِ » .
أقول : وَلَا يُدْ مِنْ أَنْ يَكُونِ الْمُضَافُ فِي الْإِضَافَةِ مُتَّوِيَّةً (62) نَكْرَةً ،
لأنَّ التَّغْرِيضَ مِنْهَا إِمَّا تَعْرِيْفَ الْمُضَافِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُوفَةً ،
أَوْ تَخْصِيصَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً ، فَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ مَعْرُوفَةً ،
فِيمَا أَنْ يَضَافَ إِلَى مَعْرُوفَةٍ أَوْ إِلَى نَكْرَةٍ . وَالأَوَّلُ يَسْتَلْزِمُ اجْتِمَاعَ التَّعْرِيْفَيْنِ :

(١) يقابل مصطلح الإضافة المعنوية عند بعض النحويين : مصطلح الإضافة المحضة .
ويقابل مصطلح الإضافة اللفظية : مصطلح الإضافة غير المحضة « أصول النحو :
ج ٢ ص ٦٥ (٢) المفعول : ليست فى س .

(٣) فى س و ل و ط : يكون بمعنى الحال والاستقبال .

(٤) هـ ل : فإن كان اسم الفاعل المتعدى للماضى أى للزمان الماضى وجبت الإضافة .
أى إضافة اسم الفاعل المفعول به إضافة معنوية هو شرط الإضافة اللفظية ، مثل : زيد
ضاربه أمسٍ ، خلافاً للكسائى .

(٥) فى س و ق و ط : معروله . (٦) ما بين القوسين غير موجودة فى ل .

(٧) الفصل ص ٨٢

التعريف ، الذاتى ، والمكتسب من المضاف إليه ، والثانى يستلزم تخصيص
الأخص بالأعم ، وهو محال ، فلا يقال الغلام زيد (والفلام رجل) (١)
ولا الخاتم فضة ، ولا الضرب اليوم .

والكوفيون جوزوا ذلك (٢) فى أسماء العدد ، نحو الثلاثة الأثواب ،
والخمسة الدراهم ، وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال النصحاء .

(قال : « وتقول فى (٣) اللفظية : الضاربا زيد ، والضاربو
زيد (٤) ، والضارب الرجل ، ولا يجوز : الضارب زيد » (٥) .

أقول : « لما شرط تجريد المضاف عن التعريف فى الإضافة / المعنوية
- أراد أن يذكر أنه لا يشترط فى اللفظية ، لأن الغرض / منها
التخفيف ، وهو يحصل مع تعريف المضاف وتنكيره ، فتقول / الضاربا
زيد والضاربو زيد ، (63) لحصول التخفيف فيه بحذف النون ، وتقول
أيضاً الضارب الرجل لأنه يشبه قولنا الحسن الوجه (٦) ، من حيث إن
المضاف فى الصورتين صفة معرفة (٧) باللام ، والمضاف إليه أيضاً معرف
باللام . ولا يجوز أن يقال الضارب زيد ، لانتفاء هذه المشابهة مع عدم
التخفيف ، وإنما جاز الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجهه ، فحذف
الضمير وجيء باللام ، ففيه نوع (٨) خفة (*) .

(١) ما بين القوسين : ليس فى ق وفى ط وود فى آخر الشواهد .

(٢) فى ط : أى تعريف المضاف . (٣) فى ق أما .

(٤) زيد : ليست فى ط .

(٥) فى هـ ل : القياس أن يضاف النكرة إلى المعرفة ، أو النكرة إلى النكرة .

(٦) الوجه : ليست فى س . (٧) معرفة : ليست فى ق .

(٨) نوع : ليست فى س .

(*) لم يتعرض الشارح إلى « إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل » .

قال ابن السراج : قال الكرميون : تضاف الأرقام إلى الأفعال وإلى كلاً من . وتفتح فى
موضع الرفع والخفض والنصب ، فنقول : أعجبتنى يوم يقوم ، ويوم تمت ، ويوم زيد قائم .
ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ وإذا ، كأنك إذا قلت : يوم قام زيد ، إذا قام

قال : « والمعنوية تُعرف كلُّ مضاف إلى المعرفة إلا نحو :
غير ومثل وشبه (١) . تقول : مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلك
وشبهك » (٢) .

أقول : « والإضافة المعنوية تجعل كلُّ مضاف إلى المعرفة معرفة (٣) ،
نحو : غلام زيد ، فإنَّ غلاماً قبل الإضافة نكرة عامة ، وبعدها يصيرُ
معرفةً خاصةً (٤) ، إلا نحو : غير ومثل وشبه (٥) ، فإنها (٦) من
الأسماء التي توغلت في الإبهام : فإنها لا تصيرُ معرفةً بالإضافة إلى
المعرفة ، لأنها (٧) لا تختص بسببها ، فإنك تقول : جاءني رجلٌ غيرُ
زيد ، ولم (٨) يُعلم أن من هو غيرُ زيد ، أي (٩) رجل من الرجال (64)
والدليل على أن هذه الأسماء لا تصير (١٠) معرفةً بالإضافة إلى المعرفة
أنها (١١) تقع صفةً للنكرة مع وجود هذه الإضافة ، فإنك تقول : مررتُ
برجلٍ غيرِك ومثلك وشبهك » (١٢) .

قال : « ولقد يُحذفُ المضافُ ويقامُ المضاف إليه مقامه /
كما في قوله تعالى : ﴿ واسألِ القرية ﴾ (١٣) .

١٦٨

= زيد ، وإذا قلت : يوم يقوم زيد ، قلت : إذا يقوم . ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى
الابتداء وخبره ، كقولك : أتميتك زمن زيد أمير ، كما تقول : إذا زيد أمير ...
وحكى الكوفيين أن العرب تضيف إلى أن وأن . فتقول : أصحبنى يوم أنك محسن ،
ويوم أن تقوم » [الأصول في النحو ج ٢ ص ١٢/١١] .

(١) في ط : شبه ومثل . (٢) في ط : وشبهك ومثلك .

(٣) معرفة : ليست في ق . (٤) في ق ول : خاصاً .

(٥) في ط : وشبه ومثل . (٦) (فإنها) غير موجودة في س ول و ق .

(٧) في ط : فإنها . (٨) في س : فلم .

(٩) أي : مكررة في س . (١٠) لا تصير : في س : لا تكون .

(١١) في س : لأنها .

(١٢) في ط وشبهك ومثلك . وفي س : غيرك ومثلك (فقط) .

(١٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف . والتقدير في الآية واسأل أهل القرية وهذا وجه من
أوجه التأويل ، أما إذا صرف المعنى على الاستعارة فإنه لا وجه للتقدير . انظر باب ما جاء
من حذف المضاف في التنزيل . [إعراب القرآن للزجاج ج ١] .

أقول : يجوزُ أن يحذف المضاف ويقام / المضاف إليه مقامه أي يُعرَب
 بإعرابه إذا دلَّ عليه قرينةٌ ، كما في الآية : فإن قوله تعالى : ﴿ واسأل
 القرية ﴾ يدلُّ على أن تقديره (١) واسأل أهل القرية ، لأن السؤال من
 القرية غير معقول ، وأما إذا (٢) لم / يدلَّ عليه قرينةٌ فلا يجوز حذفه (٣)
 فلا يقال : رأيتُ هنداً ، إذا كان المراد غلامَ هندٍ .

* * *

(٢) في س : إن

(١) في س و ق : التقدير .

(٣) في ل : الحذف

الصنف الرابع من أصناف الاسم

{ توابع المعرب } (٥)

(١ - التأكيد)

قال : « والتوابع : وهي خمسة أضرب (١) : التأكيد : نحو جاشي زيد نفسه ، والرجلان كلاهما ، والقوم كلهم أجمعون (٢) . ولا تؤكّد التكرات بها » .

أقول : لما فرغ من مباحث المعرب شرع في توابعه ، وهي خمسة أقسام : الأول : التأكيد وهو على ضربين : لفظي ومعنوي : فاللفظي : تكرير اللفظ الأول به ، أو بمرادفه ، ويجرى ذلك في الاسم ، نحو : جاشي زيد زيد (65) ، وفي الفعل ، نحو : ضربَ ضربَ زيد (٣) ، وفي الحرف ، نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائم ، وفي الجملة ، نحو : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ ، وفي الضمير ، نحو : ما ضربني إلا أنت أنت ، ومررت بك أنت .

والمعنوي (٤) : إنما يكون بالفاظ مخصوصة ، وهي : النفس (٥) ، والعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل ، وأجمع ، واكتع وابتع ، وأبصع . فالأولان أعنى النفس والعين - يؤكّد بهما المفرد والمثنى والمجموع ، من المذكر والمؤنث ، ويميز بين نوع ونوع آخر (٦) باختلاف صيغتهما

(٥) عرف ابن عقيل التابع في شرح الألفية بقوله : التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا . (ابن عقيل ٣ / ١٩٠)

(١) أضرب زائدة في ق . (٢) في س : أجمعين .

(٣) زيد : ليست في ل .

(٤) التوكيد المعنوي على ضربين : ١ - ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد ، وله لفظان : النفس والعين ، نحو جاء زيد نفسه ، فنفسه توكيد لزيد ، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير : جاء غير زيد ، أو رسوله .. ٢ - ما يرفع توهم علم إرادة الشؤل ، والمستعمل لذلك كل وكلا ، وكلتا ، وجميع ، فيؤكّد بكل ويصح ما كان ذا أجزاء - يصح وقوع بعضها موقفة نحو : جاء الركب كله .. (ابن عقيل ٣ / ٢٠٧ / ٢٠٨)

(٥) في س : النفس . (٦) آخر : ليست في ل .

رضميرهما / ، نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ، وَهَدَى نَفْسَهَا وَعَيْنَهَا ،
وَالزَيْدَانِ وَالهِتْدَانِ أَنْفُسُهُمَا وَأَعْيُنُهُمَا ، وَالزَيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْيُنَهُمْ ،
وَالهِتْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ وَأَعْيُنُهُنَّ . وَإِنَّمَا جُمِعَتِ الصِّيفَةُ فِي الْمَثْنِيِّ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ
إِلَى ضَمِيرٍ / التثنية ، وَالْمَثْنِيُّ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مِثْلِهِ يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ لِلأَمْنِ
عَنِ اللَّبْسِ بِالْجَمْعِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَقَدَّ صَغَتْ قُلُوبِكُمْ ﴾ (١) (أَيْ
قَلْبِيكُمَا) (٢) .

وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ : أَعْنَى : كَلَا وَكَلْتَا لَا يُؤَكِّدُ بِهِمَا إِلَّا الْمَثْنِيُّ فَيَقَالُ
جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَالْبَوَاقِي إِذَا يُؤَكِّدُ بِهَا غَيْرُ
الْمَثْنِيِّ ، أَعْنَى الْمَفْرَدَ وَالْمَجْمُوعَ (٣) مِنَ الْمَذْكَرِ (66) . وَالْمَوْثِقُ ، وَمَبْرَزِي فِي
كَلِّ / بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ : اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كِلَهُ ، وَالْجَارِيَةَ كِلْهَا ،
وَجَاءَنِي الْقَوْمُ كِلْهُمُ ، وَجَاءَنِي (٤) وَالنِّسْوَةُ كِلْتُهُنَّ ، وَفِي الْبَوَاقِي بِاخْتِلَافِ
الصِّيفَةِ ، نَحْوُ : اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ أَجْمَعَ اكْتِصَحَ ، وَابْتِيعَ وَأَبْصَعَ (٥) وَالْجَارِيَةَ
جَمْعَاءَ كِتْعَاءَ ، وَبِتْعَاءَ وَبِصْعَاءَ (٦) ، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ اِكْتَعُونُ
ابْتِيعُونَ أَبْصَعُونَ ، وَالنِّسْوَةُ جُمِعَ كِتْعُ بِتْعُ بَصْعُ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَذَكَرِ الْمَصْنَفُ التَّأَكِيدَ اللَّفْظِيَّ : لِأَنَّ التَّأَكِيدَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْمَعْنَوِيُّ
وَإِنَّمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَعْنَوِيِّ بَعْضَهَا لِلِاخْتِصَارِ . فَاكْتَفَى بِالنَّفْسِ عَنِ
الْعَيْنِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، (وَيَكْلَا عَنِ كَلْتَا / لِاشْتِرَاكِهِمَا
فِي تَأَكِيدِ التَّثْنِيَةِ) (٧) وَذَكَرَ الْكُلَّ لِاخْتِصَاصِهِ بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ مِنَ (٨)
بَيْنَ أَخَوَاتِهِ ، وَاكْتَفَى بِأَجْمَعِينَ عَنِ بَقِيَّةِ الْأَلْفَاظِ لِاشْتِرَاكِهَا (٩) فِي تَمَامِ
الْأَحْكَامِ أَيْضاً .

وَقَوْلُهُ : « وَلَا تُؤَكِّدُ النَّكْرَاتُ بِهَا » ، يَعْنِي بِالتَّأَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ لِأَنَّ
الْبَحْثَ فِيهِ ، وَسَبَبَهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَعْرُوفَةٌ ، فَلَوْ وَقَعَتْ تَأَكِيدًا
لِلنَّكْرَاتِ (١٠) لَتَنَاقَصَ الْكَلَامُ ، إِذَا الْمُؤَكَّدُ حَيْثُذُ بِقَتَضَى الْعَمُومَ وَالْمُؤَكَّدُ

(٢) أَيْ قَلْبِيكُمَا : زِيَادَةٌ فِي ل .

(١) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ .

(٤) جَاءَنِي : زِيَادَةٌ فِي س .

(٣) فِي س : وَالْمَجْمُوعِ .

(٦) بِصْعَاءَ : لَيْسَتْ فِي ق .

(٥) أَبْصَعَ : لَيْسَتْ فِي ق .

(٨) مِنْ : لَيْسَتْ فِي س .

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْمَيْنِ لِبَسِّ فِي س .

(١٠) فِي س وَط : لِلنَّكْرَةِ .

(٩) فِي ق وَ ل : لِأَنَّهُمَا .

يقْتَضِي (67) المَحْصُورَ ، وَاَعْلَمُ أَنْ أَكْتَعَ وَأَبْتَعَ وَأَبْصَعَ كُلُّهَا بِمَعْنَى أَجْمَعَ ، وَأَنَّهَا لَا تُذَكَّرُ بِدُونِ أَجْمَعَ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ ، وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .
 وَفَائِدَةُ التَّأْكِيدِ أَمِنْ الْمُتَكَلِّمِ عَنْ قَوَاتِ الْمُقْصُودِ ^(١) ، / أَمَّا فِي اللَّفْظِ فَلِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ مِثْلًا ، فَرَبَّمَا لَا يَسْمَعُهُ الْمُخَاطَبُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَيَقْوَتُهُ مَقْصُودُهُ ، وَإِذَا أَكَّدَهُ أَمِنْ عَنِ ذَلِكَ . وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى : فَلِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مُجَازًا ^(٢) ، مِثْلًا ^(٣) فَرَبَّمَا يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ أَنَّهُ إِنَّمَا مَرَّ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ ، وَقَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مُجَازًا ، فَإِذَا أَكَّدَهُ بِنَفْسِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَرَادَ الْحَقِيقَةَ لَا الْمَجَازَ ، وَيَحْصُلُ الْمُقْصُودُ بِهِ ^(٤) .

١٤٨

* * *

(٢) مجازاً : ليست في س ول .
 (٤) به : ليست في س و ق .

(١) في ق ول : مقصوده .
 (٣) مثلاً : ليست في ق .

{ ٢ - الصفه } (أ - النعت الحقيقي)

قال : « والصفة : نحو جاءني رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكريمٌ وهاشميٌ وعدلٌ وذو مالٌ » (١) .

أقول : الثاني من التوابع الصفّة ، ويقال له الوصف والنعت ، وهو إما مشتقٌ أو (٢) في معناه . والمشتق : إما اسم فاعل (٣) نحو : رجلٌ / ٣٩ ق ضاربٌ ، أو اسم مفعول / ، نحو : رجلٌ مضروبٌ ، أو صفة مشبهة ، ٧٧ ل نحو : رجلٌ كريمٌ .

وما في معنى المشتق : إما مفرد أو مركبٌ ، والمركب إما إضافي ، أو غير إضافي (٤) ، فالمركب الغير الإضافي (نحو : رجلٌ هاشمي ، أي منسوبٌ إلى هاشم (68) ، والمفرد نحو :) (٥) رجلٌ عدلٌ أي عادلٌ . والمركب الإضافي : نحو رجلٌ ذو مالٍ أي مملوكٌ .

وفائدة الصفّة في المعارف التوضيح نحو : جاءني (٦) زيدٌ الظريفٌ . وفي النكرات التخصيصُ نحو جاءني رجلٌ عالمٌ (*) .

- (١) اختلف الترتيب في ل و ق . (٢) في ق وإمّا .
 (٣) في ق ل : الفاعل . (٤) في س و ق : أو غيره .
 (٥) ما بين القوسين ليس في ق . (٦) جاشي : ليست في ق .
 (*) جاء في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك :

النعت هو التابع المكمل متبوعة : ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به وهو شبهة .

والنعت يكون : للتخصيص ، نحو : مررت بزيد الحياط ، وللمدح نحو : مررت بزيد الكريم ، والذم نحو .. بزيد الفاسق ، وللترحم نحو : بزيد المسكين ، وللتأكيد ، نحو : أمس الدهر لا يعود ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] فواحدة وصف مؤكد لنفخة لأن الواحدة مفهومة من نفخة .

[انظر ابن عقيل ١٩٢/٣]

ويرى ابن السراج أنه أصل الصفّة أن يقع للنكرة دون المعرفة ، لأن المعرفة كان حتمها أن تستغنى بنفسها ، وإما عرض لها ضرب من التشكيك فاحتيج إلى الصفّة .. والصفة كل ما لفرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ ، وهي تنقسم على خمسة أقسام ١ - حلية للموصوف تكون فيه أو غير شيء من سببه . ٢ - فعل للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه ٣ - وصف ليس بعمل ولا بحلية . ٤ - وصف ينسب إلى أب أو يلد أو صناعة أو ضرب من الضروب . ٥ - الوصف « بنى » في معنى صاحب لا يذو الذي في معنى الذي [الأصول في النحو ج ٢ ص ٢٤/٢٣] .

اقول : الصفة إما فعل الموصوف ، أو فعل مسبب ، والثاني سيجي .
والأول يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء ، وهي التي ذكرت في
الكتاب ، أي إذا وجد شيء منها في الموصوف يجب أن يوجد في الصفة
أيضاً . وهذه العشرة بعضها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن (١)
الاجتماع ، أما الثاني (٢) فكالإعراب الثلاثة ؛ فإنه لا يمكن أن يجتمع
بعضه مع البعض الآخر / ، وكالإفراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً
أن يجتمع بعض هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير
والتذكير والتأنيث (٣) فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلا واحد من المتقابلين .

٤٦ ق

وأما الأول أعني ممكن الاجتماع فينتهي إلى أربعة : واحد من
الإعراب (٤) ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التعريف
والتنكير ، وواحد (٧٠) من التذكير والتأنيث . نحو جاني رجل عالم ،
فإن الصفة والموصوف متوافقان في أربعة أشياء من العشرة (٥) : الإعراب
والتنكير والإفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيت رجلاً ، أو مررت (٦)
برجل ، فالواجب عالمًا أو عالم ، وإذا قيل رجلان أو رجال ، فالواجب
عالمان أو عالمون ، وإذا قيل الرجل فالواجب العالم ، وإذا قيل امرأة
فعالمة ، وعلى هذا القياس (*)

٤٧ -

(١) في ق : لا يمكن . (٢) في ق : وأما في الثاني .

(٣) والتأنيث : في س : والثالث .

(٤) في س : الإعراب الثلاثة ، وفي هـ س / أي حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) في ط : في أربعة أشياء من العشرة : في

(٦) مررت : ليست في س .

(*) من القضايا التي تتصل بالنعمة مجيء النعمة لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد
وانطلق عمرو العاقلان وهنا يجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين - أو عملهما - وجب
القطع وامتنع الاتباع ، فنقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل ،
أي أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي هما العاقلان . (ابن عقيل ٢٠٢/٣)
ومن ذلك أن : الأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت ، فلم محتج
إلى الوصف لذلك : اللعج ص ١٢٩ .

أقول : الصفة إما فعل الموصوف ، أو فعل مسبب ، والثاني سيجي .
والأول يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء ، وهي التي ذكرت في
الكتاب ، أي إذا وجد شيء منها في الموصوف يجب أن يوجد في الصفة
أيضاً . وهذه العشرة بعضها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن (١)
الاجتماع ، أما الثاني (٢) فكالإعراب الثلاثة ؛ فإنه لا يمكن أن يجتمع
بعضه مع البعض الآخر / ، وكالإفراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً
أن يجتمع بعض هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير
والتذكير والتأنيث (٣) فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلا واحد من المتقابلين .

٤٦ ق

وأما الأول أعني ممكن الاجتماع فينتهي إلى أربعة : واحد من
الإعراب (٤) ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التعريف
والتنكير ، وواحد (٧٠) من التذكير والتأنيث . نحو جاني رجل عالم ،
فإن الصفة والموصوف متوافقان في أربعة أشياء من العشرة (٥) : الإعراب
والتنكير والإفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيت رجلاً ، أو مررت (٦)
برجل ، فالواجب عالمًا أو عالم ، وإذا قيل رجلان أو رجال ، فالواجب
عالمان أو عالمون ، وإذا قيل الرجل فالواجب العالم ، وإذا قيل امرأة
فعالمة ، وعلى هذا القياس (*) .

٤٧ -

(٢) في ق : وأما في الثاني .

(١) في ق : لا يمكن .

(٣) والتأنيث : في س : والثالث .

(٤) في س : الإعراب الثلاثة ، وفي هـ س / أي حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) في ط : في أربعة أشياء من العشرة : في

(٦) مررت : ليست في س .

(*) من القضايا التي تتصل بالنعمة مجيء النعمة لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد
وانطلق عمرو العاقلان وهنا يجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين - أو عملهما - وجب
القطع وامتنع الاتباع ، فنقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل ،
أي أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي هما العاقلان . (ابن عقيل ٢٠٢/٣)
ومن ذلك أن : الأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت ، فلم محتج
إلى الوصف لذلك : اللمع ص ١٣٩ .

(ب - النعت السببي)

قال : « ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه ، نحو :
مرت برجل منيع جاره ، ورحب فناؤه ، ومؤدب خدامه » .

أقول : هذا هو القسم الثاني من قسمي الصفة ، أعني صفة ذلك (١)
الشيء بفعل مسببة ، أي يوصف الشيء بفعل شيء آخر يكون ذلك
الشيء ، أعني الشيء الثاني حاصلًا بسبب الشيء الأول ، نحو مرت
برجل منيع جاره ، أي : مانع جاره : ورحب فناؤه ، أي : واسع فناؤه ،
ومؤدب خدامه . فإن المنع والوسعة والتأديب ليس شيء منها فعلًا لرجل
 وإنما هي أفعال جاره وفنائه وخدامه ، إلا أن الجار والفناء والخدام (٢)
لما كان متعلقًا به ، مضافاً (٣) إلى ضميره صار كل واحد من الثلاثة
سبباً له ؛ لأنه إذا تعلق شيء بشيء فالتعلق به (٤) يكون سبباً للمتعلق .
ولذلك لا يقال : مرت برجل منيع جارك ، لانتفاء التعلق الحاصل
بالإضافة ، فلما كان كذلك تَزَكَّ فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق به (وجعل /
وصفاً له فهو في اللفظ صفة المتعلق به) (٥) ، وفي المعنى صفة المتعلق .
ولذلك وجب أن يوافق الموصوف اللفظي ، وهو المتعلق به في الأحكام
اللفظية ، أعني : الخمسة : (الأول من العشرة) ، وهي : الإعراب
الثلاثة (٥) ، والتعريف والتنكير ، دون الأحكام المعنوية ، أعني الخمسة
الباقية (٦) فإنه يوافق فيها الموصوف المعنوي ، وهو المتعلق ، فيقال :

٧٣

٧٤

« ومن ذلك جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل ، نحو قوله تعالى :
﴿ أن تعمل ساهيات ﴾ [سبأ / ١١] أي دروعاً ساهيات . وكذلك يحذف النعت إذا دل
عليه دليل وهو قليل ومنه قوله تعالى : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ [هود / ٤٦] أي
الناجين (ابن عقيل ٢٠٥ / ٣) .

(١) ذلك زيادة في ق .

(٢) في ق : بالإضافة .

(٣) به : ليست في ط .

(٤) ما بين القوسين مكرر في ق .

(٥) أي حركات الإعراب الثلاثة . وفي هـ ق و ل : الرفع والنصب والجر .

(٦) في ل : وردت عبارة أعني الخمسة في غير موضعها .

٤٨ جاءني رجلٌ حسنٌ غلامه ، ورأيت رجلاً / حسناً ^(١) غلامه ؛ ومررت
 برجلٍ حسنٍ غلامه ، وجاءني الرجلُ الحسنُ غلامه ، ورأيت الرجلَ الحسنَ
 غلامه ، ومررت بالرجلِ الحسنِ غلامه ، فيوافق الوصف ، أعني : حسناً ،
 والحسن الموصوفَ اللفظيُّ ، أعني : (72) رجلاً . والرجلُ ، في الإعراب
 الثلاثة - والتعريفُ والتنكير ، ولا يوافقه في الإفراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث ، بل يعتبر حكمه في ذلك بالقياس إلى ما بعده ،
 فيكون حكمه ^(٢) كحكم الفعل مع فاعله ، لأنَّ ما بعده فاعله ، فإن ^(٣)
 كان ما بعده ^(٤) مقتضياً للإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث
 فُعل به ذلك ، نحو : مررت برجلٍ حسنٍ جاريتَه ، (ومررت برجلينِ حسنٍ
 جاريتهما ، ومررت برجالٍ حسنٍ جاريتهم) ^(٥) مثلاً ، كما سيجيء .
 تحقيقه إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) في س : الحسن غلامه - تقدمت على حسن غلامه .
 (٢) في ل : حكم .
 (٣) في س فاؤه .
 (٤) كان ما بعده : ليست في ق ، وما بعده ليست في ل .
 (٥) ما بين القوسين : ليس في س .

{ ٣ - البَدَلُ } (٥)

قال : والثالث من التوابع (١) : البَدَلُ : وهو على أربعة
أضربٍ : بَدَلُ الكَلِّ من الكَلِّ ، نحو : رأيت زيدا أخاك ، وبدلُ
البعض من الكَلِّ ، نحو : ضربتُ زيدا رأسه ، وبدلُ الاشتمالِ :
نحو سَلَبَ زيدٌ ثوبه ، وبدَلُ الغَلَطِ : نحو مررتُ برجلٍ حمارٍ .
أقول : الضربُ الثالث من التوابع البَدَلُ ، وهو على أربعة أضربٍ ،
لأنه إن كان البَدَلُ كلَّ المَبْدَلِ منه قبلد الكَلِّ ، نحو : رأيت زيدا أخاك ،
فإنَّ الأَخَّ كلُّ زيدٍ .

وإلا ، فإنَّ كان بعضه / فبدلُ البعض ، نحو : ضربتُ زيدا رأسه (73)
فإنَّ الرأسَ بعضُ زيدٍ .

وإلا فإن كان البَدَلُ مشتملاً عليه فبدلُ الاشتمالِ ، نحو : سَلَبَ زيدٌ
ثوبه فإنَّ الثوبَ مشتملٌ على زيدٍ . وإلا فبدلُ الغَلَطِ ، نحو : مررتُ برجلٍ
حمارٍ ، ويسمى بدلَ الغَلَطِ لوقوع الغَلَطِ في مبدكه (٢) ، فإنَّ القائلَ إنما
أراد أن يقول مررتُ بحمارٍ ، فغلطَ برجلٍ ، ثم استدرك فقال بحمارٍ ، فهو
بدلٌ مما فيه الغَلَطُ .

وفائدةُ البَدَلِ رفعُ اللبسِ ، فإنك إذا قلتَ : ضربتُ زيدا ، مثلاً ،
يحتمل أن تكون (٣) : ضربتُ رأسه ، وغير رأسه (٤) ، فإذا ذكرتُ رأسه /
رفعتَ اللبسَ . ومحققه (٥) أن يُذكرَ اسمٌ أولاً (٦) ثم يذكرَ اسمٌ آخر
ويُجعلُ الأوَّلُ في حكم الساقط ليحصل بيانٌ / لها لا يحصل بدون ذلك

(٥) قال ابن مشام : أقسام البَدَلِ أربعة :

- ١ - بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، نحو : ﴿ اهدنا الصراطَ
الستقيم صراط الذين ﴾ [الفاتحة / ٦] وسماه الكاظم الهد المطابق .
- ٢ - بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو
أكثر كقولهِ تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ، أى منه .
- ٣ - بدل الاشتمال : وهو بدل شيء من شيء . يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق
الإجمال ومثله قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ ..
- ٤ - البَدَلُ المبين وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط ، وبدل نسيان ، وبدل الاضراب
[أوضح المسالك ص ١٩٤] .

(١) والثالث من التوابع : زيادة في س (٢) في ق و س : في المبدل منه .

(٣) تكون : ليست في ق و ط . (٤) رأسه : ليست في ل .

(٥) في ق : في الحقيقة . (٦) أولاً : ليست في ق وفي ل : الأول .

ويجب أن يكون في بدل البعض والاشتمال ضميراً يرجع إلى المبدل منه ،
ليرتبطا معاً كما عرفت في المثال .

قال : « وتبدلُ النكرة من المعرفة ، وعلى العكس »
كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) .
ويُشترطُ في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفةً ، .

أقول : يجوز أن تبدلَ النكرة (74) من المعرفة ، والمعرفة من النكرة
فالبَدل والمبدلُ منه (٢) إذا يكونان على أربعة أقسام ، لأنهما إما أن
يكونا معرفتين ، نحو : رأيتُ زيدا أخاك ، أو نكرتين ، نحو : رأيتُ
رجلاً أخاك لك ، أو يكون البدلُ معرفةً والبدل منه (٣) نكرة ، نحو : رأيتُ
رجلاً أخاك ، أو على العكس ، نحو : قوله تعالى (٤) : ﴿ لَنَسْفَعًا
بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ويشترط في هذا القسم ، أعني : في (٥) النكرة
المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة مثل : ناصية ، فإنها وصفت
بكاذبة؛ وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل ، فلو كان نكرةً غير
موصوفة ، والمبدلُ منه (٦) معرفةً ، لكان للفرع مزية / على الأصل .

٤٣

وببدل أيضاً الظاهر من الضمير ، وعلى العكس ، فيحصل بسبب (٧)
ذلك أربعة أقسام آخر .

وأنا أذكرُ أمثلة (بدل الكل من الكل كما في أقسام المعرفة والنكرة ،
فعليك باستخراج أمثلة) (٨) سائر الأبدال ، فالظاهر من الظاهر قد
عرفته ، والضميرُ من الضمير ، نحو : زيدٌ ضربتهُ إياه ، والظاهر من
الضمير نحو ضربتهُ أخاك ، وعكسه ، نحو : ضربتُ زيداُ إياه .

* * *

(١) منه : ليست في ق .

(١) الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) منه : ليست في ق .

(٤) قوله تعالى : لنسفعاً : ليست في ط .

(٦) منه ليست في ق .

(٥) في : ليست في ق .

(٨) ما بين القوسين ليس في س

(٧) في ط : فحصل بسبب .

{ ٤ - عطف البيان } (*)

قال : « وعطفُ البيان : وهو أن تُتبعَ (75) المذكورَ بأشهرَ
اسميه نحو : جاءني أخوك زيد / وأبو عبد الله زيد » .

أقول : الرابع من التوابع عطف البيان ، وهو أن تتبع المذكور بأشهر
اسميه ، أي تجعل أشهرَ اسميه تابعاً له بأن تذكره بعده ، نحو : جاءني
أخوك زيد ، وأبو عبد الله زيد : فإنَّ الجائئَ هذا كما يقال له : الأخُّ وأبو
عبد الله ، يقال له أيضاً : زيد ، فإنَّ كان زيدُ (١) أشهرَ اسميه عند
الناس من الأخِّ وأبو عبد الله يذكرُ ثانياً بياناً للأول ، وإن كان بالعكس ،
فبالعكس ، نحو : جاءني زيد أخوك ، وزيدُ (٢) أبو عبد الله ، وهذا
مذهب المصنّف ، والآخرون لا يفرقون بين أن يُذكرَ الأشهرُ أولاً أو آخراً ،
وفائدة عطف البيان إيضاحُ المتبوع .

* * *

(*) عطف البيان هو : التابع الجامدُ المشبهُ للصفة : في إيضاح متبوعه : وعدم
استقلاله فخرج بمنزلة : « الجامد » الصفة لأنها مشتق أو منزلة ، وخرج بما بعد ذلك :
التركيد ، وعطف النسق : لأنها لا يرضحان متبوعهما ، والبدال الجامد ، لأنه مستقل
ابن عقيل ٢١٨/٣ .

(٢) زيد : زيادة في ط .

(١) زيد : ساقطه من ق .

{ ٥ - العطف بالحروف } (١)

قال : « والعطف بالحروف : نحو جاءني زيدٌ وعمرو .
وحروف العطف تُذكر في باب الحروف إن شاء الله تعالى » .
أقول : الخامس من التوابع العطف بالحروف . ويقال له النسق ، نحو
جاءني زيدٌ وعمرو ، فعمرو معطوفٌ على زيد ، وزيد معطوفٌ عليه ،
وحروف العطف تُذكر في باب الحروف إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) يسميه النحاة عطف النسق . وهو تابع يتوسط بينه وبين تابعه أحد أحرف العطف .
وهي نوعان : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى : اسما مطلقا ، وهو الواو ، والفاء ،
وتم ، وحتى ، وإما مقيدا ، وهو : أو ، وأم ، فشرطها ألا يقتضيا إضرابا .
وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى : إما لكونه مثبت لما بعده ما انتفى عما قبله
وهو - هل - عند الجميع ، و - لكن - عند سببية وموافقته وإما لكونه بالعكس . وهو
لا - عند الجميع ، وليس - عند البغداديين . (أوضح المسالك ١٨٦)

{ الصنف الخامس من أصناف الاسم }

{ المبني من الأسماء }

ل / قال : « المبني » وهو الذي (76) سُكُونُ آخِرِهِ وحركته لا
 بهاملٍ ، نحو : كم ، وأين ، وحيث ، وأمسٍ ، وهؤلاء (١) .
 وسكونه (٢) . يُسَمَّى وقفاً ، وحركاته تسمى (٣) : فتحاً
 وضماً وكسراً .

أقول : لما فرغ من توابع المعرب شرع في المبني فقال : المبني هو الذي
 سكون آخره وحركته لا يسبب / عاملٍ نحو سكون كم ، وحركات أين
 وحيث وأمسٍ (وهؤلاء ، فإن كل ذلك مما ليس بسبب عاملٍ) (٤) وسكون
 آخر المبني يُسَمَّى وقفاً ، وحركاته فتحاً وضماً وكسراً . ومعنى المبني في
 اللغة (٥) المثبت ، ويسمى المبني المصطلح (٦) مبنياً لثباته على حالةٍ
 واحدة مع اختلاف عامله (٧) .

{ الأسباب الموجبة للبناء }

قال : « وسببُ بنائه مناسبتُهُ غيرَ المتمكن » (٨) .

أقول : سببُ بناءِ المبني مناسبتُهُ لغيرِ / المتمكن ، أعني : الحروفَ
 والماضيَ والأمرَ بالصيغة ، نحو : صةً وأفٍ ، ورويذٌ (٨) ، فإن صةً

(١) وهؤلاء : ليست في س . (٢) في ط . وسكون آخر المبني .

(٣) تسمى : زيادة في ل ، وفي ط : وحركة آخره .

(٤) ما بين القوسين ليس في س . (٥) في الفة : في س و ق : لغة .

(٦) المصطلح : ليست في س . (٧) في ل : العامل .

(٨) قال ابن يعيش : الأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمن معنى الحرف ،
 ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ، فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما
 ذكر أو راجع إليه ، فأين وكيف ونظائرها بنياً لتضمنها معنى الحرف ، والأسماء المضرة
 والموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف ، والفرق بين ما تضمن معنى الحرف وما مضارعه أن
 مضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف ... ألا ترى أن أين
 وكيف يفيدان الاستفهام كما تفيد الهمزة (شرح المفصل ج ٣ ص ٨٠)

(٨) رويد ليست في ق ، وفي ق .

يناسب الحرف من حيث الصيغة ، وأف يناسب الماضي من حيث المعنى ، لأن معناه تضجرت ، ورويد يناسب الأمر من جهة المعنى أيضاً لأنه بمعنى أمهل .

(١ - المضمرات) (١)

قال : « ومنه المضمرات : وهي على ضربين : متصل نحو : أخوك وضريك ، ومر بك ، وداره ، وثوبى ، وضربها ، (77) وضربوا ، وضربت ، وضربنا ، وضربن . وكذلك المستكن في زيد : ضرب ، وأفعل ، ونفعل ، وتفعّل ، ويفعل . ومنفصل / (٢) : نحو : هو ، وهي ، وأنا ، وأنت ، ونحن ، وإياك ، وإياه ، (٣) .

أقول : بعض المبنى المضمرات ، وتنبت لمناسبة بعضها الحروف في الصيغة ، فحمل الباقي عليه .

والمضمر على ضربين : ضرب (٤) متصل ، أعنى الذى (٥) لا يمكن أن يتلطف به وحده ، وهو :

إما مجرور بالإضافة مخاطب ، نحو : أخوك ، أخوكما ، أخوكم ، أخوك ، أخوكما ، أخوكن .

وإما منصوب مخاطب ، نحو : ضريك ، ضريكما ، ضريك ، ضريك ، ضريكما ، ضريكن .

(١) قال ابن يعيش : لا فرق بين المضمر والمكسر عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكسر ، وليس كل مكسر مضمر ، فالكتابة إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالاسم الظاهر نحو فلان ، وكيت وكنا وقد تكون الكتابة بالأسماء المضرة ... وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس ، شرح المنفصل ج ٣ ص ٨٤ .

(٢) فى ل : والمنفصل . (٣) وإياه : فى ط فقط .

(٤) ضرب ليست فى ق و ل . (٥) الذى : ليست فى ق .

أو غائب ، نحو : ضربه ، ضربتهما ، ضربهم ، ضربها ، ضربهما ، ضربهن .

أو متكلم ، نحو : ضربني ، ضربنا .

٧٦

وأما مجرور بحرف الجر مخاطب ، نحو: مرَّ بك ، مرَّ بكما ، مرَّ بكم ، مرَّ بك ، مرَّ بكما ، مرَّ بكن .

أو غائب ، نحو : مرَّ به ، مرَّ بهما ، مرَّ بهم ، مرَّ بها ، مرَّ بهما ، مرَّ بهن .

أو متكلم ، نحو : مرَّ بي ، مرَّ بنا .

٧٧

وأما مجرورٌ بالإضافة غائب ، نحو: داره ، دارهما ، دارهم ، دارنا ، دارها ، دارهن .

وأما مجرورٌ بالإضافة متكلم ، نحو : ثوبى ، ثوبنا .

وأما مرفوع متصل ^(١) بارز ، نحو : ضربنا ، ضربوا ، ضربنا ، ضربين ، ضربت ، ضربتما ، ضربتم ⁽⁷⁸⁾ ، ضربت ، ضربتما ، ضربت ، ضربت ، ضربنا .

وكذلك المستكن ، أى : المستتر ، فإنه أيضاً متصل ، كهو فى : زيد

ضرب ، وأنا / فى : أفعل / ، ونحن فى : نفعل ، وأنت فى : تفعل . إذا كان مخاطباً ، وهى ^(٢) فيه إذا كانت غائبة ، وهو فى يفعل وضرب .

٧٨

٧٩

النوع الثانى ^(٣) : منفصل ، أعنى الذى / يمكن أن يتلفظ به وحده ،

٧٧

نحو : هو ، هما ، هم ، هى ، هما ، هن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنت ، أنتما ، أنتن ، أنا ، نحن ، وإياك ، إياكما ، إياكم ، إياك ، إياكما ، إياكن ، إياه ، إياهما ، إياهم ، إياها ، إياهما ، إياهن ، إيانا .

* * *

(٢) فى ط : رلفظ هى .

(١) متصل : زيادة فى ل .

(٣) النوع الثانى : زيادة فى ط .

{ ٢ - أسماء الإشارة }

قال : « ومنه أسماء الإشارة نحو : ذا ، وتا ، وتى ، وتى ، وذى ، وذى ، وذى ، وذى ، (وذان ، وذين ، وتان ، وتين) (١) وأولاء » .

أقول : وبعض المبنى : أسماء الإشارة ، نحو : ذا للمفرد المذكر العاقل ، وغيره ، وذان وذين لثنائه فى الرفع وغيره ، وتا ، وتى ، وتى ، وتى ، وذى ، وذى ، وذى للمفرد المؤنث العاقلة وغيرها ، وتان وتين لثنائها فى الرفع وغيره ، ولا شىء غير ذا وتا وأولاء بالمد والقصر لجمعهما .

وأما بُنيت أسماء الإشارة لمناسبتها الحروف (٢) إما من جهة الاحتياج إلى مشار إليه (79) وذلك فى الجميع ، وإما من جهة أن وضع بعض وضع الحرف فحُملَ الباقي عليه (٣) .

قال : « ويُلحق بأواتلها حرفاً التثنيه ، نحو : هذا ، وهاتتا وهاتئ وهاتية (٤) . وهذه ، وهؤلاء . ويتصل بأواخرها كاف الخطاب نحو : ذاك وذلك (٥) ، وتلك ، وتلك ، وذانك تانك ، وتاك وأوتئك » .

(١) ما بين القوسين زيادة فى ط . (٢) فى س و ق و ط : الحرف .

(٣) قال ابن يعقوب : أسماء الإشارة هى الأسماء التى يشار بها إلى المسمى ، وفيها ما أجل ذلك معنى الفعل ، ولذلك كانت عاملة فى الأحوال ، وهى ضرب من المبهم ، وإن كانت مبهية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والموضوع لإفاد المعانى إنما هى الحروف ... وقال قوم إنهما بنى اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنما تشير به إلى ما يحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذى يسمى به ، إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسماً له قيل ذلك ، فهو اسم للمسمى فى حال دو حال فلما وجب بناه المضمر ، وجب بناه المبهم كذلك . ويقال لهذه الأسماء مبهيات لأنها تشير بها إلى كل ما يحضرتك ، وقد يكون يحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب فلم يد إلى أيها تشير فكانت مبهية لذلك ، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس .

{ شرح الفصل بعد ٣ ص ٢٦ }

(٤) (هاتئ ، وهاتئ) زيادة فى ط و س . (٥) ذلك : ليست فى ق و ط .

أقول : ويلحق بأوائل أسماء الإشارة حرف التنبيه ، أعنى هاء لتثبيته
المخاطب ، لئلا يفوت غرضُ المتكلم ، نحو / هذا ، وهذان ، وهذين
وهاتا ، وهاتان ، وهاتين ، وهاتى ، وهاتيه ، وهذى ، وهذه ، وهؤلاء .

٧٨

ويتصل بأواخر أسماء الإشارة كاف الخطاب ليُعلم أن الخطاب إلى أى
جنس من المذكر والمؤنث والمفرد وغيره ، نحو : ذاك ، ذاكما ، ذاكم ،
ذاك ، ذاكما ، ذاكين ، / وكذلك : ذانك ، ذينك ، وتانك ،
وتينك وأولئك ، فإذا قيل ذاك تكون الإشارة والخطابُ كلاهما إلى مفرد
مذكر ، وإذا قيل ذانك تصير ^(١) الإشارة إلى تثنية المذكر والخطابُ بحاله
وإذا قيل : ذاكما / ينعكس ، وإذا قيل : تاك ، تكون الإشارة إلى مفرد
مؤنث ، والخطاب إلى مفرد مذكر ، وإذا (80) قيل : ذاك ، بكسر
الكاف ينعكس ، وإذا عرفت ذلك فقس الباقي عليه ، ويقال : ذا للقريب ،
وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد .

٨٢

٤٦

* * *

(١) نى ق : تكون .

{ ٣ - الموصولات }

قال : « ومنه الموصولاتُ ، نحو : الذى ، التى ، واللذان ،
واللذين ، والثتان ، والثتين . بالألف والياء ، واللذين ،
واللاتى ، واللات ، والثلاثى واللاثى ، واللاتى واللاى ،
واللواتى ، وما ، ومن ، وأى ، وأيه » .

أقول : « وبعضُ المبنى الموصولاتُ نحو : الذى للمفرد المذكر عاقلاً
وغيره ، وتثنيته اللذان فى الرقع ، واللذين فى النصب والجر ، وجمعه
الذين فى الأحوال الثلاثة ، والتى للمفرد المؤنث / عاقلةً وغيرها ،
وتثنيتهما : اللتان والثتين ، وجمعها اللاتى بالياء الساكنة بعد التاء ،
واللاتِ بالتاء المكسورة ، واللاتى بالياء الساكنة بعد الهمزة المكسورة ، واللام
بالهمزة المكسورة ، واللاى باليائين ^(١) ، واللاى بالياء المكسورة ^(٢)
واللواتى (بالواو المفتوحة والتاء المكسورة قبل ^(٣) باء ساكنة) ^(٤)
و « ما » بمعنى الذى أو التى (أو اللذين أو اللواتى) ^(٥) غير عاقل
غالباً . و « من » بمعنى الذى أو التى أو الذين أو اللذان واللواتى ^(٥١)
عاقلاً غالباً ، و « أى » للمفرد المذكر « وأيه » للمؤنث .

وأما بنيت الموصولات لاحتياجها إلى الصلة كما سيجى ، (إن شاء
الله تعالى) (٦) (٥) .

ومن الموصولات (ذو) بمعنى الذى أو التى فى لفة طىء ، ^(٧)
كقولهم جاءنى ذو قام ، وذو قامت . أى الذى قام ، والتى قامت .

(١) واللاى باليائين : زيادة فى ط .

(٢) واللاى : فى س : بكسر الياء وسكونها .

(٣) فى ق و ط : بعدها .

(٤) ما بين القوسين زيادة فى ل .

(٥) ما بين القوسين : ليست فى ط و س .

(٥١) قال ابن الأثيرى : إن الأسماء الموصولة قد بنيت لأنها « تنزل منزله بعض النحويين »

وبعض الكلمة مبنية « (انظر أسرار اللغة ص ٣) .

(٧) جاء فى ط بعد طىء : أعنى قبيلة من العرب .

وذا بعد (ما) الاستفهامية بمعنى الذى أو التى ، نحو : ماذا صنعت ،
(أى : أى شيء الذى صنعت ؟ ، أو أية شيء التى صنعت .

٧٨

ومنها (١) / الألف واللام (فى اسم الفاعل) . (٢) بمعنى الذى أو
التى نحو : الزانية والزانى ، أى : التى زنت ، والذى زنى . والمصنف
(رحمة الله عليه) (٣) لم يذكر هذه الثلاثة اختصاراً على ما هو أكثر
استعمالاً (٤) .

٧٩

قال : « والموصول ما لا يبدؤ له من جملة تقع صلة له ، ومن
ضمير يعود إليه ، نحو : جاءنى الذى أبوه منطلق ، أو ذهب
أخوه ، أو من عرفته أو ما طلبته » .

أقول : الموصول اسم (٥) لا يبدؤ له من جملة تقع تلك الجملة صلة لذلك
الاسم ، وتلك الجملة / إما اسمية كـ (أبوه منطلق) ، فى نحو :
جاءنى الذى أبوه منطلق ، وإما فعلية كذهب أخوه ، (فى نحو : جاءنى
الذى ذهب أخوه) (٦) ، وكعرفته / ، (فى نحو من (82) عرفته)
(٧) ، وكطلبته فى نحو : جاءنى ما طلبته . وإنما احتاجت الموصولات
إلى الصلة لأنها مبهمه فى أصل وضعها ، ولذلك سميت مبهمات ،
فلا يبدؤ لها من جملة توضحها ، وسميت تلك الجملة صلة لارتباطها
بالموصول .

٨٠

٨١

(١) ومنها : ليست فى ط . (٢) ما بين القوسين ساقط من ق .

(٣) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٤) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٤) فى الأصل الأستعمال .

(٥) اسم : ليس فى س . (٦) ما بين القوسين ليس فى ل .

(٧) ما بين القوسين ليس فى س .

وسميت الموصولات موصولات لاتصال الصلة بها (١) ، وصلة الألف
واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو اسم مفعول ، كما مرّ .
ولا بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ليرتبط الصلة بالموصول ،
ويسمى عائداً كما عرفت ، وقد يحذف إذا كان مفعولاً ، كقوله تعالى :
﴿ الله يبسط الرزق لمن يشاء ﴾ (٢) أي لمن يشاؤه .

* * *

(١) من اللافت للنظر أن جملة الصلة تفيد معنى بنفسها قبل أن تسبك مع اسم الموصول
لكنها بعد ، أن تتصل بالموصول تصبح هي والموصول في مقام الاسم المفرد ففي قوله تعالى :
﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ [الفرقان / ٤١] نجد أن قوله : (بعث الله رسولا)
مكتفٍ بنفسه ، فلما اتصلت بالاسم الموصول وصار : (الذي بعث الله رسولا) لم تعد
الجملة مكتفية بنفسها لأنها مع الموصول بمعنى المبعوث من الله رسولا ، ولهذا فإنها لا تتم
إلا بالموصول ، ولا يتم الموصول إلا بهذه الصلة . وهما معاً في موضع المفرد الذي يحتاج
إلى ما يسند إليه ليكون الكلام مقيداً .
(٢) الآية ٢٦ من سورة الرعد .

{ ٤ - أسماء الأفعال }

قال : « ومنه أسماء الأفعال كرويد زيدا ، هلم شهداءكم ، وحيهل الشريد^(١) ، وهيهات ذاك ، وشتان ما بينهما ، وأن ، وصة ، ومة ، ودونك ، وعليك » .

أقول : وبعض المبنى أسماء الأفعال ، أى أسماء بمعنى أفعال ، وهى كثيرة ، والمصنف لم يذكر إلا المشهورة منها وذلك : إما بمعنى الأمر ، أو الماضى ، أو المضارع .

والذى بمعنى الأمر : إما متعد ، أو لازم / والمتعدى : إما مفرد ، أو مركب ، والمركب : إما (83) آخره كاف الخطاب أو غيرها . والذى آخره كاف الخطاب : إما أوله اسم ، أو حرف ، والذى آخره غير كاف الخطاب^(٢) : إما حذف منه شيء بالتركيب / ، أو لا . واللازم إما مشتق من فعل ، أو لا . والذى بمعنى الماضى : إما جواز فى آخره غير الفتح ، أو لا . والذى بمعنى المضارع لفظة واحدة ، فهذه عشرة أقسام :
الأول : المتعدى المفرد الذى بمعنى الأمر ، كرويد زيدا ، أى أمهله .

والثانى المتعدى المركب الذى^(٣) حذف منه شيء الذى بمعنى الأمر .
وآخره غير كاف الخطاب^(٤) كهلم شهداءكم ، أى قربوهم ، فإنه مركب من هاء التنبيه بعد حذف ألفها مع لم .

والثالث : المتعدى المركب بلا حذف شيء منه^(٥) الذى بمعنى الأمر
وآخره غير كاف الخطاب^(٦) كحيهل الشريد أى إيتته ، فإنه مركب من جى وهل .

(٢) فى س : غير الكاف .

(٤) فى س : غير الكاف .

(٦) فى س : غير الكاف .

(١) فى س : وحيهل إلى ثريد .

(٣) الذى : ليست فى ل .

(٥) منه : ليست فى س .

والرابع : الذى بمعنى الماضى مع جواز غير الفتح فى آخره كتهبتهات
ذاك ، أى : بَعُدَ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فى تائه الحركات الثلاث .

والخامس : الذى بمعنى الماضى بلا جواز غير الفتح فى آخره ، كشتان
ما بينهما ، أى : افترقا ؛ فَإِنَّهُ لا يجوز فى نونه غير الفتح .

والسادس : الذى بمعنى (84) المضارع كافُ أى أتضجر .

والسابع : اللازم الذى بمعنى الأمر (١) اشتقاق الفعل عنه ، كمة ، أى :
اكفف ؛ فَإِنَّهُ يقال (٢) مهمتهُ به أى زجرته .

والثامن : اللازم الذى بمعنى الأمر بلا اشتقاق الفعل عنه (٣) كصةُ أى
اسكت .

والتاسع : المتعدى بمعنى الأمر المركب الذى فى (٤) آخره الكاف وأوكةُ
الاسم ، كدوتك زيدا ، أى : خذه .

والعاشر : المتعدى بمعنى الأمر المركب الذى (٥) آخره كافُ وأوله حرف
كعليك زيدا ، أى الزمه .

{ علة بناء أسماء الفعل }

وإنما بُنيت أسماء الأفعال لأنَّ / وضع بعضها / وضع الحرف فحُمل
الباقى عليه (*).

(١) فى ط مع اشتقاق .

(٢) عنه : ليست فى س .

(٣) الذى : ليست فى س .

(*) قال السيوطى : ذهب كثيرون إلى أن من أسباب بناء الاسم شبه الفعل المبنى ،
ومثله به (نزال) و (هبتهات) فإنهما بنيا لشبههما به (انزل) و (بَعُدَ) فى المعانى
... والذى جزم به ابن مالك فى كتبه : أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط ، وهذا هو
المختار . (صغ الهوامع ج ١ ص ٤٨) .

= وقال ابن مالك « أى اسم وجد غير متعلق بعامل فقد أشبه الحرف شيئا يوجب له البناء
كـ (نزال ، و شتان) ، و (أف) وغيرها من أسماء الأفعال . (عمدة الحفاظ ص ٢٣)

{ المبنى من الظروف }

قال : « ومنه بعض الظروف نحو : إذ ، وإذا ، ومتى ، وأيان ، وقبل ، وبعد » .

أقول : وبعض المبنى بعض الظروف ، وإنما قيد الظروف (١) بالبعض ؛ لأن أكثر الظروف معربة ، فمن المبنى ما ذكره المصنف (٢) . وذلك نحو : « إذ » وهي للزمان الماضي وتقع بعدها الجملتان ، نحو : اجلس إذ جلس زيد ، وإذ زيد جالس ، ونُبت لأن وضعها وضع الحروف .

و « إذا » وهي للمستقبل ولا تقع بعدها إلا الجملة الفعلية على مذهب المصنف (٣) (85) كقوله تعالى : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ (٤) (*) / ونبت لاحتياجها إلى الجملة التي تضاف إليها (**).

٤٦ ق

٤٧ ق

و « متى » : وهي إما للاستفهام ، نحو : متى القتال ؟ أو للشرط نحو : متى تأتني أكرمك ، ونُبت لتضمنها همزة الاستفهام أو « إن » الشرطية .

و « أيان » وهي للاستفهام نحو « أيان يوم الدين » (٥) ونبت لتضمنها الهمزة .

والجهات الست : أعنى : قبل وبعد وفوق وتحت ويمين ويسار ، وما في معناها ، من نحو : قدام ، وخلف ، ووراء وأمام ، وأسفل ، وأعلى (٦)

(١) الظروف ليست في س و ط . وفي ط : قيد المصنف بالبعض .

(٢) (٣) في ط : المصنف رحمه الله .

(٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(٥) هذا الجزء السابق من آخر ٤٦ ق إلى ٤٧ ق ساقط من المخطوطة ق .

(٦) يرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد إذا مرفوع ؛ لأنه مبتدأ ؛ إما بالترافع أو

بالابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) (الانشقاق / ١) .

أما البصريون ومن ذهب مذهبهم فيرون أن يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير

لذلك الفعل المقدر ، لأن إذا معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل . (الإتصاف م ٨٥) .

(٥) الآية ١٢ من سورة الذاريات . (٦) أعلى : ليست في س و ق

وهي لا تخلو من أن تكون مضافة أو مقطوعة عن الإضافة ، فإن كانت مضافة كانت معرفة . إما منصوبة ، نحو : جئتك قبل زيد ، أو مجرورة نحو : جئتك من قبل زيد ، وإن كانت / مقطوعة فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه منوياً ، أو منسياً . فإن كان منسياً كانت معرفة أيضاً ، كقول الشاعر : (١)

نَسَاغَ لِي السَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

وإن كانت منوياً كانت مبنية على الضم ، كقوله تعالى : ﴿ لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٢) أي : من قبل غلبة الفرس على الروم ، ومن بعد غلبة الروم على الفرس (٣) . (86) (*)

أما البناء فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنوي ، وأما الحركة فلتفرق بين اللازم والعارض من / البناء . أما الضم فلتخالف حركتها البنائية حركتها الإعرابية ، ومنه ما لم يذكره المصنف (٤) ، وذلك نحو : الآن ، وحيث ، ولما ، وأمس ، وقط ، وعوض ، ومثد ، ومثد ، وكيف ، وأنى ، وأين ، وكدى .

(١) جاء في المفضل في شرح أبيات المفضل أن أبا عبيدة أنشد عجز البيت هكذا (أغصُ بنقطه الماء الحميم) وقال إنه ليزيد بن الصعق ورواه العيني : لاكاد أغص بالماء الحميم) وقال إنه لعبد الله بن يعرب بن معاوية ، وأنشد جابر الله والشعالي (أكاد أخص بالماء الفرات) وجاء الظرف (قبلاً) نكرة ومنوياً لأن المضاف إليه حذف ولم يثر لفظه ولا معناه . [الفصل ص ١٦٨] ، شرح المفضل ٨٨ .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم . (٣) فيما عدا الطبوعة : فارس .

(*) قال ابن الأثيري : وأما قبل وبعد فإنما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعلا مضافين إلى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلاً منزلة بعض الكلمة ، وإنما بنيا على حركة ؛ لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً لهما على ما بنى وليس له حالة إعراب ، نحو من ، وكم . [أسرار اللغة ص ٣١] .

(٤) المصنف : ليست في س .

[٦ - المركبات]

قال : « ومنه المركبات ^(١) ، نحو : عندي خمسة عشر ،
وأتيك صباح مساء ، وهو جارى بيت بيت ، ووقعوا في حيص
بيص » .

أقول : وبعض المبنى المركبات ، وهى كل اسم مركب من كلمتين ليست
بينهما نسبة ، والمركبات كثيرة ، لكن المصنف لم يذكر إلا أربعة أمثلة
(وهى خمسة عشر ، وصباح مساء ، وهو جارى بيت بيت ، ووقعوا في
حيص بيص) ^(٢) . والأصل / ^(٣) فيها : خمسة وعشرة ، وكل صباح
/ ومساء ، وبيت إلى بيت ، أى ملاصقاً ، وفى حيص وبيص ، أى فتنة
شديدة . فحذف منها ما حذف ثم بنى الجزآن من الجميع : أما الأول :
فلكونه بمنزلة أول الكلمة ، وأما الثانى : فلتضمن معنى الحرف المحذوف
وإنما بنى على الحركة لِمَا ^(٤) مر من الفرق بين البناء اللازم والعارض ،
وبنى على الفتح للخفة .

واعلم أن الأعداد (87) المركبة ^(٥) أعنى : أحد عشر إلى تسعة عشر
كلها ، كخمسة عشر فى بناء الجزئين ، إلا اثنى عشر ، فإن أوله معرب
لشبهه بالمضاف ^(٦) فى حذف النون ^(*) .

(١) فى ط : المركب .

(٢) فى غير ط : والأصل فيها .

(٣) فى ق : المركبات .

(٤) فى س : بالمضارع .

(*) قال ابن الأنبارى : فإن قيل : لم لم يبنوا اثنين فى « اثنى عشر » قيل : لوجهين :

١ - أن علم التشبية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التشبية .

٢ - أن إعرابه فى وسطه ، وفى حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما

كان عليه . ونهى « عشر لوجهين » :

١ - أن يكون بنى على قياس أخواته لتضمنه معنى الحرف . ٢ - أن يكون بنى لأنه

قام مقام النون من « اثنين » فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف

والمضاف إليه ، لأنه كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم فى نفسه بخلاف اثنى عشر

[أسرار اللغة ص ٢٢] .

{ ٧ - الكنايات }

قال : « ومنه الكنايات ، نحو : كم مالك ، وعندى كذا درهما ، وكان من الأمر كيت كيت ، وذيت ذيت » (١) .

أقول : « وبعض المبنى الكنايات ، وهى ها هنا ألفاظٌ مبهمّة يعبرُ بها عن أشياء مفسّرة (٢) ، فكم لا تكون من الكنايات على هذا ؛ لأنها ليست كذلك ، لكن لما كانت مثل (كذا) فى العدد أُجريت مجراها . وإنما بُنيت (كم) ، لأن وضعها وضع الحرف ، وكذا لأن أصلها ذا فزيدت الكاف عليه ، وركبت ؛ لأنها كناية عن الجملة المبنية . واعلم أن كم إما / استفهامية أو خبرية ، وعلى هذين (٣) التقديرين لا بدّ لها من مميّز ، فميّز الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ ، نحو : كم درهما مالك ، ومميّز الخبرية مجرورٌ مفردٌ أو مجموعٌ نحو : كم رجلٍ أو رجالٍ / ضربت ، وقد يحذف المميّز إذا كان معلوماً كما فى الكتاب (٤) ، وأصل كيت : كيتٌ بتشديد الياء ، فحقت ، وكذلك ذيت ذيت (٥) ، ومعناها بالفارسية جنيّة جنين ، ولا (88) يستعملان إلا مكررتين ، ويجوز فى تائهما الحركات الثلاث (*) .

* * *

(١) وذيت ذيت : زيادة فى ط . (٢) فى ط : عن الأشياء المفسرة .

(٣) هذين : ليست فى س ، وفى ط : كلا .

(٤) فى ق : كما فى هذا الباب .

(٥) فى ق و ل : ذيت فقط .

(*) جاء فى شرح المفصل أن (كيت وذيت مخففتا من كية وذية وكثير من العرب

يستعملونها على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر

والضم والرقف ، كالرقف على بنت وأخت ، [شرح المفصل ج ٣ / ١٧٦ / ١٢٧]

{ الصنف السادس من أصناف الاسم }

{ المثني }

قال : « المثني : هو ما لحقت آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها لمعنى التثنية ، ونون مكسورة ، عوضاً عن الحركة والتنوين » (*).

أقول : لما فرغ من الصنف الخامس شرع في الصنف السادس ، أعنى المثني ، وهو : اسم لحقت آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبل تلك الياء لمعنى التثنية ، ولحقت بعد الألف والياء نون مكسورة / حال كونها عوضاً عن الحركة والتنوين اللتين في المفرد ، نحو رجلان ورجلين ، فإن الألف والياء فيهما إنما (١) لحقتا لتدلاً على معنى التثنية ، والنون إنما لحقت لتكون عوضاً عن حركة رجل ، وتنوينه فقوله « ما » شامل لجميع الأسماء ، وقوله « لحقت آخره ألف أو ياء » يُخرج ما لا يكون كذلك . لكنه شامل لمثل عثمان وحسين ، وقوله « لمعنى التثنية » يُخرج ذلك (*).

قال : « وسقط النون عند الإضافة ، نحو : غلاما زيد ، والألف إذا لاقاها ساكن ، نحو : غلاما الحسن ، وثوباً ابنك » (*).

أقول : أما سقوط النون فلكونها بدلاً مما / يسقط عند الإضافة (89) أعنى التنوين ، وأما سقوط الألف (من اللفظ) (٢) فلالتقاء الساكنين

(*) التثنية ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً . (شرح جبل الزجاني ص ١٣٥)

(١) إنما : ليست في ط . (٢) من اللفظ : زيادة في ل .
(*) قال السهلي : الواو والألف في يفعلون ، ويفعلان ، أصل للواو والألف في الزيدون والزيدان ، والمسلمون والمسلمان ، وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء ؛ لأنهما إن كان في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع ، وإذا كانت في الأسماء كانت علامة جمع . (نتائج الفكر ١٠٧) .

(*) قال السهلي : النون في تثنية الأسماء وجمعها ، أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها . (نتائج الفكر ١٠٩) .

/ قال : « وما فى آخره ألفٌ مقصورةٌ ^(١) إن كان ثلاثياً رُدُّ إلى أصله ^{٥٩} .
عند التثنية نحو : عَصَوَانٌ وَرَحِيَّانٌ » .

أقول : الاسم الذى فى آخره ألفٌ مقصورةٌ إن كان ثلاثياً يجب أن يردُّ
عند التثنية إلى أصله بقلب ألفه واواً إن كان واوياً ، وياء إن كان يائياً ،
وذلك لأنه يجتمع عند التثنية ألفان ولا يمكن حذف إحديهما لأنه حينئذٍ ^(٢)
يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة ، نحو : عصا زيد ، فيجب أن يتحرك
أحدهما ، والتحريك إنما يمكن بعد القلب بحرف يقبل الحركة ، فإذا كان
المقلوب ذا أصل يكون القلب به أولى .

قال : « وليسَ فيما يجاوزُ الثلاثى إلا الياء ، نحو :
أعشيان ، وحبليان ، وحباريان ، ومصطفيان » .

أقول : ليس فى كل اسمٍ مقصورٍ ^(٣) يزيدُ على الثلاثى إذا أريد أن
يثنى إلا الياء ، أى يجب أن يتقلب ألفه ياءً لأنها أخفُّ من الواو .
ومزيد الثلاثى ثقيلٌ سواء كانت ألفه ^(٤) فى الأصل واواً أو ياءً ، نحو :
أعشيان ومصطفيان فى أعشى ^(٥) وهو الذى لا يبصر بالليل / (90) ،
وئى مصطفى ، أصله مصطفو ، قلبت الواو ياءً ^(٦) .

وهو اسم ^(٧) مفعول من الاصطفاء ، أو للتأنيث / نحو حبليان ^(٨) فى ١٨٧
حبلى وهى الحاملة ، أو لتكثير الكلمة نحو حباريان فى حبارى وهو
اسم ^(٩) طائر يقال له جرْد .

قال : « وإن كانَ آخرُ الممدودِ ألفَ التانيثِ كحصراءَ قلبت
عصراوان » .

(٢) حينئذٍ : ليست فى ط .
(٤) ألفه : ليست فى س و ط .
(٦) ما بين القوسين زيادة فى ل .
(٨) نحو حبليان : ليست فى ل .

(١) مقصورة : ليست فى س .
(٣) فى ق و ل : مقصورة .
(٥) فى س : لأعشى .
(٧) اسم : ليست فى ل .
(٩) اسم ليست فى س و ط .

أقول : أمّا القلبُ فلثلاً يكون علامة التانيث في وسط الكلمة ، وأمّا الواو فلثلاً يجتمع ياءان قبلهما ألت في النصب والجر ، نحو (رأيتُ حمرايين ومررت بحمرايين) (١) والحمراء تانيث الأحمر

قال : « وتقول في كساء ، ورواء (٢) ، وقراء ، وحرهاء : كساءان ، ورواءان ، وقراءان ، وحرهاءان » .

أقول : إذا كانت الهمزة الممدودة (٣) بدلاً من حرف أصلي أو همزة (٤) أصلية أو للإلحاق تكون ثابتة عند التثنية ، فتقول في كساء / كساءان ، وكذلك البواقي . وأصل كساء كساوً أبدلت الواو بالهمزة فصار كساءً وهو بالفارسية كليم (٥) . والقراء هو (٦) العابد ، وهمزته أصلية ، والحرهاء : دُوَيْبَة تدور مع الشمس ، وهمزته للإلحاق بحلّاق وهو باطن الجفن .

* * *

(١) ما بين القوسين ليست في س و ق .
(٢) روا ، رواان : زيادة في ق .
(٣) في ق و ط : همزة الممدود .
(٤) همزة : ليست في ل و ق و س .
(٥) في ط : كليم سياه .
(٦) هو : زيادة في س .

{ الصنف السابع من أصناف الاسم }

{ المجموع }

(أ - السالم - ١ - جمع المذكر السالم)

قال : « والمجموعُ على ضربين : مُصَحَّحٌ : وهو ما لحقتْ
آخِرُهُ وَاوٌ مضمومٌ ما قبلها ، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ،
لمعنى (١) (91) الجمع ، ونونٌ مفتوحةٌ عوضاً عن الحركة
والتنوين في المذكر . وذلك (٢) كـمـسـلـمـون ومـسـلـمـين » (*).

أقول : لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع أعنى
المجموع ، وهو على ضربين / لأن بناء الواحد إن كان سالماً فيه (٣)
فمصحح ، وإلا فمكسر ، والمصحح : اسم لحقتْ آخِرُهُ وَاوٌ مضمومٌ ما
قبلها ، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ، للدلالة على معنى الجمع ، ولحقت بعد
الواو والياء نونٌ مفتوحةٌ حال كونها عوضاً عن الحركة والتنوين اللتين (٤)
في المفرد ، وذلك في المذكر كـمـسـلـمـون ، ومـسـلـمـين ، فَإِنَّهُمَا جَمْعَانِ مذكَّرانِ
(٥) والواو والياء تَدْلَانِ على معنى الجمع ، والنون عوضٌ عن الحركة في
مسلمٍ وتنوينه . فقوله « ما » شامل لجميع الأسماء . وقوله « لحقتْ آخِرُهُ
وَاوٌ مضمومٌ ما قبلها / أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها » يُخْرِجُ ما لا يكون
كذلك ، لكنّه شاملٌ لمثل مجنونٍ ومسكين ، وقوله « لمعنى الجمع » يُخْرِجُ
ذلك .

(*) الجمع : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب
للتسبيه فيها واحداً (شرح جبل الزجاني ص ١٤٥) .

(١) في س : بمعنى .

(٢) وذلك : زيادة في ل .

(٣) فيه : ليست في ط .

(٤) اللتين : زيادة في ط .

(٥) هكذا في ل ، وفي باقي النسخ جمعاً مذكراً .

قال : « وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ (١) يَعْلَمُ » .

أقول : ويختص جمع المذكر السالم بذوى العلم ، لأنه أشرفُ الجموع (٢) .
لصحة بناء الواحد فيه . وذو (٣) العلم أشرفُ من غيره ، فاختص (92)
الأشرفُ بالأشرف .

واعلم أن اللفظ الذي يُراد أن يُجمع جمع المذكر السالم إما أن يكون
اسماً أو صفةً ، فإن / كان اسماً فشرطه أن يكون مذكراً علماً عالماً (٤)
فلا يقال هندون لانتفاء التذكير ، ولا رجلون لانتفاء العسمية ، ولا
أعوجون في أعوج وهو علم فرس لانتفاء العالمة .

وإن كان صفة (٥) فشرطه أن يكون مذكراً عالماً ، فلا يقال مسلمون
في مسلعة / لانتفاء الذكورية (٦) ، ولا كُعبتون في كُعبت (٧) لانتفاء
العالمة .

* * *

(١) في لوق : لمن .
(٢) ذوى في كل النسخ وأرى أن صحتها ، وذو العلم لأنها مستأنفة لا يصح عطفها
على سابقتها ولا يصح عمل العرامل السابقة فيها ، أو : ذو لأن الخبر اسم مفرد
(٣) في ق : صفة لنظا .
(٤) في س : عاقلاً .
(٥) في ط : الذكوره .
(٦) الكعبت من الخيل ما كان لونه بين الأسود والأحمر

{ ٢ - جمع المؤنث السالم }

قال : « أر ألف و تاء في المؤنث ، وتكون مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر كملعات وهنئات » .

أقول : لما ذكر المصحح من الجمع المذكور (١) أراد أن يذكره من جمع المؤنث فقال : أو ألف و تاء ، أي المصحح : اسم لخصت آخره ألف و تاء في جمع المؤنث ، وتكون تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر ، كملعات في الصفة ، وهنئات في الاسم ، وإنما كانت التاء مكسورة في النصب والجر (٢) ؛ لأن جمع المؤنث فرع لجمع المذكر ، وقد عرفت أن النصب في جمع (93) المذكر محمول على الجر ، فلو لم يُحمَل في جمع المؤنث للزم للفرع مزية (٣) على الأصل .

* * *

(١) في ط : جمع المذكر السالم .

(٢) في س : للزم مزية فرع على أصله

(٣) الجر : ليست في س و ق .

{ ب - الجمع المكسر }

قال : « ومُكْسَرٌ : وهو ما يتكسرُ فيه بناءُ الواحدِ كرجالٍ وأفراسٍ ، ونَعْمٌ ذوى العلمِ وغيرِهِم » .

أقول : « لما بيّن الجمعَ المصححَ شرعَ فى المكسرِ فقوله : « ومكسرٌ » عطف على قوله « مصححٌ » أى المجموعِ إِمَّا (١) مصححٌ كما مرَّ وإمَّا مكسرٌ (٢) وهو الذى يتكسرُ أى يتغيرُ فيه بناءُ الواحدِ / كرجالٍ فى رجلٍ وأفراسٍ فى فرسٍ ، فإنَّ بناءَ رجلٍ وفرسٍ قد تغيرَ فى الجمعِ . ويعمُّ جمعُ المكسرِ ذوى العلمِ وغيرَ ذوى العلمِ ، ولذلك مثلُ بِمثالينِ .

قال : « والمذكرُ والمؤنثُ مِنَ المصححِ / يُسَوَّى (٣) فيهما بينَ لفظيَّ الجَرِّ والنصبِ . تقولُ : رأيتُ المسلمينَ / والمسلماتِ ، ومررتُ بالمسلمينَ والمسلماتِ » (٤) .

أقول : « يسوى » مبنى للمفعول من التسوية ، والقائم مقام فاعله « فيهما » ، و « بين » ظرف له . والمعنى يُجعلُ فى المذكرِ والمؤنثِ لفظُ النصبِ مساوياً للجَرِّ ، وهذا الكلام تكررُ لأنَّ التسوية فى المذكرِ قد عَلِمَتْ فى أولِ الكتابِ ، وفى المؤنثِ قبيل هذا .

* * *

(٣) فى ق : يستوى

(١ ، ٢) إمَّا ليست فى س و ل .

(٤) فى ل : مسلان .

{ ج - جموع القلة والكثرة }

قال : « والجمع المصحح مذكرة (94) ومؤنثه للقلة ، وما كان من المكسر على وزن (١) أَفْعَلْ وأفعال وأفعلة وفِعْلة ، فهو (٢) جمعُ القلة وما عدا ذلك فهو (٣) جمعُ كثرة » .

أقول : « الجمع إما جمعُ قلة ، أو (٤) جمعُ كثرة ، وجمع القلة ما يُطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة ، ويطلق على ما فوق العشرة مع قرينته (٥) . وجمع الكثرة بخلاف ذلك ، والجمع المصحح مذكوره ومؤنثه للقلة ، والذي يكون من الجمع المكسر على وزن أَفْعَلْ كأفلس ، وأفعال كأقراس ، وأفعلة كأغلعة ، وفِعْلة كغِلْمَة جمع قلة أيضاً ، وما عدا المذكور من الجموع جمعُ الكثرة فيقال في جمع القلة : عندي أفلسٌ من غير قرينة إذا كان المراد عشرةً فما دونها ، وعندي اثنا عشر (٦) أفلسٌ مع قرينة ، وهي اثنا عشر مثلاً إذا كان المراد ما فوق العشرة ، ويقال في جمع الكثرة / على خلاف ذلك نحو « عندي رجالٌ » من غير قرينة إذا كان المراد ما فوق العشرة ، وعندي ثلاثة رجال مثلاً، إذا كان المراد ما دونها (٧) .

(١) وزن : ليست في س و ط .

(٤) في س : و .

(٦) اثنا عشر : ليست في ل .

(٧) من جموع الكثرة : « فَعْلٌ : لأفعل وفِعْلا . أحمر وحمراء جمعها : حُمُر ...

- فَعْلٌ : يطرد في فَعُول نحو صبور جمعها : صُبْر ..

- فَعْلٌ : يطرد في اسم على وزن فَعْلُه نحو غرقه جمعها : غُرُق ..

- فِعْلٌ : يطرد في اسم على وزن فِعْلُه نحو فرقة ، جمعها : فِرَق ..

- فعال : لفعل غير ياتي العين نحو كلب ، جمعها كلاب ، وصعب جمعها : صِعَاب .

فَعُول : يطرد في اسم على فَعْلٌ نحو : كعب ، جمعها كعوب .

قال : « وما جُمعَ بالألف والتاء من فِعْلةٍ صحيحةِ العين ،
فالإسم منه متحركُ العين ، نحو : تَمَرَاتٍ . (95) ، والصفة
مُهَيَّاةُ العينِ على سكونها نحو ضَخْمَاتٍ . وأما مُعْتَلها فعلى
السكونِ كَهَيْضَاتٍ وَبَهْرَاتٍ » .

أقول : اللَّفْظُ / الذي يُجْمَعُ بالألف والتاء مما هو على وزن فَعلة مع
صحته عين الفعل فالاسم منه متحركُ العين ، أى يتحرك عينُ فِعْله فى

= فُعْلٌ : يطرده فى وصف على فاعل وفاعل ، نحو : ضاربٍ وضاربه جمعهما : ضَرْبٌ .
فُعَالٌ : يطرده فى وصف مذكر على فاعل نحو : ضاربٍ . جمعها ضُرَابٌ ، صائمٌ تجمع
على صَوَامٍ .

فِعْلةٌ : لاسم صحيح اللام على فُعْلٍ نحو : قرطٌ ، يجمع على قِرْطَةٌ .

فُعْلَى : الفعيل ، نحو : قَتِيلٌ ، رَقْتَلَى ، وصرعى وصرعى ، جريحٌ وجرحى .

فِعْلَى : لظريهان : ظرى ، وحجلٌ : حِجْلَى .

فُعْلَاءٌ : لفعيل : كظريف : ظرقاء .

أفْعِلَاءٌ : مثل غنى : أغنياء ، ولى : أولياء .

فِعْلَانٌ : نحو : فتى : فتيان ، وغلان : غلمان ...

فُعْلَانٌ : نحو : رغيث : رَغْفَانٌ ..

فِرَاعِلٌ : ونحو : عائط : وحوائط .

فُعَالَى : نحو : سكران : سُكَارَى .

فُعَالَى : نحو : صحرى : صَحَارَى .

فُعَالَى : نحو : كرسى : كِرَاسَى .

فَعَائِلٌ : نحو صحيفة : صحائف ، قبيلة : قبائل .

(للمزيد انظر : ارتشاف الضرب ج ١ ص ١٩٨ / ٢١٠)

الجمع ، نحو تمرات (١) يفتح الميم فى تمرة ، والصفة مبقاة العين ، أى يبقى عين فعلها على السكون ، نحو : ضَخَمَات يسكون الحاء (فى ضَخْمَة ، وهى الغليظة ، وذلك للفرق بين (الاسم) (٢) والصفة ، ولم يُفعل بالعكس لأن الصفة ثقيلة فهى بالسكون أولى (٣) .

وأما مُعتل العين من قَعلة فعلى السكون ، أى يبقى عين فعله على السكون وقت الجمع ، وإن كان اسماً واوياً أو يائياً كبيضات فى بيضة ، وجوزات فى جوزة (٤) . وذلك للفرق بين الصحيح (٥) والمعتل ، ولم يُفعل (٦) بالعكس لأن الحفنة بالمعتل أولى .

قال : « ونواعلٌ يُجمع عليه « فاعلٌ » إذا كان (٧) اسماً نحو كواهل ، أو صفةً إذا كانت بمعنى لفاعل ، نحو : حوائض ، وطوالق ، / و « فاعلةٌ » اسماً أو صفةً (96) نحو كواكب ، وضوارب ، وقد شذَّ نحو فوارس ونواكس (٨) .

أقول : وزن نواعلٍ إنما يُجمع عليه كلمة تكون على وزن فاعل إذا كانت اسماً ، نحو : كواهل فى كاهل ، وهو ما بين الكتفين ، أو صفةً إذا كان ذلك الفاعل بمعنى فاعلة ، نحو : حوائض وطوالق (فى حائضٍ وطالقي) (٩) ، إذا كانتا بمعنى حائضة وطالقة . ويجمع أيضاً على وزن فواعلٍ كل كلمة تكون على وزن فاعلة ، سواء كانت نحو كواكب فى كائبة ، وهو ما يقع عليه يدُ الفارس من عُنق الفرس (ويسمى بالفارسيه « يال اسب ») (١٠) أوصفة نحو ضوارب فى ضارية وقد شذَّ ، نحو : فوارس فى جمع فارس لأن فاعل الصفة إذا لم يكن بمعنى فاعلة فالقياس أن يُجمع على (١١) فَعَلٍ أو فَعَالٍ أو قَعَلَةٍ ، كجُهَلٍ / وجُهَالٍ وجَهَلَةٍ . وإنما قال نحو : فوارس لأنه قد جاء غير هذا اللفظ ، مثل : هوالك فى هالك ، ونواكس فى ناكس ، وهو الذى يخفض رأسه .

- | | |
|--------------------------------|--|
| (١) فى ل : فى جمع تمرات . | (٢) ما بين القوسين ناقص من ق . |
| (٣) فى ط : أولى بالسكون . | (٤) ما بين القوسين ناقص من ق . وفى ط : كبيضات وجوزات فى بيضة وجوزة . |
| (٥) فى ل : المصحح . | (٦) فى ق : ولم يفعل الأمر بالعكس . |
| (٧) إذا كان : زيادة فى ط . | (٨) ونواكس : زيادة فى ل . |
| (٩) ما بين القوسين ناقص من ق . | (١٠) ما بين القوسين زيادة فى س و ط . |
| (١١) فى ط على وزن . | |

{ جمع الجمع }

قال : « ويجمع الجمع نحو أكالب^(١) وأساور وأناعيم^(٢) ورجالات وجماليات ، (*).

أقول : قد يجمع الجمع للمبالغة في / التكثير ، نحو : أكالب^(٢) في
 أكلب^(٣) جمع كلب ، وأساور في إسورة جمع سوار ، وهو ما تضع المرأة
 في يدها من الحلى ، وأناعيم في أنعام جمع نعيم ، وهو ما يُرعى من
 الحيوان ، / ورجالات في رجال جمع رجل ، وجماليات في جمال جمع
 حمل ، وهو المذكر من الإبل .

واعلم أن الفرق بين الجمع وجمع الجمع : أن الجمع إنما يدل على آحاد
 كل منها يكون فرداً من ذلك الجنس .

والمجموع^(٤) في جمع الجمع يدل على جموع كل واحد^(٥) منها
 يشمل على أفراد من ذلك الجنس ، فالجموع في جمع الجمع بمنزلة الآحاد
 في الجمع ، (فإذا قيل أكلب فالمراد أفراد الكلب)^(٦) ، وإذا قيل
 أكالب فالمراد جموع من الكلب ، ولذلك قيل إن جمع الجمع لا يُطلق على
 أقل من تسعة من أفرادهِ ، كما أن الجمع لا يُطلق على أقل من ثلاثة .

* * *

(١) في س : أكاليب .

(*) قال أبو حيان : لا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع
 الكثرة ، وأجاز ابن مالك جمع جمع التكسير إلا ما وازن مفاعل أو مفاعيل ، أو فعلة أو
 فعلة ... ومذهب الجرمي أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ، ولا
 يجمع من المجموع إلا ما جمعوا (ارتشاف الضرب ج ١ ص ٢١٨) .

(٢) في ق : أكاليب . (٣) في أكلب : ليست في س .

(٤) والمجموع : ليس في غير ل .

(٥) واحد : زيادة في ل .

(٦) ما بين القوسين ليس في ق .

{ الصنف الثامن والتاسع من أصناف الاسم } { المعرفة والنكرة }

قال : « المعرفة والنكرة .

المعرفة : ما دلَّ على شيء بعينه (١) وهي على خمسة أضرب :

العلم المضرر المبهم : وهو شيطان : أسماء الإشارة .
والموصولات ، المعرف باللام ، والمضاف إلى أحدها إضافة حقيقة .

والنكرة : ما شاع في أمتد نحو : جاءني رجلٌ ، وركبتُ فرساً * (٢) .

أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن والتاسع (98) أعنى المعرفة والنكرة ، فقال : « المعرفة ما دلَّ على شيء بعينه » وقد عرَّفت في أول الكتاب معناها (٢) .

والمعرفة على خمسة أضرب : العلم والمضرر والمبهم والمضاف إلى
أحدها (٣) وقد ذكَّرتُ ، والمعرف باللام / سيجيء / وقيدَ المضاف بقوله
« إلى أحدها » أي : إلى أحد المذكورات (٤) لأن الإضافة إلى غير
المعارف لا توجب التعريف ، بل توجب التخصيص ، مثاله غلام رجل .
وقيدَ بقوله « إضافة حقيقة » أي معنوية : لأن الإضافة اللفظية لا تفيدُ

(١) في ق : معين .

(*) قال ابن السراج : كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر . والنكرة تنقسم قسمين : وأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل : رجل ، وفرس ، وحجر ، وحمل وما أشبه ذلك . والقسم الثاني : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة ...

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها « ربٌ فيصاح ذلك فيها ، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة ، أو تشبيهاً ومجموعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها » الأصول ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) إلى أحدها : ليست في من و ق .

(٢) معناها : زيادة في ط .

(٤) في ق : إلى أحدها .

التعريف بل تفيد التخفيف كما مر^(١) : وقال « النكرة ما شاع في أمتد
نحو : جاءني رجلٌ ، وركبتُ فرساً » وقد عرفت معناها أيضا ، وشاع
أي انتشر في أمتد ، أي^(٢) في أفراده ، فإن رجلا وفرسا منتشرا شامل
لكل / واحد من أفراد الرجال والأفراس على البدلية .

٥٥

* * *

(١) وردت و كما مر ، قبل : بل تفيد التخفيف في س ، و ل .

(٢) أي : في ليست في س ، وفي ق و ل : أي أفراده .

{ الصنف العاشر والحادى عشر من أصناف الاسم }
 { المذكر والمؤنث }

قال : « المذكرُ والمؤنثُ : المذكر : ما ليس فيه تاءُ التانيث ولا ألفه المقصورة والمدودة (١) والمؤنثُ ما فيه (أحديهما) (٢) كقُرْفَةٍ وَحُبْلَى وَحَمْرَاءُ » (٣)

أقول : لما فرغ من الصنف الثامن والتاسع شرع فى الصنف العاشر والحادى عشر ، أعنى المذكرَ والمؤنثَ ، فعرفَ المذكرَ بأنه اسم ليس فيه تاء (99) التانيث ولا ألفه المقصورة أو المدودة كرجل ، والمؤنثُ بِأَنَّهُ اسمٌ فيه (إحدِيهما) (٤) أى التاء كقُرْفَةٍ ، أو الألف المقصورة كحُبْلَى ، أو الألف (٥) المدودة كحَمْرَاءُ .

قال : « والتانيثُ على ضربين : حقيقى : كتانيث المرأة والحبلى والناقة ، وغيرُ حقيقى : كتانيث الظلمة والبشرى » .
 أقول : التانيث على ضربين : (حقيقى وغير حقيقى) (٦) لأن المؤنثُ / لا يخلو من أن يكون لها مذكر من الحيوان فى الإزاء (٧) ، أو لا فإن كان فهو الحقيقى كتانيث المرأة والحبلى والناقة فإن لها الرجلُ والجملُ وإن لم يكن (مذكر من الحيوان) (٨) فهو الغير الحقيقى كتانيث الظلمة والبشرى وهى من البشارة .

* * *

(١) المقصورة والمدودة : ليست فى س و ط .

(٢) هكنا فى النسخ جميعها ، والصحيح إحداهما .

(٣) وحمراء : ليست فى ط .

(٤) فى الأصل بياقى النسخ : أحديهما .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى ق .

(٥) الألف : فى ط فقط .

(٨) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٧) فى الإزاء : ليست فى س و ق .

{ إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر }

قال : « والحقيقي أقوى ، ولذلك امتنع : جاء هندٌ ،
وجاز : طلعَ الشمسُ ، فإنَّ فِصْلَ جازٍ ، نحو : جاء اليومَ هندٌ ،
وحسُنَ : طلعَ اليومَ الشمسُ » .

أقول : التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث الغير حقيقي / لوجود
معنى (١) التأنيث فيه ، بخلاف الغير الحقيقي فإنه إنما يُقال له :
التأنيث (٢) ، لوجود علامة التأنيث في لفظه .

ولأجل أنَ الحقيقي أقوى امتنع أن يقال : جاء هندٌ بتذكير الفعل المسند
(100) إلى هند التي هي المؤنث الحقيقي ، لأن المطابقة بين الفعل
والفاعل المؤنث الحقيقي في التأنيث واجبٌ ، وجاز في الغير الحقيقي ،
نحو : طلعَ الشمسُ ، لضعف تأنيثه ، فإنَّ فِصْلَ بين الفعل والفاعل
المؤنث / بشيءٍ جاز ترك التاء في الحقيقي ، نحو : جاء اليومَ هندٌ ،
لضعفه بالفاصلة ، مع أنَّ عدمَ الترك أولى ، وحسُنَ الترك في غير
الحقيقي نحو طلعَ اليومَ الشمسُ ، لزيادة ضعفه ، مع أنَّ عدمَ الترك جائز .

{ إسناد الفعل إلى الضمير }

قال : « هذا إذا / أسندَ الفعلُ إلى ظاهر الاسم ، أمّا إذا
أسندَ إلى ضميره فيتميّنَ إلحاقُ العلامة نحو : الشمسُ
طلعتْ » .

أقول : جوازُ تركِ التاء في الفعل المسند إلى المؤنث إنما هو إذا أسند
ذلك الفعل إلى ظاهر ذلك الاسم المؤنث ، أمّا إذا أسندَ الفعلُ إلى ضمير
الاسم المؤنث فيتميّنَ إلحاقُ العلامة أي التاء بفعله ، سواء كان الاسمُ
مؤنثاً حقيقياً أو غير حقيقي ، وذلك لأنه لو لم يُلحَقِ التاء لشوهِمَ أنَّ
الفاعلَ مذكورٌ يجيء من بعد نحو : الشمسُ طلعتْ ، فلا يجوز : الشمسُ طلعتْ

(١) في س : لوجود علامة التأنيث . (٢) التأنيث : ليست في س .

(101) لِمَا مَرَّ ، وَإِذَا لَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِ الْحَقِيقَى فَفِي الْحَقِيقَى أَوْلَى ،
ولذلك اقتصر في المثال على غير الحقيقي .

قال : « والتاء تُقَدَّرُ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ (١) نَحْوِ أَرْضٍ وَنَعْلٍ
(لِإِنْ التَّاءَ مَقْدَرَةٌ) (٢) بِدَلِيلِ أَرْضِهِ وَنُعَيْلَةَ (لِإِنْ التَّاءَ
الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْمَصْفَرِّ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ) (٣) .

أقول : « تاء التأنيث قد تكون مقدرة في بعض الأسماء المؤنثة ،
نحو : أرضٍ ونعلٍ ، فإن التاء فيهما مقدرةٌ بدليل تصغيرهما على
أرضة ونُعَيْلَةَ ، فإن (التَّصْغِيرَ يَرُدُّ / الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا) (٤) التاء
التي تظهر في المصفر تدل على أن المكبر مؤنثٌ ، وهذا الدليل إنما يكون
في الثلاثي ، ومن الدلائل المشتركة بينه وبين غيره تأنيث الفعل ، كقوله
تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (٥) و ﴿ بَرَزَتِ الْجَحِيمُ ﴾ (٦) .
والصفة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ (٧) و ﴿ وَالسَّمَاءُ ذَاتُ
الْبُرُوجِ ﴾ (٨) .

/ والإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي ﴾ (٩) و ﴿ قُلْ هَذِهِ
سَبِيلِي ﴾ (١٠) .
والإضمار ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا ﴾ (١١) و ﴿ وَالسَّمَاءُ
بَنِينَاهَا ﴾ (١٢) .

-
- (١) في ط : الأسماء المؤنثة . (٢) ما بين القوسين زيادة في س .
(٣) ما بين القوسين زيادة في ل . (٤) ما بين القوسين زيادة في س .
(٥) الآية ٢ من سورة الزلزلة [فالتاء في (أخرجت) دليل تأنيث الأرض] .
(٦) الآية ٣٦ من سورة النازعات ، ٩١ من سورة الشعراء [فالتاء في برزت) دليل
تأنيث الجحيم] .
(٧) الآية ١٢ من سورة الغاشية [تأنيث جارية دليل تأنيث عين] .
(٨) الآية ١ من سورة البروج [فتأنيث (ذات) دليل تأنيث السماء] .
(٩) الآية ١٤ من سورة الطور [فالإشارة بهذه التي للمؤنث دليل تأنيث النار] .
(١٠) الآية ٨-١٠ من سورة يوسف [فالإشارة بهذه دليل تأنيث سبيلي] .
(١١) الآية ٤٨ من سورة الذاريات [فالضمير المؤنث في (فرشناها) دليل
تأنيث الأرض] .
(١٢) الآية ٤٧ من سورة الذاريات [الضمير (ها) العائد على السماء دليل تأنيثها]

(والخبر كقولہ) (۱) تعالیٰ : ﴿ وقالت اليهود يدُ الله مغلولة ﴾ (۲) ﴿ وإذا السماء انشقت ﴾ (۳) .

والحال كقولہ تعالیٰ : ﴿ ولسليمانَ الریحَ عاصفًا ﴾ (۴) وقولنا : سَقَّتْنَا السماءَ ممطرةً .

قال : « وما يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمَوْثُ : فَعُولٌ وَفَعِيلٌ (إذا كان) (۵) بمعنى (102) مَفْعُولٌ ، نحو : حلوبٌ وَبَغِيٌّ وَقَتِيلٌ وَجَرِيحٌ » .

أقول : ومن الأسماء التي يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ : فَعُولٌ كحلوبٍ وَبَغِيٌّ ، فإنه يقال : رجلٌ حلوبٌ وَبَغِيٌّ ، أي حالبٌ (۶) وباعٌ بمعنى زانٍ ، وامرأةٌ حلوبٌ وَبَغِيٌّ أي حالبةٌ وباغيةٌ بمعنى زانيةٌ ، وأصلُ بَغِيٌّ بَغَوِيٌّ قُلتِ الواو ياءً ، وأدغمتُ وكسرتُ ما قبلها ، وفعليلٌ بمعنى مفعولٍ كقتيلٍ وَجَرِيحٌ ، (۷) فإنه يقال : رجلٌ وَجَرِيحٌ بمعنى مقتولٍ ومجروحٍ ، وامرأةٌ قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ أي مقتولةٌ ومجروحةٌ . وإنما قال في الفعليلِ بمعنى مفعولٍ لأنه إذا كان بمعنى فاعلٍ يجبُ إلحاقُ التاءِ في المؤنثِ ، نحو : امرأةٌ قَتِيلَةٌ وَجَرِيحَةٌ ، أي قاتلةٌ وَجَارِحَةٌ . وإنما قلنا إن قولہ بمعنى مفعولٍ قيدٌ في الفعليلِ (الذي يكون بمعنى المفعول) (۸) ، لا قيدٌ في الفعولِ ؛ لأنَّ مذهبَ المصنّف أن فعولاً لا يكون إلا بمعنى / الفاعلِ ، وهو الحقُّ

ل ٩٨

قال : « وتأنيتُ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ ، ولذلك قيل : فعلُ الرُّجَالِ ، وجاءَ المسلماتُ ، ومضى الأيامُ » .

أقول : النحويون اصطَلَحُوا على أن كلَّ جمعٍ مؤنثٌ إلا جمعَ المذكرِ السالمِ ، أمّا تأنيتُ غيره ، فلأنه في معنى الجماعة ، فإن قولنا : (103)

(۱) ما بين القوسين ليس في س .

(۲) الآية ٦٤ من سورة المائدة : وقوله : قالت اليهود ليس في ط و س و ق (وتأنيتُ الخبر (مغلولة) دليلُ تأنيتِ (يد) .

(۳) الآية ١ من سورة الانشقاق (تاء التأنيت في (انشقت) دليلُ تأنيتِ السماء)

(۴) الآية ٨١ من سورة الأنبياء . [تأنيتُ الحال (عاصفة) دليلُ تأنيتِ الریح] .

(۵) إذا كان : زيادة في ل . (۶) في ل : حلوب .

(۷) وَجَرِيحٌ : ليست في س . (۸) ما بين القوسين ليس في ط .

« الرجالُ والمسلّماتُ والأَيامُ » بمعنى جماعةِ الرجالِ وجماعةِ المسلّماتِ وجماعةِ الأَيامِ ، وأما تذكيرُهُ فسلامة بناه الواحد فيه . فقال : « تأنيثُ الجموعِ غيرِ حقيقي » لأن الجماعة ليست مما في إزانتها مذكر من الحيوان . ولأجل أن تأنيثَ الجموعِ غير حقيقي قيل : فَعَلَ الرجالُ ، وجاءَ المسلّماتُ ومعنى الأَيامُ . بتركِ التاءِ في الأفعالِ المسندةِ إلى هذه الجموعِ ، وإنما مَثَلٌ / بثلاثةِ أمثلةٍ ليُعلمَ أن تأنيثَ الجموعِ غير حقيقي سراء . كان مفردُها مؤنثاً حقيقاً ، أو مذكراً حقيقياً ، أو غير حقيقي .

قال : « وتقول في الضمير : الرجالُ فَعَلُوا وفَعَلَتْ ، والمسلّماتُ جِئْنَ وجاءَتْ ، والأَيامُ مَضَيْنَ ومَضَتْ » .

أقول : لما بيّنَ حكمَ الفعلِ المسندِ إلى ظاهرِ الجموعِ أراد أن يبيّنَ حكمَ الأفعالِ المسندةِ إلى ضميرِها ، فقال : « وتقول في الضميرِ إلى آخره » يعني أن الضميرِ إذا كان لجمعِ المذكرِ العاقلِ يجوزُ أن يؤتى به جمعاً مذكراً على الأصلِ نحو الرجالِ / فَعَلُوا ، أو مفرداً مؤنثاً لكونه في ٩٩ معنى الجماعةِ نحو الرجالِ فَعَلَتْ ، وإذا كان لجمعِ المؤنثِ : يجوزُ أن يؤتى به جمعاً مؤنثاً (104) على الأصلِ نحو : المسلّماتُ جِئْنَ ، أو مفرداً مؤنثاً لكونه بمعنى الجماعة ، نحو : المسلّماتُ جاءت ، وكذلك إذا كان لجمعِ المذكرِ الغيرِ العاقلِ (١) نحو : الأَيامُ مَضَيْنَ ومَضَتْ .

قال : « ونحو التَّخْلِ والتَّمْرِ مما يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِهِ بالتاءِ : يُلَاكِرُ ويؤْتِثُ » .

أقول : أسماءُ الأجناسِ إذا أُطلقت وأريدَ بها الجنسُ فلا يَدْخُلُها التاءُ ، وإذا أُطلقت وأريدَ بها واحدٌ من ذلك الجنسِ يَدْخُلُها التاءُ ، فأرادَ أن يشيرَ إلى حكمِ ذلك في التأنيثِ والتذكيرِ ، فقال « ونحو النخلِ والتَّمْرِ »

(١) في ل غير العاقل .

من أسماء الأجناس « التي يُفرَّق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء يُذكر ويؤنثُ » فإنَّ النخل والتَّمْر إنما يقال للجنس ، والنخلة والتمرة للواحد منه . أمَّا التذكير فلأنَّ اللفظ مذكرٌ ، وأمَّا التأنيث ، فلأنَّهما بمعنى جماعة النخل وجماعة التمر . وقد وردَ في القرآن والأمثلة : قال الله تعالى : ﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (١) . « وأعجاز نخل منقعر » (٢) ويقال :
تمر طيبة وتمر طيب

* * *

(١) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة القمر .

{ الصنف الثانى عشر من أصناف الاسم }

{ المصغر }

قال : المصغَرُ : وهو ما ضُمَّ أوله وفتِحَ ثانيه ولحقته ياءٌ ساكنة.

أقول : لما فرغ من الصنف العاشر والحادى عشر شرَعَ (105) / فى الصنف الثانى عشر ، أعنى المصغَر ، فعرّفه بما عرّفه ، وهذا التعريف إنما هو للمتعمكن من الأسماء المصغرة ، وإنما ضُمَّ أوله لأنه فرع المكبر ، كالمبنى للمفعول فرعٌ للمبنى للفاعل ، فكما أن أوله ذلك / مضمومٌ ضُمَّ أول هذا المصغر ^(١) ، وإنما فتِحَ ثانيه لأنه ربما لا يحصل الفرق بين المكبر والمصغر ^(٢) يضم الأول نحو قُفِلَ وقُلِكَ ، وإنما زيدت الياء لأنه قد لا يحصل الفرق أيضا بدونها كما فى « صُرِدِ » بضم الصاد ، وفتح الراء وهو اسمٌ ^(٣) لطائر . وإنما حُصِت ^(٤) الزيادة بحرف اللين لكونها أخفُ الحروف ^(٥) ، وبالياء لأنها أخف من الواو ، وإنما لم يُزد الألف مع أنها أخف من الياء لأنها زيدت فى الجمع المكسر الذى بينه وبين المصغَر مؤاخاةً ، فإن التصغير والتكسير متناسبان . وإنما لم يُفعل بالعكس لأن الألفَ أخفُ والجمعُ أثقلُ ، وإنما زيدت ياءً ثالثةً لأنها ^(٦) فى الأول يلبس بالمضارع ، ^(٧) وبينه وبين الثانى يلزمُ تحريكها ، وفى الآخر تلبس بياء الإضافة . فلما تعيّن فى الثلاثى حمل الباقى عليه ، وإنما كانت ساكنة (106) لتلا ينقلبَ ألفاً / .

قال : « وأمثله : فَعَبِلَ كَفَلَيْسُ ، وَفَعَبِلَ كَدَرْتَهُمْ ، وَفَعَبِيلٌ كَدْتَيْبِيرٌ . »

أقول : أمثلة المصغَرِ فعَبِلَ / فى الثلاثى المجرد كَفَلَيْسُ / فى فُلَسِ .

(٢) فى ط : المصغر والمكبر .

(٤) فى ط : اختصت .

(٦) فى ط : لأنها إن كانت .

(١) المصغر زيادة فى ل .

(٢) وهو اسم : ليست فى ل .

(٥) الحروف : زيادة فى ط .

(٧) فى ط : وإن كانت بينه .

وفَعِيلٌ فِي الرَّبَاعِيِّ بِلا مَدَّةٍ كدُرَّتِهِمْ فِي دِرْهِمٍ ، وَفَعِيلٌ فِي الْخَمَاسِيِّ
 مع مَدَّةٍ كدُنِينِيرٍ فِي دِينَارٍ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ دَنَنَارٌ بِنُونَيْنِ قَلْبَتِ الْأُولَى يَاءً
 (لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا) (١) فَصَارَ دِينَارٌ ، فَرُدُّ فِي التَّصْفِيرِ إِلَى
 أَصْلِهِ ، وَقَلْبَتِ أَلْفَهُ يَاءً لِكثْرَةِ مَا قَبْلَهَا .

قال : « وقالوا : أَجِيمَالٌ وَحُمِيرَاءُ وَحُبَيْلَى وَسَكِيرَانٌ ،
 للمحافظة على الألفات » .

أقول : كأنه جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ أن يُقالَ : لِمَ لم يكسر ما
 بعد ياء التصغير في الأمثلة المذكورة حتى يتقلب ألفاتها ياءً لكسرة ما
 قبلها ، كما في دينار ؟ وجوابه أنهم قالوا أَجِيمَالٌ إِلَى آخِرِهِ (عَلَى
 خِلافِ القِياسِ مَحافِظَةً لِألفاتها) (٢) فَإِنَّهَا لو انقلبت ياءً انتفتت معانيها
 المَقْصُودَةُ ، أَعْنَى : الجُمُعِيَّةُ فِي أَجِيمَالٍ ، وَالتَّانِيثُ فِي حُمِيرَاءُ وَحُبَيْلَى ،
 وَالتَّذْكِيرُ فِي سَكِيرَانٍ .

قال : « وتقول في ميزانٍ وبابٍ ونابٍ وعصاً / موزينٌ وبوتبٌ ونُيَيْبٌ
 وَعُصِيَّةٌ (107) ، وفي عِدَةٍ : وَعُيَيْدٌ ، وفي يدٍ : يَدِيَّةٌ ، وفي سِتَةٍ :
 سُنْبِيَّةٌ ، يُرْجَعُ إِلَى الْأَصْلِ » .

أقول : كل اسمٌ غَيْرٌ من أصله إمَّا (٣) بِالْقَلْبِ أو الحذفِ يجب أن يُرْجَعَ
 إِلَى الْأَصْلِ عِنْدَ التَّصْغِيرِ إِنْ لم يَبْقَ ما يَمْتَنِعُ تَغْيِيرَهُ . أمَّا الْقَلْبُ ، فَتَقُولُ
 فِي تَصْغِيرِ مِيزَانٍ : موزينٌ ، بَرْدُ يائِهِ إِلَى الْوَاوِ ، وَفِي تَصْغِيرِ بَابٍ ،
 وَنَابٍ (٤) : بُوْتَبٌ ، وَنُيَيْبٌ ، بَرْدُ أَلْفِهِمَا إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَفِي تَصْغِيرِ
 (عَصاً : / عُصِيَّةٌ ، بَرْدُ أَلْفِهَا إِلَى الْوَاوِ ، ثُمَّ قَلْبُهَا يَاءً وَادْغَامُهَا فِي يَاءِ
 التَّصْغِيرِ) (٥) لِأَنَّ أَصْلَ مِيزَانٍ موزانٌ فِي الْوِزْنِ قَلْبَتِ وَاوَهُ يَاءً لِسُكُونِهَا
 وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَصْلُ بَابٍ وَنَابٍ وَعَصاً : بَوْتَبٌ وَنُيَيْبٌ وَعَصُو ، قَلْبَتِ
 الْوَاوُ وَالْيَاءِ أَلْفًا لِتَحْرُكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ، فَلَمَّا زالَ فِي التَّصْغِيرِ

(١) ما بين القوسين ليس في س و ل . (٢) ما بين القوسين ليس في ل .

(٣) إمَّا : ليست في س . (٤) ونابٍ : ليست في س .

(٥) ما بين القوسين ليس في س .

مقتضى (١) هذه التغيرات (٢) وجب أن يُرْجَعَ / كلُّ واحد (٣) من
المغيرات إلى أصله . والنا ب سن من الأسنان .

وأما الحذف فنقول في تصغير عدة : وَعَيْدُ بَرْدٍ وَاوَاهُ التى حذفت وِعَوَّضَتْ
عنها التاء ، وفي تصغير يد : يَدِيهِ ، بَرْدٌ لَامُهُ المحذوفة (وادغامها في
ياء التصغير ، وفي تصغير سه سَتِيهَةٌ (108) يَرْدٌ عَيْنُهُ المحذوفة (٤)
لأن أصلَ (٥) عدة وَعَدٌ فنقلت كسرة الواو (٦) إلى العين ، وحذفت
الفاء (*) للتخفيف ، ثم عوضت التاء عنها ،

وأصل يد : يَدِيٌّ ، على وزن فَعْلٍ حذفت لامه خلاف القياس .
وأصل سه سَتِيهٌ وهو الإِسْت (٧) حذفت عينه على خلاف القياس ،
فلما زال مقتضى الحذف وجبَ ردُّ المحذوف إلى الأصل (٨) .

وإنما مثل بثلاثة أمثلة ليُعلم أن ردُّ المحذوف واجبٌ ، سواء كان عَيْنًا
أو فاءً أو لاماً ، وإنما حُذِفَ تاء عدة في التصغير / لنلا يجتمع العوض
والمعروضُ عنه (٩) فإنها عوضٌ من الواو كما مرَّ ، وإنما أتى / بالتاء في
عُصْبَةٍ وَيُدِيَّةٍ وَسْتِيهَةٌ لأنها مقدرة فيها فيجب أن تُظهِرَ في التصغير كما
سيجيء بعد هذا .

قال : « وتاءُ التانيث المقدرة في الثلاثي تثبت في التصغير
إلا ما شذَّ من نحو : عُرَيْبٌ ، وَعُرَيْسٌ ، ولا تثبت في الرباعي
كقولك : عُقَيْرِبٌ ، إلا ما شذَّ من نحو قُدَّ يَدِيمَةٌ (١٠) وَوَرِيثَةٌ » .
أقول : لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي (١١) ،
فتقول : هنيذة في هند ، وشُمَيْسَةٌ في شمس (١٢) ، وذلك لأن التصغير

(١) في ط وس : ما يقتضى . (٢) في س : التصغيرات .

(٣) واحد : ليست في س و ط . (٤) ما بين القوسين ناقص من س .

(٥) أصل ليس في س . (٦) في س و ط : فانه .

(*) أى فاء الكلمة رهي الواو .

(٧) جاء في شرح المنصل أن في إسْت ثلاث لغات : است و سه وست . (١٨٨/٥)

(٨) إلى الأصل ليست في س و ق و ط . (٩) عنه : ليست في ل ، وفي ق عنها .

(١٠) في س : قد يديه . (١١) في ل ، وبأبي النسخ : وغيره .

(١٢) في ق : في تصغير شمس . وفي شمس : ليست في س .

كالصفة ، فكما أنه يجب تأنيث (سفة المؤنث ، نحو : هندُ الملبحة ،
والشمس (109) المضيئة ، كذا يجب تأنيث (١) مصغرها . والعربُ
تصغير العرب ، والعريس تصغير العرس (٢) يكسر العين وهي امرأة
الرجل ، وكان قياسهما : أن يقال (٣) عرببة وعريسة . وإنما قال (٤) لم
يُثبت في الرباعي لطوله سواء كان حقيقياً كزُبَيْنَب في زنب ، أو غيره
كعقيرب في عقرب . والقديمة تصغير (٥) / قدام ، وورثة تصغير
وراء .

قال : « وجمع القلة يحقّر على بنائه نحو أكيلب وأجيمال ، وأغيلم (٦)
وجمع الكثرة برد إلى واحده ، ثم يصغر (٧) ، ثم يجمع جمع السلامة ،
نحو شوتعرون ومسيجدات في شعراء ومساجد ، أو إلى جمع القلة إن
وُجد نحو غليمة في غلمان ، وإن / شنت غليمون » .

أقول : لما تناسب التصغير والقلة جاز أن يحقّر ، أي يصغر (جمع
القلة على بنائه ، نحو : أكيلب في أكلب ، وأجيمال في أجمال ،
وأغيلم في أغلعة) (٨) ، وغليمة في غلعة . ولما لم يكن جمع (٩)
الكثرة والتصغير متناسبين وجب أن يرد الكثرة في التحقير (١٠) : إما
إلى واحده (١١) : إذا لم يوجد جمع قلته ، ويجب أن يجمع بعد التصغير
حينئذ إما (١٢) بالواو والنون أو بالألف والتاء على (110) ما يقتضيه القياس
، ليصير جمع السلامة كالعرض من جمع الكثرة ، نحو : شوتعرون في شعراء ، فإنه
رد إلى شاعر ثم صغر (١٣) على شوتعر ، ثم جمع بالواو والنون (١٤) على

-
- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) ما بين القوسين ليس في س . | (٢) في ق : العرض . |
| (٣) أن يقال : زيادة في س . | (٤) قال : ليست في ط . |
| (٥) في س : في التصغير . | (٦) وأغيلم : ليست في س و ط . |
| (٧) ثم يصغر : ليست في س . | (٨) ما بين القوسين ليس في س ، وأغلعة في ق : غلعة . |
| (٩) جمع : زيادة في ط . | (١٠) في ط : في تحقيره . |
| (١١) في ل : واحد . | (١٢) إما : زيادة في ط . |
| (١٣) في س : يصغر على . | (١٤) بالواو والنون : زيادة في ل . |

شَوَّبِعْرُونَ (١) . ونحو مسيجات / في مساجد ، فإنه رُدُّ إلى مسجد ثم صَغَّرَ ثم جمع ، وإما إلى جمع القلَّة ؛ إن وُجِدَ جمع القلَّة ، نحو : غَلِيمَةٌ (٢) في غلمان ، فإنه رُدُّ إلى غلِمة ثم صَغَّرَ ، ويجوز أن يرد هذا أيضاً إلى الواحد كالذي ليس له جمع القلَّة . وأشار إلى ذلك بقوله : « وإن شئت قلت (٣) غَلِيمُونَ » أي وإن شئت قلت غَلِيمُونَ في غلمان برده إلى غلام (٤) وتصغيره ثم جمعه (٥) جمع السلامة (٦) .

والحاصل أن جمع الكثرة إن لم يوجد جمع قلته يجب رده إلى واحده (٧) ، ثم جمعه جمع السلامة ، وإن وُجِدَ يجوز الرد (٨) إلى جمع القلَّة من غير تغيير آخر ، ويجوز رده (٩) إلى الواحد ثم جمعه جمع السلامة .

/ قال : « وتحقيرُ الترخيم أن يُحذفَ منه (١٠) الزوائد (١١) ثم يَصَغَّرُ (١٢) نحو : زُهَيْرٌ وحرِيثٌ في أزهر وحاتر » .

أقول : ومن التحقير نوعٌ يسمى تحقير الترخيم وهو أن يحذف منه (١٣) زوائد / الاسم ثم يَصَغَّرُ نحو : زُهَيْرٌ في أزهر يحذف الهمزة وحرِيثٌ في حارث يحذف (111) الألف .

قال : « وتقول في (١٤) ذَا ، وَا ، ذَيْبًا ، وَا ، وفي اللى والتى : اللَّذِي ، اللَّتِي » .

(١) على شوبعرون : زيادة في ط .

(٢) قلت : زيادة في ل .

(٣) جمعه : ليست في ل .

(٤) في ما عدل : الواحد .

(٥) في غير ط : أو إلى .

(٦) في ط : زوائد الاسم .

(٧) منه : زيادة في ل .

(٨) في ل : غليمون .

(٩) في ق : غلمان .

(١٠) السلامة : ليست في س .

(١١) في ط : أن يرد .

(١٢) منه : ليست في س و ط .

(١٣) ثم يصغر : ليست في س و ل .

(١٤) في : ليست في س .

أقول : لما خالفت الأسماء الغير المتمكنة الأسماء المتمكنة ناسب أن
تصغر على خلاف تصغيرها ، فتبقى أوائلها على الفتح ، ويزاد قبل آخرها
ياء ، وبعدها ألف ، وتقلب ألفتها ياءً ، وتدغم ، وذلك في المفرد ، فتقول
في ذا وتا : ذياً وتياً ، بتشديد الياء ؛ لأنه إذا زيدت قبل آخره (١) ياء
وبعده ألف يجتمع ألفان فتقلب الأولى ياء وتدغم .
وتقول في الذي والتي : اللذيا واللثيا أيضاً ، لأنه إذا زيدت (٢) قبل
الآخر ياء ، وبعدها ألف يجتمع باءان فتدغم .

* * *

(٢) في ط : زيد .

(١) في س و ل : الآخر .

{ الصنف الثالث عشر من أصناف الاسم } { المنسوب }

قال : « المنسوبُ : وهو الاسم الملحقُ بآخره ياءً مشددةً
للتسببِ إليه » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثاني عشر شرع في الصنف الثالث عشر ،
أعنى المنسوب ، فعرّفه بما عرفه ، وإنما احتاجت النسبة إلى زيادة لأنها
/ معتنى حادث كالتثنية والجمع ، فلا بد لها من علامة تدلُّ عليها ،
وإنما / تعيّنت الياء لأنها من حروف اللين ، وإنما لم يزد الواو لأن الياء
أخف من الواو (١) وإنما لم يزد الألف مع أنها أخف من الياء لأن النسبة
في معنى الإضافة ، فإن قولنا : (112) رجلٌ بغداديٌّ في معنى رجلٍ
مضاف إلى بغداد . والياء قد تقع مضافاً إليها ، نحو : غلامى ، وإنما
شدّدت الياء (٢) لئلا يلتبس بياء الإضافة ، وإنما خصّت الياء (٣) بالآخر
قياساً على ياء الإضافة ، فالألف واللام في الملحق بمعنى الذى ، وهو
عبارة عن الاسم ، فيكون بمنزلة الجنس ، أى : الاسم الذى ألحق بآخره ياءً
مشددة . ويقول « ألحق بآخره ياءً » يخرج ما لم يلحق (٤) بآخره شيئاً
أو ألحق غير الياء ، كرجلٍ (٥) ورجلان ، ويقول « مشددة » يخرج نحو
غلامى ، ويقول « للتسبب إليه » / يخرج نحو كرسى ، وفائدة النسبة
فائدة الصفة .

قال : وحقّه أن يُحذف منه تاء التانيث ونون التثنية
والجمع ، كبصرى وقنبرى .

أقول : حقّ المنسوب أن يُحذف من المنسوب إليه تاء التانيث إن كانت
فيه تاء التانيث (٦) ، نحو بصرى في بصره ، لئلا تقع علامة التانيث في
الوسط (٧) ، وأن يحذف زيادة التثنية والجمع ، نحو : زيدى / في زيدانٍ

(١) من الواو : ليست في س و ط .
(٢) في ما عدا ط : اختصرها .
(٣) في ق : كرجال .
(٤) ما بين القوسين ليس في س .
(٥) في س : كرجال .
(٦) تاء التانيث : ليست في س و ط .
(٧) في س : الأوسط .

وزيدون^(١) ، لثلا يلزم إعرابان في اسم واحد : إعراب بالحروف وإعراب بالحركة ، وكذا قنسرى بتشديد النون في قنسرين ، (لأن نونه بمثابة نون الجمع)^(٢) ، وهو اسم بلدة بالشام (113) .

قال : « وأن يقال في نحو : تمر ودئيل : قمرى ودئلى » .

(أقول : وحق المنسوب أن يقال في تمر ودئيل بكسر العين - اسم لقبيلتين - : قمرى ودئلى بفتح العين ، لثلا ، يجتمع كسرتان)^(٣) مع الباء .

قال : « وفي نحو حنيفة : حنفى » .

أقول : وحق المنسوب أن يقال في نحو حنيفة ، مما هو على وزن فعيلة مع صحة العين واللام / ومع عدم التضعيف فيه^(٤) حنفى ، أى يحذف تازوه كما مر ، ثم يازوه ؛ للفرق بينه وبين فعيل ، نحو : كرمى في كرم ، ولم يعكس^(٥) ، لأن المؤنث لثقله أولى بالحذف ، وحينئذ يصير على وزن نمر فيفتح ثانيه . ولا تحذف الباء^(٦) من معتل^(٧) العين ، نحو : طوبلى في طوبلة ، ولا من المضاعف ، نحو : شديدى في شديدة .
وأما معتل اللام فيجىء^(٨) (عقيب هذا)^(٩) .

قال : « وفي غنبة وضرية وأميه : غنوى وضروى وأموى » .

أقول : وحق المنسوب أن يقال في فعيلة بفتح الفاء ، نحو : غنبة وضرية (اسم قرية) ، وفعيلة بضمها نحو أمية (اسم قبيلة) من المعتل اللام : غنوى وضروى وأموى أى يحذف تازوه^(١٠) ثم / يازوه الأولى ثم تقلب الباء الأخيرة واوا (114) لثلا يجتمع ثلاث ياءات ، ثم يفتح ثانيه ، إن لم يكن مفتوحاً ، وتكسر الواو مناسبة للباء .

(٢) ما بين القوسين زيادة في ط .

(٤) فيه : زيادة في ق .

(٦) الباء ليست في س ول .

(٨) في س وق : تسجيء .

(٩) ليس في ط ، أما في س : عقب هذا . (١٠) في س : تحذف تازوه الأولى .

(١) زيدون : ليست في ط .

(٣) ما بين القوسين ليس في س .

(٥) في س وق : يتعكس .

(٧) في س : المعتل .

قال : « وفيما آخره ألف ثلاثة أو / رابعة منقلبة عن الواو
كعصاً وأعشى : عَصَوِيٌّ وَأَعَشَوِيٌّ » .

أقول : وحق المنسوب في الاسم الذي آخره ألف ثلاثة أو رابعة منقلبة
كعصاً وأعشى ، أو الياء كرحى وأعسى : عَصَوِيٌّ وَأَعَشَوِيٌّ ، ورحوى
وأعموى ، بقلب الألف واداء الالتقاء الساكنين » .

قال : وفي الزائدة الرابعة : القلبُ والحذفُ ، كحِبْلَوِيٌّ
وَحِبْلِيٌّ في حبلِي ، (١) .

أقول : وحق المنسوب (٢) في الألف الزائدة الرابعة : القلب والحذف ،
مثل : حِبْلِي الحذف قياساً على تاء التأنيث كحِبْلِيٌّ في حبلِي : والقلب
قياساً على أعشى كحِبْلَوِيٌّ .

قال : وفي الخامسة : الحذفُ لا غير ، كحِبَارِيٌّ في
حِبَارِي (٣) .

أقول : وحق المنسوب (٤) في الألف الخامسة الحذف لا غير ، يعني :
لا يجوز القلب للاستثقال ، كحِبَارِيٌّ في حِبَارِي (٥) ، ويُعلم من ذلك
أولوية وجوب الحذف في السادسة ، نحو : قِبَعَثَرِيٌّ في قِبَعَثَرِي ، وهو
الأهل / القوي (٦) .

قال : « وفيما في آخره ياءً ثلاثة كعمى : عمويٌّ ، وفي (٧) (115)
الرابعة كقاضٍ : قاضيٌّ وقاضويٌّ ، والحذف أفصح . وفي الخامسة :
الحذف / لاغير (٨) كمشتريٌّ في مشتريٌّ » .

أقول : وحق المنسوب في الاسم الذي آخره ياءً ثلاثة كعمى أي جاهلٍ ،
وأصله عميٌّ أعيلٌ إعلالاً قاضٍ عمويٌّ ، أي القلبُ بالواو لاجتماع الياءات

(١) في حبلِي ليست من ول .

(٢) في من وحق الألف الزائدة .

(٣) في حِبَارِي ليست في من .

(٤) في حِبَارِي : ليست في من .

(٥) في حِبَارِي : ليست في من .

(٦) في حِبَارِي : ليست في من .

(٧) في حِبَارِي : ليست في من .

(٨) الحذف لاغير ليست في من .

وفى الياء (١) الرابعة كقاضٍ : قاضٍ ، أى الحذف ، وقاضٍ : أى القلب ، والحذف أفصح لثقل الرباعى ، وفى الياء الخامسة كمشتري فى مشتري أى الحذف لا غير لزيادة الثقل . ويُعلم من ذلك أولوية وجوب (٢) الحذف فى السادسة ، كمستسقى فى مُستسقى .

قال : « وفى المنصرف من الممدود : كسائى وحرىائى وقرائى (٣) ، وفى غير المنصرف : حمراوى وزكرياوى (٤) » .

أقول : وحق المنسوب فى الممدود المنصرف (٥) أى الذى همزته بدلاً من الأصل (٦) ، نحو : كساء (أصله كساو) (٧) ، أو للإلحاق نحو حرىاء : كسائى (٨) وحرىائى (٩) ، أى بإثبات الهمزة . / ويُعلم منه أن إثبات الهمزة الأصلية بالطريق الأولى (١٠) ، نحو : قرائى فى قرأء .

وحق المنسوب فى الممدود الغير المنصرف : أى الذى همزته (116) للتأنيث ، نحو : حمراء وزكرياء (١١) : حمراوى وزكرياوى (١٢) أى القلب بالواو .

أما القلبُ فلأن الحذف يُخلُ بمعنى التأنيث ، والاثبات يستلزم كون علامة التأنيث فى الوسط ، وأما الواو فلنلا يجتمع الياءات . وزكرياء وإن كان أعجمياً لكنه أجرى مجرى العربى .

/ قال : « وإذا نُسبَ شيء (١٣) إلى الجمع رُدُّ إلى واحد كقرضى وصحفى » فى الفرائض والصحائف (١٤) .

أقول : الفرضى : الماهر فى الفرائض ، والصحفى : الكثير النظر فى الصحف ، منسوبان إلى الفرائض والصحائف ، بعد أن رُدَّا إلى فريضه وصحيفه ، فنعمل بهما ما فعل بحنيفة .

(٢) وجوب : زيادة فى ط .

(٤) فى س : زكرياوى .

(٥) فى س : وفى المنصرف من الممدود المنصرف .

(٧) أصله كساو : زيادة فى ط .

(٦) فى ط : بدل من الحرف الأصلى .

(٩) حرىائى : ليست فى ل .

(٨) كسائى : ليست فى س .

(١١) فى س : وذكرا .

(١٠) فى س و ل : أولى .

(١٢) فى س : وذكراوى .

(١٣) فى ل : وإذا نسبت الشيء ، وفى س و ق : وإذا نسبت إلى الجمع .

(١٤) فى الفرائض والصحائف : زيادة فى ل .

{ الصنف الرابع عشر من أصناف الاسم }
{ أسماء العدد }

قال : « أسماء العدد : تقول ثلاثة إلى عشرة في المذكر /
وفي المؤنث ثلاث إلى عشر » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثالث عشر شرع في الرابع عشر ، أعنى
أسماء العدد (١) . وقد عرفت معناها في أول الكتاب ، والغرض ها (٢)
هنا بيان كيفية استعمالها . وإنما لم يذكر واحداً واثنين : لأنهما لا
يستعملان إلا على القياس ، ففي المذكر تقول : واحد واثنان بالتذكير ،
وفي المؤنث : واحدة واثنتان أو ثنتان بالتأنيث ، وبعد ذلك (117) يكون
بخلاف القياس ، أي يؤنث في المذكر ويذكر في المؤنث ، فتقول : ثلاثة
رجال وأربعة رجال إلى عشرة رجال بتاء التأنيث ، وثلاث نسوة وأربع
نسوة إلى عشر نسوة من غير تاء التأنيث ، وذلك لأن ثلاثة فما (٣)
فوقها بمعنى جماعة ، فهي في المعنى مؤنث ، فينبغي أن تزاد علامة
التأنيث ، أعنى التاء في / اللفظ ليطابق المعنى ، والمذكر / لكونه
أصلاً وهو أولى برعاية هذه المطابقة ، وإذا روعيت فيه ففي المؤنث لا
يمكن ، وإلا لم يبق فرق بينهما .

قال : « والمميز مجرور ومنصوب ، فالمجرور مفرد ، وهو
مميز المائة والألف ، ومجموع . وهو مميز الثلاثة إلى العشرة ،
نحو : مائة درهم ، وألف دينار ، وثلاثة أثواب ، وعشرة
غلمة . وقد شد نحو ثلثمائة وأربعمائة » .

أقول : العدد لإبهامه لا بد له من مميز يمتاز به المعدود (٤) عن غيره ،
وتقسيمه مع الأمثلة ظاهر ، وإنما يجوز الجر لإضافة العدد إليه ، وإنما

(٢) ها : ليست في س .

(٤) في ل : العدد

(١) في س : المعدود .

(٣) في ط : وما .

يكون في المائة وتشيتها ، والألف وتشيته وجمعه مفرداً ، لاستغنائاه
 عن الجمع ، وإنما يكون في الثلاثة إلى العشرة مجموعاً ليطابق (118)
 العددُ المعدود . وأما الشذوذُ في ثلثمائة وأربعمئة إلى تسعمائة فلأن
 مائة مفردٌ ، وقد وقعتْ مميّزُ الثلاثة إلى التسعة وقد قلنا إن مميّز ذلك
 يجب أن يكون جمعاً ، فالقياس / أن يقال ثلاثمات أومئين إلى
 تسعمات أومئين .

ق ٦٠

قال : « والمنصوبُ مميّزُ أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ولا
 يكونُ (١) إلا مفرداً » .

أقول : أما النصبُ : فلامتناع إضافة المركب لأنه يمتنع أن يصير
 ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وأما الإفراد : فلاستغناؤه عن الجمع ، ومثاله
 / عندي أحد عشر درهماً وعشرون ديناراً وتسعة وتسعون ثوباً .

ل ١١١

قال : « ومميّز العشرة فما دونها حقُّه أن يكون جمع قلة ،
 نحو : عشرة أفلسر ، إلا إذا أعوز ، نحو : ثلاثة شُروع » .

أقول : معناه ظاهر ، وسببه أن العددَ لما كان من مرتبة الآحاد التي
 هي أقلُّ مراتب العدد ، جعل مميّزه ما يطابقه في القلة إلا إذا أعوز ،
 أي فقد جمع القلة ، بأن لا يكون / من (٢) ذلك المميّز مسموماً من
 العرب ، فيؤتى بجمع الكثرة ، نحو : ثلاثة شُروع ، فإِنَّه لم يُسمَعْ من
 العرب جمع القلة من الشُرع (119) وهو زمام النعل .

س ٧٠

قال : « وتقول في تأنيث الأعداد المركبة : إحدى عشرة ، واثنى عشرة
 وثلاث عشرة وأربع عشرة (٣) إلى تسع عشرة (٤) (يؤنث الأول في
 المذكر ، والثاني في المؤنث ، تقول : ثلاثة عشر رجلاً (٥) ، وثلاث عشرة
 امرأة (٦) » .

(١) في ط : ولا يكون ذلك . (٢) من : في س : في

(٣) وأربع عشرة : ليست في ط . (٤) إلى تسع عشرة : ليست في س .

(٥) ثلاثة عشر رجلاً : ليست في س . (٦) ما بين القوسين ليس في ط .

أقول : بمعنى بالأعداد المركبة ما يتركب من الآحاد والعشرة ، أعنى إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، فنقول فى تأنيثها : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة ، إلى تسع عشرة (امرأة ، وأما تأنيث إحدى واثنتا فقياساً على حالة الإفراد ، وأما تأنيث ثلاث إلى تسع) (١) فكذلك أيضاً ، وأما (٢) إدخال التاء فى عشرة مع ثلاث إلى تسع فلأن إسقاطها حالة الإفراد / إنما كان لليس (٣) بالمذكر ، ولا لیس فى (٤) حالة التركيب لحصول الفرق بالجزء الأول . وأما إدخالها فيها مع إحدى واثنتا فبإجراء الباب على نهج (٥) واحد ، فقوله « يؤنثُ الأول » معناه أن الجزء الأول من إحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة (٦) إلى تسع عشرة يؤت به على ما هو القياس فى المؤنث ، أى بإدخال الألف والتاء فى إحدى واثنتا ، وبإسقاط التاء فى ثلاث إلى تسع فى المؤنث (120) إذ الإسقاط فيه دليل التأنيث .

قال : « وتُسكِنُ الشينَ فى عشرة أو تكسرُها »

أقول : الإسكان حجازية ، وذلك لئلا يلزم توالى أربع حركات فى الكلمة الواحدة ، والكسرة تميمية ، وذلك لئلا يتوالى أكثر من ثلاث فتحات فى كلمة واحدة .

* * *

(٢) فى س : وإنما .

(٤) فى : ساقطه من س و ط .

(١) ما بين القوسين ليس فى س

(٣) فى ط : لئلا يلتبس .

(٥) فى س : نهج .

(٦) ثلاث عشرة : ليست فى ط ، وفى س : (اثنتا عشر) .

{ الصنف الخامس عشر من أصناف الاسم }

{ الأسماء المتصلة بالأفعال }

أو مشتقات الأسماء { ١ - المصدر } (١)

قال : « الأسماء المتصلة بالأفعال : فالمصدر هو الاسم الذي يُشتق منه الفعلُ وَيَعْمَلُ عمل فعله ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدٌ » .

أقول : لما فرغ من الصنف الرابع عشر ، شرع في الصنف (٢) الخامس عشر ، الذي هو آخر أصناف الاسم ، أعنى الأسماء / المتصلة بالأفعال فمنها المصدر وهو الاسم الذي يُشتق منه الفعل ، فقوله الاسم شامل لجميع الأسماء ، وقوله يشتق منه الفعل يُخرج غيره . ويعمل / المصدر عمل فعله الذي يشتق منه سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسٍ ، أَوْ الْآنَ ، أَوْ غَدًا . يَرْفَعُ زَيْدًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَيُنْصَبُ عَمْرًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، كَمَا فِي : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرْبَ أَوْ يَضْرِبَ الْآنَ أَوْ غَدًا زَيْدٌ (121) عمرا .

٧٧ س

١١٤ ل

(١) لم يشر لأهنية المصدر وهي : قُتِلَ : مثل ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَجَهَلَ جَهْلًا ، وَوَعَدَ وَعْدًا وَبَاعَ بَيْعًا وَقَالَ قَوْلًا . وَقَعَلَ : كَفَرَحَ فَرَحًا . وَقَعُولٌ : كَرَكِعَ رُكُوعًا . وَقُعَالَ : كَسَعَلَ سَعَالًا وَقُعِيلٌ كَصَهَلَ صَهِيلًا . وَقُعْلَانٌ : كَخَفِقَ خَفِيقَانًا ، وَقُعَالَ : كَنَفَرَ نَفَارًا . وَقُعَالَ : كَنَبَّ كَنَابَةً ، وَقُعُولُهُ : صَعَبٌ صَعُوبَةٌ . وَاقْعَالٌ : أَكْرَمٌ إِكْرَامًا . وَاسْتَنْعَالَ : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا . تَفْعِيلٌ وَتَفْعَلَةٌ : كَرَمٌ تَكْرِيمًا وَتَكْرِمَةٌ . وَفَعْلَلَةٌ : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً . وَفَعْلَلٌ : زَلَزَلَ زَلْزَالًا . وَفَعَالَ : مَفَاعَلَةٌ : قَاتَلَ قِتَالًا وَمَقَاتَلَةٌ .

والمصدر المطرد لما أوله تاء وهو تفعّل : تدهرج تدهرجًا . وتفاعّل : تقاتل تقاتلًا . وتفعّل : تكرم تكريمًا .

والمصدر المطرد لذي الهمزة كاجتمع اجتماعًا ، وانقطع انقطاعًا ، واستخرج استخراجًا . وجاء المصدر على وزن مفعول كيبسور ، ومفعول . وعلى وزن فاعلة كباتية وعافية ، انظر : [هجع الهوامع ج ٦ ص ٤٨ : ٥٢] .

(٢) الصنف : ليست في ط .

فإن شئتَ قُدِّمتَ المفعولُ على الفاعلِ نحو عَجِبْتُ من ضربِ عمرَ زيدٌ .

قال : « ويضاف إلى الفاعلِ فيبقى المفعولُ منصوباً نحو :
عَجِبْتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ، أو إلى المفعولِ ، فيبقى الفاعلُ
مرفوعاً نحو : عَجِبْتُ من ضربِ عمرو زيدٌ » .

أقول : إنما جُوِّزَت الإضافة للتخفيف ، وهذه الإضافة (١) إضافة
معنويَّة (٢) / بمعنى اللام ، بدليل قولهم : عَجِبْتُ من قيامك الحَسَنِ ،
فإنَّ الحَسَنَ صِفَةٌ (٣) القيام مع أنه معرفة .

قال : « ولا يتقدَّمُ عليه مَعْمُولُهُ »

أقول : المراد بالمعمولِ المفعولُ ، وسببُه أن المصدرَ مَقْدَرٌ بأن مع الفعلِ ،
فكما لا يتقدم ما بعدَ أن عليها ، لا يتقدم ما بعد المصدرِ عليه ، فلا يقال :
زيداً ضَرَبَكَ خيرٌ له ، كما لا يقال : زيداً أن تضربَ خيرٌ له .

* * *

(١) الإضافة : زيادة في له .

(٢) الجزء السابق ساقط من المخطوطة ق بمقدار صفتين .

(٣) في س : صلة .

{ ٢ - اسم الفاعل } (١١)

قال : واسمُ الفاعلِ يَعمَلُ عملَ يَفْعَلُ من فعله ، إذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربٌ غلامه عمراً
اليوم ، أو غداً ، و / لو قلت : أمس ، لم يَجُزْ ، إلا إذا أريد
ل ١١٥ به حكاية الحال الماضية .

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسمُ الفاعلِ ، وهو : المشتق من
الفعل (٢) لِمَنْ قام به الفعلُ على (122) معنى الحدوث ، ويعمل عمل
يفْعَل من فعله ، أى عمل المضارع / المبنى للفاعل المشتق (٣) من
مصدره ، بشرط أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو :
س ٧٨ زيد ضاربٌ غلامه عمراً اليوم أو غداً .

وإنما اختصَّ بعمل المضارع ، واشترط فيه معنى (٤) الحال أو
الاستقبال ، لأنه إنما يعمل لمشابهة (٥) الفعل ، وهو فى اللفظ مشابهٌ
للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات ، فإنَّ ضارباً مثل يضرب
فى الحروف والحركة والسكون ، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كان
مشابهاً له فى المعنى أيضاً ، فيقوى مشابته بالفعل لفظاً ومعنىً ،
بخلاف المصدر فإنه (٦) إنما يعمل لأنه أصلُ الفعل ومشمولُ (٧) على
معناه ، ولذلك قال : وَيَعْمَلُ عملَ فعله مطلقاً (٨) سواء كان ماضياً أو
غيره ، وإذا كان كذلك فلو قلت : « زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً
أمس » . لم يَجُزْ ، لفقدان المشابهة المعنوية (حينئذٍ ، إلا إذا
أريدَ (٩) بذلك الماضى (١٠) حكايةً عن حال ماضية (١١) ، فحينئذٍ

- (١) يصاغ من الثلاثى على وزن (فاعل) كضارب وعالم ، ومن غير الثلاثى بإبدال
أوله ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره .
(٢) فى ل : مشتق .
(٣) فى ل : مشتق .
(٤) معنى : زيادة فى ط .
(٥) فى س ر ق : بمشابهة .
(٦) فى ط : مشتمل .
(٧) فى ط : مشتمل .
(٨) مطلقاً : زيادة فى ل .
(٩) فى ل : إذا كان أريد ، وفى س : إن أريد . (١٠) فى س : المعنى الماضى .
(١١) فى ل : حكاية الحال الماضية . وفى ق : حكاية حال ماضيه .

يجوز أن يَنتمل ، كقوله تعالى / ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (١)
(123) ، فإن ذِرَاعَيْهِ مَنْصُوبٌ بِبَاسِطٍ / ، مع أَنَّ هَذَا الْبَسْطَ فِي قِصَّةِ
أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَهِيَ (٢) مَاضِيَةٌ ، لَكِنْ لَمَّا وَرَدَتْ مُورِدُ (٣) الْحِكَايَةِ
صَارَتْ كَالْمَوْجُودِ فِي الْحَالِ .

* * *

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف ، وفي ق : بالوسيط .

(٢) في ق : أي . (٣) في ل : في مورد .

{ ٣ - اسم المفعول } (١)

قال : « واسمُ المفعول بعملٍ عملٌ يُفعل من فعله نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه » .

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسمُ المفعول ، وهو المشتق من فعلٍ (٢) لمن وقع عليه الفعل ، ويعمل عملٌ يُفعل من فعله ، أي : يعمل (٣) عملَ المضارع المبنى للمفعول المشتق من مصدره ، نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه وسبب ذلك ما مرَّ (٤) في اسم الفاعل ، ويُشترطُ هاهنا (٥) ما اشترطُ هناك (*) .

* * *

(١) يصاغ من الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره . قال ابن هشام : وقد ينوب فعيل عن مفعول ، كذهبين وكحبل وصريح وجريح ، ومرجحه إلى السماع . (أوضح المسالك ١٦٣) .

(٢) في ل : يفعل . (٣) يعمل : زيادة في ق .

(٤) في ل كما مر . (٥) ها : ليست في ص .

(*) قال ابن هشام : ويعمل عمل المفعول ، وهو كاسم الفاعل في إنه إن كان بهال عمل مطلقاً ، وإن كان مجرداً عمل بشرط الاعتماد ، وكونه للحال والاستقبال . نقول : زيدٌ مُعطى أبوه درهماً الآن أو غداً . كما تقول : زيدٌ يُعطى أبوه درهماً . وتقول المعطى كفافاً يكتفى - كما تقول : الذي يُعطى أو أُعطى . فالعطى مهتداً ومفعوله الأول مستتر عائد إلى آل وكفافاً مفعول ثانٍ . ويكتفى خبر .

ويتفرّد اسم المفعول عن اسم الفاعل بهجراز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المصنوع . ذلك بعد تحريك الاستاء عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه (بالمفعول به) . تقول الورد محمودٌ مقاصده . لم تقول الورد في محمودٍ المقاصد . بالنصب ومحمودٌ المقاصد بالجر . (أوضح المسالك ١٥٨) .

{ ٤ - الصفة المشبهة }

قال : « والصفة المشبهة نحو : كريم . وحسن عملها كعمل / فعلها ، نحو : زيد كريم حسبه وحسن وجهه » .

٧٩ س

أقول (١) : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال الصفة المشبهة ، وهي ما اشتق من الفعل اللازم ، لمن قام به الفعل (٢) على معنى الثبوت ، نحو : كريم وحسن ، فإنهما مشتقان من الكرامة والحسن لذاتين متصفتين بهما وعمل الصفة (٣) المشبهة كعمل فعلها الذي (١٢٤) اشتق من مصدرها ، نحو : زيد كريم حسبه ، وحسن وجهه . فرقع حسبه بكريم . ووجهه بحسن . كما في : زيد كرم حسبه وحسن وجهه ، وسميت هذه (٤) صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل (٥) في الإفراد (٦) والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فإنه يقال : حسن ، حسان ، حسنون ، / حسنة ، حسنتان ، حسنات ، كما يقال : ضارب ، ضاريان ، ضاريون ، ضاربة ، ضاريتان ، ضاربات مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ، ولذلك لم تشبه باسم المفعول ، وإنما لم يشترط في عملها أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت ، والحال والاستقبال من خواص الحدوث (**).

١١٧ ج

(٢) الفعل : ليست في س .

(٤) هذه : ليست في ط .

(٦) في الإفراد : ليست في س ول و ق .

(*) نعرب : زيد مبتدأ ، وكريم : خبر ، ووجه : فاعل للصفة المشبهة ، والهاء :

مضاف إليه .

(**) قال ابن هشام : تختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخسة أمور :

- ١- أنها تصاغ من دون المتعدي ، كحسن وجميل ، وهو يصاغ منهما كقائم وضارب .
- ٢- أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، وهو يكون للأزمنة الثلاثة .
- ٣- أنها تكون مجازية وغير مجازية للمضارع في تحركه وسكونه ، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجازياً له .
- ٤- أن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه .
- ٥- إنه يلزم أن يكون معمولها سببياً ، أى متصلاً بضمير موصوفها بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يلزم أن يكون معموله سببياً مؤخرًا . [أوضح المسالك ص ١٦٣ / ١٦٤] .

{ ٥ - أفعال التفضيل }

قال : وأفعل التفضيل لا يعمل في الظاهر ، فلا يقال :
مررتُ برجلٍ أفضلَ منه / أبوه .

١٦٩ ق

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال أفعل التفضيل وهو المشتق (١)
من فعل الموصوف بالزيادة (٢) على غيره ، نحو : الأفضل ؛ فإنه مشتق
من الفضل لذات موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ، ولا يعمل أفعل
التفضيل في ظاهر الاسم (125) لضعف عمله ، فإنه لا فعل بمعناه
بخلاف باقى المشتقات ، فلا يقال : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، بفتح
أفضل ، حتى يكون مجروراً صفةً لرجلٍ ، وأبوه فاعله ، بل يرفعه حتى
يكون أبوه مبتدأ ، وأفضل / خيرةً ، ومنه متعلق به ، والجملة صفةً
لرجل .

٨٠ س

قال : « ويلزمه (٣) التنكير مع من » ، فإذا فارقته بالتصريف
باللام أو الإضافة ، نحو : زيدٌ الأفضلُ ، وزيد (٤) أفضلُ
الرجال .

أقول : ويلزم أفعل التفضيل التنكير مع (من) أى : إذا استعمل مع
(من) لا يجوز أن يكون مضافاً / أو معرفاً باللام ، فإذا فارقته من عن
أفعل التفضيل فيلزمه (٥) التعريف إما (٦) باللام أو بالإضافة ، نحو :
زيدٌ الأفضلُ ، وزيدٌ أفضلُ الرجال ، والحاصل أن أفعل التفضيل يجب أن
يكون مستعملاً مع أحد الأمور الثلاثة ، أعنى (من) (واللام)
(والإضافة) لأنه لا بد له من مفضل عليه (٧) . وذكر المفضل عليه لا يمكن
إلا بأحد هذه الطرق ، فلا يجوز الجمع بين اثنين منها ، نحو : زيدٌ الأفضلُ
من عمرو ، ولا يُترك الجميع ، نحو : زيدٌ أفضلُ ، إلا إذا علم ، كقول
المكبر : اللب (126) ، أكبرُ ، أى من كل شيء (٨) . وفى كلامه نظراً ، لأنه

١١٨ ج

(٢) فى ل : الزيادة الفضل .

(٤) زيد : ليست فى

(٦) إما : ليست فى س .

(٨) فى ط : من كل شيء أكبر .

(١) فى س و ق : مشتق .

(٣) فى س : ويلزم .

(٥) فى س : فيلزم .

(٧) فى ط : من ذكر المفضل عليه .

يوه . بأنْ أفعَلَ التَّفْضِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ (١) مَعَ مَنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِضَافاً إِلَى المَعْرُوفَةِ (٢) أَوْ مَعْرِفاً بِاللَّامِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، إِذْ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِضَافاً إِلَى نَكْرَةٍ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَفْضَلِ رَجُلٍ ، وَأَفْضَلِ رِجَالٍ (٣) .

قال : « وما دام مُنْكَراً اسْتَوَى فِيهِ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ ، وَالْمَفْرُودُ (٤) وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ » .

أقول : ما دام أفعَلَ التَّفْضِيلَ مُنْكَراً ، أَيْ مُسْتَعْمِلاً مَعَ مَنْ ، اسْتَوَى فِيهِ الذَّكَورُ / وَالْإِنَاثُ وَالْمَفْرُودُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدَانُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهَذَا أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، / وَالْهِنْدَانُ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالْهِنْدَاتُ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أفعَلَ التَّفْضِيلِ يَشْبَهُ أفعَلَ التَّعْجَبِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَعْنَى : المِبالِغَةِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أفعَلَ التَّعْجَبِ ، أَعْنَى ثَلَاثِيّاً مَجْرَداً لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا عَيْبٍ ، وَأفعَلَ التَّعْجَبِ لَا يُشْنَى ، وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا يُؤَنَّثُ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ ، فَكَذَلِكَ مَا يَشْبَهُهُ .

قال : « إِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ / أَنْثَ وَثْنِيٌّ وَجُمِعَ ، نَحْوُ زَيْدِ الأَفْضَلِ » (٥) .

أقول : إِذَا عُرِّفَ أفعَلَ التَّفْضِيلِ بِاللَّامِ أَنْثَ (١٢٧) وَثْنِيٌّ وَجُمِعَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ ، وَالزَّيْدَانُ الأَفْضَلَانُ ، وَالزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ (٦) ، وَهَذَا القُضْلِيُّ ، وَالْهِنْدَانُ القُضْلِيَّانِ ، وَالْهِنْدَاتُ القُضْلِيَّاتُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِسَبَبِ اللَّامِ عَنِ شِبْهِ الفِعْلِ لِأَنَّهَا مِنْ خِوَاصِّ الأَسْمَاءِ ، فَلَا جَرَمَ بِدَخْلِهِ التَّثْنِيَّةَ وَالْجَمْعَ وَالتَّأْنِيثَ (٧) .

(١) فِي لَ : يَذْكَرُ .

(٢) فِي سٍ وَتٍ : مَعْرِفَةٌ .

(٣) وَأَفْضَلُ رِجَالٍ : زِيَادَةٌ فِي طٍ .

وَفِي هـ لَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ إِضَافَةَ التَّفْضِيلِ إِلَى الرِّجَالِ لِلتَّخْصِيصِ وَهُوَ تَرْتِيبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ .

(٤) المَفْرُودُ : سَاقِطَةٌ مِنْ قٍ .

(٥) نَحْوُ زَيْدِ الأَفْضَلِ : زِيَادَةٌ فِي سٍ .

(٦) فِي سٍ : أَفْضَلُونَ .

(٧) فِي طٍ : بِدَخْلِهِ عِلَامَةُ الجَمْعِ وَالتَّثْنِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ .

قال : وإذا أضيف ساعً لهه الأمران .

أقول : وإذا أضيف أفعال التفضيل جاز فيه الأمران ، أى التسوية (١) بين المذكر والمؤنث والمفرد وغيره ، وعدم التسوية ، ويعبر عن الأمرين بالمطابقة وعدم المطابقة ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلُ الناسِ ، وأفضلا الناسِ ، والزيدون أفضلُ الناسِ ، وأفضلكم الناسِ ، وهندٌ أفضلُ النساءِ ، وقُضلى النساءِ ، والهندان أفضلُ النساءِ ، وقُضلياً النساءِ ، / والهندات أفضلُ النساءِ ، وفضلياتُ النساءِ .

١٢

أما المطابقة فلضعف شبهه بالفعل لدخول الإضافة ، وأما عدمها فلشبهه بالذى مع (مِنْ) فى ذكر المفضل عليه .

* * *

(١) فى نس : تسوية .

{ الباب الثاني : باب الفعل }

قال : باب الفعل : وهو ما صح أن (١) (128) يدخله قدّ وحروف الاستقبال ، والجوازم ، واتصل به الضمير المرفوع ، وتاء التانيث الساكنة ، نحو : / قدّ ضرب ، وسيضرب ، وسوف يَضْرِبُ ، ولم يَضْرِبْ ، وضربتُ ، وضربتُ * (٢) .

٧١ ق

أقول : لما فرغ من القسم الأول من أقسام الكلمة (٣) - أعنى الاسم - شرع في القسم الثاني ، وهو الفعل ، فعرفه ببعض خواصه المشهورة ، وإنما قدّمه على الحرف (٤) لأصلته ، لوقوعه أحد جزئي الكلام ، أعنى المسند . وسبب الاختصاص في قدّ : لأنها لتقريب الماضي من الحال ، (أر لتقليل الفعل في المستقبل) (٥) وهما لا يوجدان / إلا في الفعل ، وفي حرف (٦) الاستقبال ، والجوازم : لأنّ (٧) الاستقبال والجزم لا يوجدان أيضاً إلا في الفعل وفي الضمائر المرفوعة ، أعنى : الألف والواو والياء والتاء (٨) والنون ، في نحو (٩) : ضربا وضربوا واضربى وتضربين وضربتَ وضربن وتضربن وضربنا ، لأنها فواعل ، والفاعل لا يكون بالأصالة إلا للفعل . وفي تاء التانيث الساكنة : لأنها دليل (١٠) تانيث الفاعل ، وقد قلنا إنّ الفاعل إنما يكون بالأصالة للفعل / وإنما قيد التاء (١١) الساكنة لأنّ المتحركة (129) من خواص الاسم كطلحة (١٢) (*).

٨٢ س

١٢١ ل

- (١) صح أن : ليست في ط . (٢) وضربت : ليست في ط .
 (٣) من أقسام الكلمة : ليست في ل . (٤) في س : المعرف .
 (٥) ما بين القوسين ساقط من ق و ل . وسقط قوله : (في المستقبل) من س .
 (٦) في ط : حروف . (٧) في ل و ق و ط : أن .
 (٨) والتاء : ليست في ط و س . (٩) نحو : ليست في ق و ل .
 (١٠) في ل : دليل على . (١١) التاء : ليست في ل .
 (١٢) كطلحة : ليست في ق .

(* قال ابن يعيش : الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنه بزمان * [شرح

المفصل ٢/٧] .

{ أصناف الفعل }

قال : « وأصنائة (١) : الماضى ، المضارع ، والأمر ،
والمتعدي ، وغير المتعدى (٢) ، والمبنى للمفعول ، وأفعال
القلوب ، والأفعال (٣) الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وفِعْلا المدح
والذم ، وفِعْلا التعجب » .

أقول : كما أن الاسم كان ذا أصناف ، كذلك الفعل له أصناف ، وقد
عرفت معنى الصنف . وأصناف الفعل المذكورة فى هذا الكتاب أحد
عشر (٤) ، وستعرف كل واحد منها فى موضعه .

* * *

(١) فى من : والنهى .
(٤) فى ق : أحد عشر صنفا .

(١) فى غير ط : أصناف .
(٣) فى من ول : وأفعال .

{ ١ - الفعل الماضي }

قال : « الماضي : وهو الذي يدلُّ على حَدَثٍ في زمانٍ قبل زمانك ، نحو : ضرب » .

أقول : لما ذَكَرَ أصنافَ الفعل على طريق الإجمال شَرَعَ في ذكرها على طريق التَّفصِيل ، مع رعاية ترتيب السابق في اللاحق . فابتدأ بالماضي الذي هو أول الأصناف ، وعرّفه بأنه الفعل الذي يدلُّ على حدثٍ ، أي على (١) معنى واقع في زمان قبل زمانك ، نحو : (ضرب) ، فإنه يدلُّ على ضرب واقع (٢) في الزمان الماضي .

قال : وهو (٣) مبنى على الفتح ، إلا إذا اعترض عليه (٤) ما يوجبُ سكوته أو ضمّه .

أقول : الماضي مبنى على الفتح ، أمّا البناء فلعدم احتياجه إلى الإعراب ، وأمّا الحركة فلوقوعه موقع (130) الاسم ، نحو : زيدٌ ضرب ، فإنه في معنى زيدٌ ضاربٌ ، / (٥) / وأمّا (٦) الفتح فلخفته إلا إذا اعترض عليه (٧) شيءٌ يوجبُ ذلك الشيء سكونَ آخر (٨) الماضي كالضمير المرفوع المتحرك (٩) نحو : ضربتُ ، أو يوجبُ ضمّه كالواو في نحو (١٠) : ضربوا ، فإنه حينئذٍ يُبنى على السكون أو الضم ؛ أما السكون فللكراهية (١١) توالي الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة ، فإنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، بخلاف المفعول ، فإنه كالمفصل ، ولذلك لم يغيّرْ ما قبله ، نحو : ضربك ، وأمّا الضمُّ فلمجانسة الواو .

(١) على : ليست في س . (٢) في س و ق : وقع .

(٣) في س : وهي . (٤) عليه : ليست في ق .

(٥) في ق : (قلنا سبه الاسم من حيث وقوعه موقعه مثل : مرتت برجل ضارب وضرب)

(٦) أمّا = ليست في س . (٧) عليه : ليست في س و ق .

(٨) آخر : زيادة في ط . (٩) في ل : المتصل وفي س و ق : المتحركة

(١٠) نحو : ليست في ق و س . (١١) في ق : فللكراهتهم .

(٢ - الفعل المضارع)

قال : د والمضارع : وهو ما اعتقب في صدره إحدى الزوائد الأربع ، نحو : يَفْعَل ، وتَفْعَل ، وأفْعَل ، وتَفْعَلُ .

أقول : لما فرغ من الصنف الأول من أصناف الفعل ، شرع في الصنف الثاني ، أعنى المضارع ، وهو الفعل الذي وجد في أوله إحدى الزوائد الأربع ، من الياء ، نحو : يَفْعَل ، أو التاء ، نحو : تَفْعَل ، أو الهمزة ، نحو : أفْعَل ، أو النون ، نحو : نَفْعَل .

وتسمى هذه الحروف حروف المضارعة ، أي المشابهة ؛ لأن الفعل بسببها يشبه الاسم ، كما سيجيء . ولذلك ^(١) يسمى مضارعاً ^(٢) (١٣١) . وإنما اقتصت الزيادة بهذه الحروف ؛ لأن هذه الحروف ^(٣) بعضها من حروف اللين وهي الياء ، وبعضها قريب المخرج / منها وهي الهمزة ، فإنها قريب المخرج من الألف ، وبعضها تبدل منها وهي التاء لأنها تبدل من الواو ^(٤) نحو تراث في وراث ^(٥) بمعنى الميراث ، وبعضها يشبهها في سهولة التلغظ وهي التون فإن غنتها تشبه حروف اللين .

واعلم أن الاعتقاب والتعاقب بين الشبثين أن يجيء أحدهما عقيب الآخر ، فمعناها في الحروف أن لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ، ولا وجود أكثر من واحد منها ، والزوائد الأربع ^(٦) كذلك ، فإن المضارع لا يجوز أن يخلو ^(٧) عنها / ولا أن ^(٨) يجتمع فيه أكثر من واحدة منها / .

ل ١٢٣

س ٨٤
ق ٧٣

(١) في س : وكذلك .

(٢) في س : مضارعاً أي مشابهاً .

(٣) هذه الحروف : زيادة في ط .

(٤) في س : وبعضها تبدل منها من الواو وهي التاء لأنها تبدل من الواو .

(٥) في ل : يوراث . وفي ق : وراث .

(٦) الأربع : ليست في ط .

(٧) أن يخلو : ساقطه من ق .

(٨) أن : جاءت في س بعد يجتمع (سهواً) .

/ قال : ويشترك في المضارع : الحاضر والمستقبل ، إلا إذا دخله اللام أو سوف .

أقول : يشترك في المضارع الحاضر والمستقبل . أي يصلح كليهما نحو : بفعل زيد ، فإنه يحتمل أن يفعل الآن أو غداً . إلا إذا دخل المضارع لام الابتداء . فإن يختص (حيثئذ) بالحاضر نحو « زيد ليقوم » أي الآن ، أو دخله سوف (132) فإنه حيثئذ يختص بالمستقبل . نحو : سوف يقوم . وكذا إذا دخله السين نحو زيد سيقوم . وإنما لم يذكرها استثناءً بأختها عنها . وهذا المعنى ، أعنى العموم والتخصيص ، هو الذي يضارع المضارع . (أي يشبه) الاسم بسببهما ، فإن الاسم أيضاً يحتمل العموم والتخصيص كرجل والرجل .

قال : « وَيُعْرَبُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ » .

أقول : إنما أعرب المضارع لأنه مشابه الاسم كما مر ، وإنما دخل فيه الجزم ليكون عوضاً عن الجر في الأسماء .

(رفع المضارع)

قال : « وارتفاعه بعامل معنوي (١) ، وهو وقوعه موقع الاسم ، نحو : زيد يضرب » .

أقول : وارتفاع المضارع بعامل معنوي . وهو وقوع المضارع (في) موقع الاسم نحو « زيد يضرب » فإنه في معنى زيد ضارب ، فوقوع يضرب (٢) في موقع ضارب عامل فيه وهو أمر معنوي .

(١) في ل و ط : بمعنى .

(٢) في : ليس في ط .

(٣) ما بين التوسين ليس في س .

(نصب المضارع)

قال : « وانتصابه بأربعة أحرف ، نحو : أن يخرج ، ولن يضرب ، وكى بكرم^(١) ، وإذن يذهب »

أقول : وانتصاب المضارع بأربعة أحرف : الأول : أن وهي^(٢) لا تخرج^(٣) من أن يكون ما^(٤) قبلها فعل علم أو ظن أو غيرهما ، فإن كان (133) غيرهما تكون ناصبة ، نحو : أريد أن يخرج زيد

وإن كان فعل العلم فليست بناصبة بل مخففة من الثقيلة^(٥) ، نحو : « علمت أن سيقوم زيد » برفع يقوم وزيادة السين للفرق .

وإن كان فعل الظن جاز الوجهان ، نحو : ظننت أن يقوم بالنصب ، وأن سيقوم بالرفع .

والثاني : « لن » نحو لن يضرب زيد . [ومعنى « لن » لنفى الاستقبال ، ولهذا لا يُستعمل / إلا مع الفعل / المستقبل]^(٦) / والثالث « كى » ، نحو : جئتك كى تكرمنى .

٤٧ ق
١٢٥ ل
٨٥ س

والرابع « إذن » وهي إنما تنصب المضارع^(٧) بشرطين : الأول : أن لا يكون^(٨) ما بعدها معتمداً على ما قبلها ، أى لا يكون بينهما تعلق .

والثاني : أن يكون مدخولها مستقبلاً : نحو إذن يذهب .

فإن فقد الشرطان أو أحدهما لا تنصب

(٢) فى ل : وهو .
(٤) ما : ليست فى ل و ق .
(٦) ما بين القوسين ليس فى س .
(٨) فى س : أن يكون (سهو) .

(١) فى ل : وكى يضرب .
(٣) فى س : لا تخرج .
(٥) فى س ول : المثقلة .
(٧) المضارع ليس فى ط و ل .

أما انتفاء الأول ، فتحو قولك لمن قال : « آتيك » « أنا » (١) إذن
أكرمك » فإن أكرمك متعلق بما قبله لأنه خبره (٢)

وأما انتفاء الثاني فنحو قولك لمن حدثك : « إذن أظنك كاذبا » فإنه
للحال .

وأما انتفاؤها فنحو قولك له : أنا إذن أظنك كاذبا (٣) .

قال : « وَيُنصَبُ بِإِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ : وَهِيَ (٤) : حَتَّى ،
وَاللَّامُ ، « أَوْ » بِمَعْنَى (١٣٤) إِلَى ، وَوَاوُ الْجَمْعِ ، وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ
الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ : وَهِيَ (٥) : الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّقْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ،
وَالتَّمْنَى ، وَالْعَرَضُ . نَحْوُ : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، وَجِئْتُكَ لِتَكْرِمَنِي ،
وَلَا لَزِمْنَاكَ أَوْ تَعْطِينِي حَتَّى ، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، وَإِيَّتِي
فَأَكْرِمَكَ ، « وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي » (٦) ، وَمَا تَأْتِينَا
فَتَحَدِّثْنَا ، وَهَلْ أَسْأَلُكَ فَتَجِيبَنِي ؟ وَلِيَّتَنِي عِنْدَكَ فَأَفُوزَ (قَوْزًا عَظِيمًا)
(٧) ، وَأَلَا تَنْزِلُ بِنَا فَتَصِيبَ خَيْرًا » .

أقول : يُنصَبُ المضارع بإضمار (أَنْ) بعد الحروف المذكورة . أما بعد
حتى / واللأم فلأنهما حرفا جر فيجب أن يُضمر (أَنْ) بعدهما حتى
يصير (٨) ما بعدهما في تأويل الاسم المفرد (٩) : فإن حرف الجر لا
يدخل على الأفعال . وأما بعد أو فلأنها بمعنى حرف الجر أيضا ، أعنى :
إلى ، فالتقدير : سرت (١٠) حتى أن أدخلها ، ولأن تكرمني ، وإلى أن

(١) أنا لست في س .

(٢) في ل : لأنه جسه ، وفي س : لأنه خبر أنا .

(٣) ذكر السيوطي أن نصب « إذن » للمضارع ثلاثة شروط : أحدهما كونه مستقبلا ،
ثانيها : أن يلبها المضارع وأجاز بعضهم الفصل بالقسم أو النداء أو الظرف ، ثالثها : أن
تكون مصدرية فلا تنصب متأخرة . (انظر مع الهوامع ج ٤ ص ١٠٥ وما بعدها)

(٤) هي : زيادة في س .

(٦) الآية ٨١ من طه .

(٥) هي : ليست في س .

(٨) حتى تصير : ليست في س .

(٧) فوزا عظيما : زيادة في ط .

(١٠) سرت : زيادة في ط .

(٩) المفرد : زيادة في ط .

تمطينى حتى ، أى سرت (١) حتى دخولى إياها (٢) ، وإكرامك إياى ،
والى إعطائك حتى .

وأما بعد الواو والفاء فلأن ما قبلهما فى غير النفى (٣) إنشاء ، وما
بعدهما إخبار ، وعطف الإخبار على الإنشاء غير (135) مناسب (٤) ،
فيجب أن يؤوك ما قبلهما بما هو فى معناه ، وحينئذ يصير المعطوف عليه
بالضرورة اسما (٥) / كما سيتحقق (٦) عند بيان معنى الأمثلة ، فيلزم
أن يجعل المعطوف ، أعنى (المضارع / أيضا (٧) فى تأويل الاسم ،
وذلك لا (٨) يمكن إلا بإضمار أن .

س ٨٦
ن ٧٥

، أما فى النفى فلحملة على النهى لأنها أخوان ، فالتقدير ، وأن
تشرّب اللبن ، فإن أكرمك ، فإن جعل ، فإن تحدثنا (٩) فإن تحببني ، فإن
أفوز ، فإن تصيب . والمعنى : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن (١٠)
وليكن إتيانك منكم فإكرام منى ، ولا يكن طفيان منكم فحلول غضب منى ،
ولم يكن منك إتيان ، فحديث (١١) منا ، أى لو تأتينا لتحدثنا ، ولما لم
تأتينا فكيف تحدثنا . وهل يكون / سؤال منى فإجابة منك (١٢) ؛ وليت
لى عندك حصولاً قفوزاً ، وألا نزول لك بنا فإصابة خير منى (١٣) .
واعلم أن النصب بإضمار أن بعد الواو والفاء مشروط بشرطين :

ل ١٢٧

أحدهما مشترك ، والآخر مختص . أمّا المشترك : فهو أن يكون
ما قبل الواو والفاء أحد الأمور الستة المذكورة فى الكتاب ،
وأما المختص (136) بالواو : فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها ،

(٢) إياها ، ليست فى س ، وق .

(٤) فى س : غير جائز ، أى غير مناسب .

(٦) فى ط : كما يتحقق .

(٨) لا : ليست فى س .

(١١) فى ط : فتحدث .

(١٣) فى ط : منا .

(١) سرت ، ليست فى س .

(٣) فى ل : المنفى .

(٥) فى ط : اسما بالضرورة .

(٧) أيضا : ليست فى س .

(٩) فإن تحدثنا : سقطت من س .

(١٠) فى س : مع شرب .

(١٢) منك : ليست فى س .

وأما المختص^(١) بالفاء فسببية ما قبلها لما بعدها . والمصنف خلط أمثلة
الواو والفاء اعتماداً على فهم^(٢) المتعلم ، فإن كل مثال بالواو يجوز أن
يقرأ بالفاء وبالعكس . واعلم أن هذه المواضع^(٣) تستدعي زيادة تحقيق ،
ولكن هذا مختصراً لا يسع ذلك .

* * *

(١) في س : والمختص .

(٢) فهم : ليست في س .

(٣) في ط : هنا الموضع .

{ جزم المضارع }

قال : « والمجزأه بخمسة أحرف ، نحو : لم يخرج ، ولما حضر ،
ولبضرِبُ ، ولا تفعل ، وإن تكرمنى أكرمك ، وتسعة أسماء متضمنة
بمعنى إن ، وهى : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَيْنَ ، وَأَنْتَى ، ومتى ، وحيثما ،
وأينما ، ومهنا ، نحو : من يكرمنى أكرمه ؛ وعليه فقيس . »

أقول : المجزأ المضارع إما بالحروف ، وإما ^(١) بالأسماء . والحروف
الجازمة / خمسة : أربعة منها تجزم فعلاً واحداً وهى لم ، ولما ، ولام
الأمر ، ولا الناهية ، وواحدة ^(٢) تجزم فعلين وهى : إن الشرطية . ٨٧ س

والأسماء الجازمة هى التسعة / المذكورة ، وهى إنما (تجزم / فعلين
لأنها متضمنة بمعنى إن الشرطية ^(٣) ، فإن قولنا مَنْ يكرمنى أكرمه ،
فى معنى : إن يكرمنى هو أكرمه أنا ^(٤) ، فتجزم فعلين كما ^(٥)
تجزمهما (137) إن ، والمذكورة من الأمثلة ظاهرة والبواقي : ما تصنع
أصنع ، وأبأ تضرب أضرب ، وأين تكن أكن ، وأنتى تجلس أجلس ،
ومتى تقعد أتعذ ، وحيثما تذهب أذهب ، وإذ ما ^(٦) تفعل أفعل ،
ومهما تضحك أضحك .

وأصل مهما « ما » زيدت عليه ما للتأكيد فصار : ما ما ، ثم أبدلت
الألف هاءً لتحسين اللفظ فصار « مهما » ^(٧) .

قال : « وينجزم بإن مضمرة فى جواب الأشياء الستة التى
تجيبُ بالفاء إلا النفى منها ^(٨) نحو : إئتنى أكرمك ، وعليه
فقيس . »

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------------|
| (١) فى غير ط : أو . | (٢) فى ل : وواحد عنها . |
| (٣) الشرطية : زيادة فى ط . | (٤) فى ل : إن تكرمنى أكرمك أنا . |
| (٥) ما بين القوسين ساقط من س . | (٦) فى س : وإذ تفعل . |
| (٧) فصارمهما : زيادة فى ط . | (٨) منها : زيادة فى ق . |

أقول : وينجزم المضارع أيضاً ^(١) بيان الشرطية حال كونها مضمرة في جواب الأشياء الستة التي تجيء في جوابها الفاء ، أعني : الأمر والنهي والاستفهام والعرض ، إلا النفي منها ^(٢) ، فإن « إن » لا تضمر بعده . والأمثلة نحو « إئتني أكرمك » أي : إئتني ، فإنك إن تأتني أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنة ، أي : لا تكفر فإنك إن لا تكفر تدخل الجنة ، و « أين بيتك أزرُك » أي : أين بيتك فإنني إن أعرف بيتك أزرُك ، وليت لي مالا أنفقهُ « أي ليت لي مالا فإنني / إن يحصل لي ^(٣) مال (138) أنفقهُ » و « ألا تنزل بنا ^(٤) تصبُ خيراً ، أي : ألا تنزل فإنك إن تنزل تصبُ خيراً وإنما أضرت « إن » بعد المذكورات لأن كلاً منها يدل على أن الجزء الثاني مشروط بالأول ، فيدل على أن ^(٥) هناك شرطاً مقدراً ، بخلاف النفي ، فإن مدخوله قطع ، فلا يدل على تعليق ما بعده بشيء ، فلا يصير دليلاً على تقدير الشرط .

{ الأفعال الخمسة }

قال : « ويلحقه بعد ألف الضمير وواوهِ ويائه نونٌ (عوضاً عن الحركة) ^(٦) نحو : يضربان ، وتضربان ^(٧) ، ويضربون ، وتضربون وذلك في / الرفع دون ^(٨) النصب والجزم » .

أقول : يلحق المضارع بعد ألف الضمير وواوهِ ويائه (نونٌ) عوضاً ^{٨٨} عن الحركة / في المفرد ، وتكون مكسورة في التثنية ، ومفتوحة في الجمع . قياساً على تثنية الأسماء وجمعها

وحوق النون إنما يكون في الرفع ، ويحذف في النصب والجزم (أما في الجزم فلكونها عوضاً عما يحذف فيه ، أعني الحركة) ^(٩) وأما في النصب فللحمل على الجزم ، فإن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما أن النصب محمول على الجر في الأسماء كذلك يُحمل على ما هو بدل الجر في الأفعال .

(٢) في ل : إلا النفي ليس منها

(٤) بتا : ليست في ل .

(٦) ما بين القوسين ليس في س .

(٨) في س و ق : ويحذف .

(١) أيضاً : ليست في س .

(٣) لي : ليست في ل .

(٥) أن : ساكنة من س .

(٧) وتضربان : زيادة في ط .

(٩) ما بين القوسين ليست في ل .

{ الصنف الثالث : فعل الأمر }

قال : « والأمر ما يؤمر » (139) به الفاعل المخاطب ، على
مثال : افعل نحو : ضَع ، وضارب ، ودَحْرَج . وغيره باللام
نحو : ليضرب زيد ، ولتضرب أنت ، ولأضرب أنا ، وليضرب
زيد ، ولأضرب أنا .

١٣٠ ل

/ أقول : لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث ، أعنى
الأمر ، وهو الفعل الذي يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال
افعل نحو : ضَع ، من تَضَع ، وضارب ، من تُضارب ، ودَحْرَج من
تدَحْرَج ، أو يؤمر غير الفاعل المخاطب باللام سواء كان المأمور به غير
فاعل نحو : ليضرب زيد ، ولتضرب أنت ، ولأضرب أنا ، على البناء
المجهول في الكل . أو فاعلاً ، نحو : ليضرب زيد ، ولأضرب أنا ، على
البناء للمعلوم فيهما .

والأول يسمى أمر المخاطب ، والثاني أمر الغائب .

ومعنى مثال افعل أن يُحذف حرف (١) المضارعة ويُجعل الباقي
كالمجزوم على وجه يمكن التلغظ به (٢) ، بأن يكون ما بعد حرف (٣)
المضارعة متحركاً ، أو يزداد في أوله همزة مفتوحة إن كان من باب
الأفعال ، أو مكسورة إن كان من غيره ، إلا إذا (٤) كان عين فعله
مضموماً ، فإن الهمزة (140) تُضم (حينئذ) كما عرفت كل ذلك في
/ التصريف . ويكون متضمناً لعنى افعل ، نحو : ضَع فإن معناه افعل
الوضع ، وضارب ، أي (٥) : أفعل المضاربة ، ودَحْرَج : أي (٦) افعل
الدرجة ، واضرب : أي (٧) : افعل الضرب ، ولذلك خص المثال بإفعل .

٨٩ س

* * *

(٢) به : ليست في س .

(٤) في س و ق : إن .

(٧) أي ليست في ل .

(١) في ل : حروف .

(٣) في ل : حروف .

(٥ ، ٦) أي : ليست في ل .

{ الصنف الرابع والخامس }

{ الفعل المتعدى وغير المتعدى }

قال : « المتعدى / وغير المتعدى : فالمتعدى ما كان له
مفعول به . ويتعدى إلى مفعول (١) واحد كضربت زيدا / ، أو
إلى اثنين نحو كسوته جهة ، وعلمته فاضلاً ، أو إلى ثلاثة ،
نحو : أعلمت زيدا عمراً خيراً الناس . وغير المتعدى ما يختص
بالفاعل كقولك (٢) : ذهباً زيداً . »

أقول : لما فرغ من الصنف الثالث شرع في الصنف الرابع والخامس ،
أعنى المتعدى وغير المتعدى ، ولفظ الكتاب واضح ، وإنما مثل في
المتعدى إلى اثنين بمثالين : لأن المتعدى إلى مفعولين قسماً : قسم يدخل
على (٣) المبتدأ والخبر ، ويعبر عنه بأن مفعوله الثاني عبارة عن الأول ،
نحو : علمت زيدا فاضلاً ، فإن الأصل : زيداً فاضلاً ، والفاضل نفس زيد .
وقسم ليس كذلك نحو كسوتُ زيداً جهةً فإن زيدا و جهةً ليسا بمبتدأ
وخبر (١٤١) ، إذ الجهة غير زيد ، فأتى لكل قسم بمثال .

قال : « وللتعدية (٤) ثلاثة أسباب : الهمزة ، وتشقيط
العين (٥) وحرف الجر نحو أذهبته ، ولرحمته ، وخرجت به . »

أقول : التعدية جعلُ الشيء متعدياً ، وذلك الشيء قد يكون لازماً
فيجعل متعدياً إلى مفعول واحد ، كالأمثلة المذكورة : فإن كل ذلك (٦)
من ذهب وقرح وخرج لازم ، وقد صار (٧) بالهمزة والتشديد والياء
متعدياً إلى مفعول واحد ، وقد يكون متعدياً إلى واحد فيجعل متعدياً
إلى اثنين ، نحو : علمته القرآن ، فإن علم بمعنى عرف ، متعدى إلى مفعول
واحد / وبالتشديد صار متعدياً إلى اثنين . وقد / يكون متعدياً إلى
اثنين فيجعل متعدياً إلى ثلاثة ، نحو : أعلمت زيدا عمراً فاضلاً (٨) ،
فإن علم المتعدى إلى مفعولين قد صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة .

(١) مفعول : زيادة في ط . (٢) كقولك : زيادة في ط ، وفي غيرها : كذهب .

(٣) على : زيادة في ط . (٤) في س : وللتعدى .

(٥) في غير ل : الحشو . (٦) ذلك : ليست في س و ق و ل .

(٧) في س : وصار . (٨) في ط : عمراً خيراً الناس .

{ الصنف السادس : الفعل المبني للمفعول }

قال : « والمبنى للمفعول هو فعل ما لم يُسمَّ فاعله ، ويسندُ إلى المفعول به ، إلا إذا كان الثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت وإلى المصدر والظرفين ، نحو ضُربَ زيدٌ ، ومُرِّ بهمرو ، وسيرَ سيرٌ (142) شديدٌ ، وسيرَ يومٌ كذا ، وسيرَ فرسخان » .

٧٩ ق

أقول : لما فرغ من الصنف الرابع والخامس شرع في الصنف / السادس ، أعني المبني للمفعول . وهو فعل المفعول (الذي لم يسمَّ فاعله) (١) ، أي فعلٌ أسند إلى مفعول لم يسمَّ فاعل ذلك المفعول . وترك التسمية قد يكون للجَهْل بالفاعل ، أو لتعظيمه ، أو لتحقيره مع قصد الاختصار .

وشروطه في الماضي : أن يُكسَرَ ما قبل آخره ويضمَّ أوله فقط ، إن لم يكن (في أوله) (٢) همزة ولا تاء ، ومع الثالث إن كانت همزة ، ومع الثاني إن كانت تاء .

وفي المضارع : أن يضمَّ أوله ويُفتح ما قبل آخره ؛ لنلا يلتبس بناؤه بغيره (٣) ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُضَمَّ الْأَوَّلُ فِي الْمَاضِي لَمْ يَحْصُلِ الْفَرْقُ فِي بَابِ عَلِمَ ، (إذ يلتبس المبني للمفعول منه بالمبني للفاعل) (٤) ولو لم يُكسَرَ ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب أكرم ، إذ يلتبس بالمتكلم المبني للمفعول / من مضارعه ، فَإِنَّهُ لَا اعْتِمَادَ عَلَى حَرَكَةِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهَا تَزُولُ فِي الْوَقْفِ ، وَلَوْ لَمْ يُضَمَّ الثَّلَاثُ فِيمَا أَوْلَهُ الْهَمْزَةُ نَحْوَ « اسْتَخْرِجْ » لَا لَتَبَسَ (143) بِالْأَمْرِ عِنْدَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ نَحْوَ اسْتَخْرِجْ ، وَلَوْ لَمْ يُضَمَّ الثَّانِي فِيمَا أَوْلَهُ التَّاءُ ، نَحْوَ : تَعَلَّمَ ، وَتَجَوَّهَلْ ، لِالْتِبَاسِ بِمُضَارِعِ بَابِ التَّفْعِيلِ

١٣٣ ج

(١) ما بين القوسين ليس في س ول .

(٢) ما بين القوسين : ليس في س و ق ، أما في س : فيه .

(٣) في س : بالغير .

(٤) ما بين القوسين : زيادة في ط .

والمفاعلة . (ولو لم يُضَمَّ الأوَّلُ في المضارع لم يحصل الفرق في باب يُعَلِّمُ) (١) ولو لم يُفْتَحْ ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب يُكْرَمُ .

ويُسْتَدُّ فعلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله إلى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضرب زيد . أو مع الواسطة نحو / مرُّ بعمرٍو . إلا إذا كان ذلك المفعولُ به المفعول الثاني في باب علمت . أي في باب (٢) أفعال القلوب . فإنه لا يسند إليه . فلا يقال في علمتُ زيداً فاضلاً : علم فاضلٌ زيداً ؛ لأنَّ المفعول الثاني في أفعال القلوب مستدٌّ إلى الأوَّل . فلو أقيم مقامَ الفاعل صار مستنداً إليه . والشئ الواحد لا يكون مستنداً ومستنداً إليه في حالة واحدة . ويُعلم من ذلك أنه لا يجوز أيضاً (٣) إسنادُه إلى المفعول الثالث في باب أعلمتُ ؛ لأنه في الحقيقة هو الثاني في باب علمتُ . وإنما قيَّد بالثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت ؛ لأنه يجوز أن / يُسند إلى الأوَّل (144) في باب علمت . وإليه (٤) وإلى الثاني في باب أعلمت . لأنَّ الأوَّل في باب علمتُ . والثاني في باب أعلمت مستدٌّ إليهما أيضاً (٥) . وإذا أقيم مقامَ الفاعل يكونان / مستنداً إليهما أيضاً . والأوَّل في باب أعلمت ليس مستنداً (٦) ولا مستنداً إليه . وإذا أقيم مقامَ الفاعل يصير مستنداً إليه . ولا امتناع في شيء من ذلك . وإنما قيَّد بالثاني في باب علمت احترازاً من الثاني في غيره . مما لا يكون مفعوله الثاني عبارةً عن الأوَّل . نحو : أعطيتُ زيداً درهماً . فإنه يجوز أن يُقال : أعطى درهمٌ زيداً . وأعطى زيدٌ درهماً ؛ لأنَّ مفعولي أعطيت ليسا مبتدأ وخبر . فلا يكون ثانيهما مستنداً إلى الأوَّل فلا يلزم محذور . (لكنَّ المفعول الأوَّل أوَّل من الثاني لأنَّ الأوَّل أخذ - أعنى زيداً - والثاني مأخوذاً أعنى درهماً) (٧) . ويسند أيضاً إلى المصدر نحو سير / سيرٌ

(٢) باب : زيادة في ل .

(٤) وإليه : ليست في س .

(٦) في غير ل : بمسند .

(١) ما بين القوسين : ليس في س .

(٣) أيضاً : ليست في ل .

(٥) أيضاً : زيادة في ط .

(٧) ما بين القوسين زيادة في ط .

شديد (١) ، وإنما وصف المصدر ليعلم أنه لا يجوز إقامة المصدر
التأكيدي مقام الفاعل من غير وصف ؛ إذ لا فائدة في ذلك ؛ لأن الفعل
بدل وحده على ما يدل عليه المصدر (145) التأكيدي

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ينبتى (٢) أن يفيد فائدة متجددة .
وُسند أيضاً إلى الطرفين ، أعنى ظرف الزمان ، نحو : سير يوم كذا ،
وظرف المكان ، نحو : سير فرسخان .

ل ١٣٥ / واعلم أنه لا يجوز إقامة المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل ،
وأنه إذا وجد المفعول به في الكلام لا يجوز أن يقام غيره مقام الفاعل .

* * *

(١) في ل : سهراً شديداً .

(٢) في س : يقتضى .

{ الصنف السابع : أفعال القلوب }

قال : « أفعال القلوب وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلصت ، وزعمت وعلمت ^(١) ووجدت ، ورأيت . تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما على المفعولية : نحو : ظننت زيدا مقيماً .

أقول : لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع أعني أفعال القلوب . وهي سبعة أفعال تدلُّ على شكٍّ أو يقين ، ثلاثة منها للشك وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلصت . وثلاثة لليقين وهي : علمت ، ورأيت ووجدت . وواحد منها مشترك أي يُستعمل تارةً للشك ، وأخرى لليقين ^(٢) وهي : زعمت .

وإنما سُميت أفعال القلوب لكونها عبارةً عن الإدراك المتعلق بالقلب .
والباقي (146) ظاهر .

قال : « وحسبت وخلصت : لازمان لذلك دونَ الباقية ، فإنك / تقول : ^{٨١} ظننته ، أي اتهمته ، وعلمته أي عرفته ، وزعمت ذلك أي قلته ، ورأيت أي أبصرته ^(٣) ، ووجدت الضالة أي صادفتها » .

أقول : وحسبت وخلصت : لازمان للدخول على المبتدأ والخبر ، ونصبهما على المفعولية دون الخمسة الباقية ، فإن كلاً منها قد يستعمل / بمعنى فعلٍ متعدٍ إلى واحدٍ ، نحو : ظننته ^(٤) ، إذ ظننت . قد يكون من الظننة بكسر الظاء بمعنى التهمة وهي لا تستدعي إلا مفعولاً ^(٥) واحداً ، وكذا العلم بمعنى المعرفة ، والزعم بمعنى القول ، والرؤية بمعنى الإبصار ، والوجدان بمعنى المصادفة أي الإصابة ، والأمثلة ظاهرة .

(٢) وأخرى لليقين : سقطت من سن

(٤) نحو : ظننته : زيادة في ط .

(١) وعلمت : ليست في سن .

(٣) في ط : بصرته .

(٥) مفعولاً : ليست في ل .

١٣٣ س قال : د ومن شأنها جواز الإلغاء متوسطة / ومتأخرة ، نحو
: زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، وزيدٌ مقيمٌ ظننتُ . أو التعليق : نحو
علمتُ لزيدٌ منطلق ، وعلمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو ، وأيهم في
الدار ، وما زيدٌ منطلق .

أقول : ومن شأن أفعال القلوب ، أي من خصائصها جواز الإلغاء ،
وهو إبطال علاقة المفعوليه لفظاً ومعنى بينها وبين مفعوليهما (147) حال
كون تلك الأفعال متوسطة بين المفعولين ، نحو : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، أو
متأخرة عنهما ، نحو : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ ؛ وذلك لأن هذه الأفعال بتقديم
أحد مفعوليهما أو كليهما عليها ، يَضْعَفُ عملها ، مع أن مفعوليهما كلامٌ
تامٌ بدون عملها فيهما ، وبذلك يحصل ما هو الغرض منها ، فيجوز
الإلغاء لذلك ، والإعمال لكونها أفعال . والأفعال لقوة عملها لا تُمنع من
العمل بتقديم مفعولها عليها . ومن شأنها أيضاً التعليق : وهو إبطال
العلاقة المفعولية / بينها وبين مفعوليهما لفظاً لا معنى ، وذلك إذا وقعت
قبل لام الابتداء ، نحو : علمتُ لزيدٌ منطلق ، أو قبل حرف الاستفهام ،
نحو : علمتُ أزيدٌ عندك ، أم عمرو ، أو قبل اسم الاستفهام ، نحو :
علمتُ أيهم في الدار ، أو قبل حرف النفي ، نحو : علمتُ ما زيدٌ
بمنطلق^(١) . وإنما يبطل التعليق اللفظي قبل هذه الكلمات ؛ لأنها تستحق
صدر الكلام ، فلو أُعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها ، ولم
يبطل التعليق المعنوي ؛ لأن هذه الأفعال / واقعة (148) على ما^(٢)
بعد هذه الكلمات في المعنى .

* * *

(٢) في س : لا .

(١) في غير ل : منطلق .

{ الصنف الثامن : الأفعال الناقصة }

قال : « الأفعال الناقصة : وهي : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وما زال ، وما برح ، وما فتى ، وما انفك ، وما دام ، وليس : ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : كان زيد منطلقا » .

أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن ، أعنى الأفعال / الناقصة ، وهي أفعالٌ وضعت لتقرير الفاعل على صفة ، والمذكورة منها في الكتاب ثلاثة عشر (١) . وهي تدخل على المبتدأ والخبر كأفعال القلوب ، إلا أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، كما تقدم . وإنما سميت أفعالاً ناقصة لنقصانها عن سائر الأفعال ، لأنها لا تتم كلاماً مع / فاعلها ، بل تحتاج إلى الخبر نحو « كان زيد قائماً » ، فإن « كان » يدل على تقرير الفاعل ، أعنى زيدا ، على صفة وهي القيام .

قال : و « كان » تكون ناقصة وتامة ، نحو : كان الأمر ، أى وقع ، وزائداً : نحو : ما كان أحسن زيدا . (ومضمرها فيها ضمير الشأن : نحو : كان زيداً منطلقاً أى كان الشأن زيد منطلقاً) (٢) .

(149) أقول : لما عدت الأفعال الناقصة شرع في بيان معانيها ولم يبين غير معنى كان لأنه أصل الباب ، ولذلك يسمى المرفوع في هذا الباب اسم كان ، والمنصوب خبر كان .

(١) ذكر النحويون من هذه الأفعال بالإضافة إلى ما سبق : أض ، وغدا ، وراح ، ورجع ، واستحال ، وعاد ، وقعد ، وراح ، وارتد ، وتحرك ، وهي بمعنى صار : تقول : أض الطفل شاهاً . وغدت الطير بهطاناً ، وراحت خصاصاً ، وعاد الطين فخاراً ، واستحالت النار تراباً ، وارتد يعقوب بصيراً ، وقعد الذئب وحشاً ، وراح الغلام شاهاً ، وتحول الماء ثلجاً ، انظر الأشعري ، وجمع الهوامع .

(٢) ما بين القوسين غير مرجود في س : وهو نى ل : أى الشأن فقط دون كان ، زيد منطلق .

و « كان » تكون على أربعة أضرب : لأنها تكون ناقصة : أى تدل
على ثبوت خبرها لاسمها فى الزمان الماضى : إما دائماً نحو : كان الله
قادراً ، وإما منقطعاً ، نحو : كان الفقير ذا مال .

وتامة : أى غير محتاجة إلى الخبر نحو : « كان الأمر » أى وقع
الأمر . وزائدة أى غير محتاج إليها نحو : ما كان أحسن زيدا .

ومضراً فيها ضمير الشأن ، نحو : كان زيد منطلقاً : فإن اسم كان
هذه (١) ضمير . أى ضمير يعود إلى الشأن ، وزيد مبتدأ ومنطلق خبره ،
والجملة خبر كان ، والتقدير : كان الشأن زيداً منطلقاً . وهذا القسم من
أقسام الناقصة أيضاً إلا أنها مختصة بكون اسمها ضمير الشأن /
وخبرها جملة .

١٣٩ ج

« صار » / للانتقال من حال إلى حال : إما بحسب (٢) العوارض ،
نحو : صار زيد غنياً ، أو بحسب الذات ، نحو : صار الطين خرفاً .

٨٣ ق

وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظلّ ويات (150) للدلالة على اقتران
/ مضمون جملة بأوقاتها ، أعنى : الصباح ، والمساء ، والضحى ،
والظلول ، والبيتوتة ، نحو : أصبح زيدٌ ، مكرراً المعنى تكرير زيد
بالصباح . وكذا البواقي (*) .

٩٥ س

(١) هذه : ليست فى ط . (٢) فى ل : إما بعوارض .

(٥) قال الزمخشري : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ : أحدها : أن يبنى
مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان .
والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة
يُسكتُ على مرفوعها . قال عبد الواحد بن أسامة :

ومن فعلاى أنتى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى بجليدها

والثالث : أن يكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنياً . وأسى أميراً ...

وظل ويات على معنيين : أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتتين الخاصين على طريقة
كان . والثانى : كيتوتتها بمعنى صار . ومنه قوله تعالى : ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى
ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ﴾ (النحل) [المنصل من ٢٦٦ / ٢٦٧] .

وما زال وما يرح وما فتى . و « ما انفك » للدلالة على استمرار
ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صلح الفاعل لقبول ذلك الخبر ، نحو : « ما
زال زيدُ أميراً » المعنى ثبوت إمارته من زمان صلح الفاعل لقبولها إلى
حين هذا القول .

و « ما دام » لتوقيت أمرٍ بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، نحو اجلس مادام
زيدُ جالساً ، فإن جلوس المخاطب موقتٌ (١) بمدة ثبوت جلوس زيد (٢) .
و « ليس » لنفي الحال ، نحو : ليس زيدٌ قائماً (٣) .

قال : « ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها ، إلا ما
فى أوكد « ما » ، فإنه لا يتقدم عليه معموله ، ولكن يتقدم
على اسمه بحسب » .

أقول : ويجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها ، نحو : كان
منطلقاً زيدٌ ، وعلى نفسها (٤) ، نحو : منطلقاً كان زيدٌ ، وذلك لقوة
عملها لأنها أفعال ، إلا ما فى أوكد « ما » من هذه الأفعال / فإنه لا
يتقدم عليه معموله (151) بل يتقدم على اسمه بحسب ، فلا يقال :
أميراً ما زال زيدٌ ، بل إنما يقال : ما زال أميراً زيدٌ ، وذلك لأن « ما »
تقتضى صدر الكلام ، فلو قدم الخبر عليها لبطلت صدارتها .

* * *

(١) فى ل : توقت . (٢) فى ط : جلوس زيد .

(٣) جملة : نحو : ليس زيدٌ قائماً . زيادة فى ط .

(٤) فى س : وعلى اسمها .

الصنف التاسع : أفعال المقاربة

قال : « أفعال المقاربة وهي عسى وكاد وأرشد وكرّب : عملها كعمل « كان » ، إلا أن خبر عسى : أن مع الفعل (١) المضارع ، نحو عسى زيد أن يخرج ، وقد يقع أن مع الفعل (٢) المضارع فاعلاً لها ويقتصر عليه ، نحو (٣) : عسى أن يخرج زيد » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثامن شرع في الصنف التاسع ، أعنى أفعال المقاربة ، وهي أفعال وضعت لدنو الخبر رجاءً ، أو حصولاً ، أو أخذاً فيه و / هذه هي الأربعة المذكورة في الكتاب : أخذ وجعل ، س ٩٦ وطفق : / عملها كعمل كان ، أي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لكن خبر عسى يجب أن يكون فعلاً مضارعاً دخل عليه أن ؛ لأن عسى لمقاربة الاستقبال ، وأن مما يختص به المضارع المشترك بين الحال والاستقبال (٤) بالاستقبال ، ويكون عسى (حيثئذ) بمعنى قارباً ، والخبر في تأويل المصدر ، نحو عسى زيد أن (152) يخرج ، أي قارب زيد الخروج ، وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلاً لعسى (٥) ويقتصر (حيثئذ) عليه ولا يذكر / لها خبر إذ لا يحتاج إلى الخبر ، بل يكون بمعنى : قرب ، نحو : عسى أن يخرج زيد أي : قرب خروجه (*).

قال : « وخبر الهواشي الفعل المضارع بغير (٦) أن ، نحو : كاد زيد يخرج » .

(١) : الفعل ليس في س .
(٢) : ليس في س .
(٣) : ليس في س .
(٤) : بين الاستقبال والحال .
(٥) : ليس في س .
(٦) : من غير .

(*) قال الزمخشري : وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب : أحدها أن يقولوا : عسى أن نفعل كذا ، وعسى إلى عسى ، وعسى زيد أن يفعل كذا وعسى إلى عسى ، وعسى أن نفعل كذا ، والثاني : لا يتجاوز عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، والثالث : عساك أن تفعل كذا إلى عساكن . وعسا إلى عساكن وعساكن أن أفعل وعسانا أن تفعل . [الفصل ٢٧ / ٢٧١] .

أقول : وهذا ظاهرٌ ، وهاهنا زيادةٌ في بعض النسخ ونسخةُ الأصلِ ما كتبناها . لا مزيد عليها . وحاصل تلك الزيادة أنه يجوز تشبيه كاد بعسى (١) في دخول أن على خبرها ، نحو : كاد زيدٌ أن (٢) يخرج ، وفي وقوع أن مع المضارع فاعلاً لها ، نحو : كاد أن يخرج زيدٌ ، ويجوز أيضاً تشبيه عسى بكاد ، في حذف أن مع خبرها ، نحو : عسى زيدٌ يخرج (٣) (*) .

واعلم (٤) أن كرب على وزن نصر ، وأوشك مثل كاد في الاستعمال ، نحو : كرب زيدٌ يفعل ، وأوشك زيدٌ يقوم .

واعلم أن أخذ ، وجعل ، وطفق - مثل كاد في الاستعمال ، يقال : أخذ وجعل وطفق زيدٌ يقول

* * *

(١) بعسى : ليست في س . (٢) أن : سقطت من س و ق .

(٣) فر. س. : أن يخرج .

(*) قال الزمخشري : وتقول : كاد يفعل ، أي : كدن ، وكِدَتَ إلى كدتن ، وكِدَتُ أفعلٌ وكدنا تفعل ، وبعض العرب تقول كُدت بالضم .

وقال : والفصل بين معنَي عسى وكاد : أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطبع ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضى ، تريد أن قُربَ شفائه مرجو من عند الله عطموع فيه ، وكاد لتأريته على سبيل الوجود والمصول تقول : كادت الشمس تقرب ، تريد

أن قريبا من الغروب قد حصل « (الفصل ٢٧١)

(٤) في غير ط : وإن كرب .

{ الصنف العاشر : فعلا المدح والذم }

قال : « فعلا المدح والذم وهما : نِعَمٌ وَيَسْرٌ يدخلان على اسمين مرفوعين أولهما يُسَمَّى الفاعل ، (153) والثاني المخصوص بالمدح والذم نحو : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وَيَسْرَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

أقول : لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر ، أعنى فعلى المدح والذم . و / فعلا المدح والذم ما وُضِعَ لإنشاء المدح والذم ، والأصل فيه نِعَمٌ وَيَسْرٌ ، والدليل / على فعليتهما لِحَوْقُ تاء التانيث الساكنة بهما نحو نِعَمْتُ وَيَسْرَتُ ، والباقي واضح .

س ٩٧
ل ١٤٢

قال : « وحق الأول (١) التعريف بلام الجنس (وقد يُضمر فاعلهما ويُفسر بنكرة منصوبة نحو : نعم رجلاً زيد) (٢) .

أقول : حق فاعل فعلى المدح والذم إذا كان / مظهراً (٣) أن يكون معرفاً بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذم العامين ، فلام الجنس تفيد العموم ، وقد يضر فاعلهما ، ويُفسر بنكرة منصوبة ، وإنما يجب التفسير لثلاثي يبقى مبهماً ، وإنما يفسر بنكرة منصوبة (٤) لأنَّ القَرْضَ يحصل بها ، فلو عرُفَت لبقى التعريف ضائعاً .

ق ٨٥

واعلم أن المضاف إلى المعرف بلام الجنس كالمعرف بلام الجنس (٥) ، نحو : نعم صاحب المال زيد .

قال : « وقد يحدف المخصوص بالمدح ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَنِعَمَ (154) المَاهِدُونَ ﴾ (٦) » .

(١) الأول : ليست في ق ، وفي س : الفاعل .

(٢) ما بين القوسين : ليست في س . (٣) في ط : إذا لم يكن مضراً .

(٤) منصوبة : زيادة في ط . (٥) بلام الجنس : ليست في س ول .

(٦) الآية ٤٨ من سورة الذاريات .

أقول : الحذف إنما يجوز إذا دلَّ عليه قرينة كما في الآية فإنه لما قال :
﴿ والأرض فرشناها فنعم الماهدون ﴾ (١) علم أن التقدير : فنعم الماهدون
نحن . (٢)

قال : « وحبذا يجرى مجرى نعم ، فيقال : حبذا الرجل زيد ، وحبذا
رجلاً زيد ، و « ساء » يجرى مجرى (٣) بتس » .

أقول : حبُّ أصله حَبَّبَ بضم العين فادغم ، ثم ركب مع فاعله وهو ذا
للتخفيف ، قصار كالكلمة الواحدة / ومعناه صار محبوباً جداً . وإنما لم
٤٣ يجعله من أفعال المدح بل جعله جارياً مجرى نعم لامتيازها بأمرٍ منها :

أن فاعله لا يكون إلا « ذا » ، لأنَّ الغرض ، أعنى الإبهام في المدح
يحصل به ، فإنه من المبهمات .

ومنها أنه لا يشئ ولا يجمع ولا يزنث ؛ لأنه كالأمثال ، والأمثال لا
تتغير .

ومنزلاً أنه لا يجب ذكر التفسير (٣) بعد إبهام (٤) فاعله ، بل يجوز /
٩٨ أن يُقال حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد ، بخلاف نعم ، فإنه يجب ذلك فيه ؛
لأنَّ الفاعل في حبذا مذكور ، وفي نعم مستتر ، فجعل ذكر التمييز في
نعم كالبديل عنه (٥) .

(١) نفس الآية .

(٢) قال الرمخشى : وفي ارتفاع المخصوص مذهبان : أحدهما : يكون مبتدأ خيره ما
تقدمه من الجملة ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل . والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف
والتقدير : نعم الرجل هو زيد . فالأول على كلام ، والثاني على كلامين (الفصل
٢٧٣/٢٧٤) .

(٣) في ط : التمييز .

(٤) مجرى : سقطت من من .

(٥) إبهام : ليست في س و ق . وفي ل : اضمار .

(٥) في ط : مند .

وهذا الاستعمال ، أعنى حبذا الرجل زيد ، إنما هو عند من لم يجعل
ذا فاعلاً بناءً على أنه صار (155) كالجُزء بالتركيب ، فخرج عن
الفاعلية ، وأما من يجعل ذا (١) فاعلاً ، فلا يأتي بعده بلفظة الرجل ،
لأنَّ الفاعل لا يكون إلا واحداً

و « ساء » يجرى مجرى ، بشئ ، نحو : ساء الرجل زيد ، « ساء
مثلاً القوم الذين » (٢) .

وإنما لم يجعله من أفعال الذم لأنه ربما يستعمل من غير استعمال بشئ ،
ويقال في الخبر : ساءني فلان ، بمعنى نقيض سرتني . (بخلاف بشئ
فإنه لا يستعمل إلا في الإزشاء) (٣) .

* * *

(١) في غير ط : يجعله فاعلاً .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف وهي بالصلة : « ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا
وأنفسهم كانوا يظلمون » .

(٣) ما بين القوسين ليس في س .

{ الصنف الحادى عشر : فعلا التعجب }

قال : « فعلا التعجب هما : ما أفعل زيدا وأفعل به ، ولا يُثنى إلا من الثلاثى / المجرد الذى ليس بمعنى أفعل وافعال » .

أقول : لما فرغ من الصنف العاشر شرع فى الصنف الحادى عشر أعنى فعلى التعجب وهما فعلان مَوْضُوعان لإنشاء التعجب ، أحدهما / على مثال ما أفعله ، نحو : ما أحسن زيدا ، والثانى على مثال أفعل به ، نحو : أحسن يزيد ، ومعناها أن زيدا أحسن جداً . وإنما لا يُثنى إلا من الثلاثى المجرد لأن هذين البنائين لا يمكن من غيره ، وإنما يجب أن لا يكون بمعنى أفعل وافعال ، أى لا يكون من الألوان والعيوب ؛ لأن فعل (156) التعجب يشبه أفعل التفضيل فى المبالغة ، وقد عرفت أن أفعل التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب .

قال : « ويتوصل (١) إلى التعجب فيما وراء ذلك بأشد وأبلغ وأقبح (٢) ، ونحو ذلك ، فيقال : ما أشد دخرجته ، وما أبلغ سواده ، وما / أقبح عوره » .

أقول : إذا أريد بناء التعجب فيما وراء ذلك ، أى الثلاثى المجرد الذى ليس بمعنى أفعل وافعال ، أى فى الثلاثى المزيد فيه ، أو فى غير الثلاثى ، أو فى غير الثلاثى المجرد اللونى والعيوبى ، يتوصل (٣) بأشد ونحوه . أى يجعل ذلك وسيلة إليه ، بأن يُبنى التعجب منه ، ويجعل ذلك المزيد أو اللونى (٤) / أو غيرهما (مفعولاً له ، فإنه يفيد (حيثئذ) ما كان يفيد التعجب المبنى من نفس ذلك المزيد أو اللونى أو غيرهما) (٥)

(٢) واقبح : ليست فى س و ق و ل .

(٤) فى ل : اللون .

(١) فى ط : ويتوصل

(٣) فى ط : يتوصل .

(٥) ما بين القوسين ليس فى س .

فيقال في غير الثلاثي : ما أشد دحرجته ، وفي اللوني : ما أبلغ سواده ،
وفي العيبي : ما أقيح عورته ، وفي المزيد : ما أكثر استخراجة . وإن
شئت قلت أشد^(١) بدحرجته ، وأبلغ بسواده ، وأقيح بعوره ، وأكثر
باستخراجة ، والمعنى على ما كان في : ما أحسن زيدا ، ونحو : أشد
وأبلغ وأقيح : أتم ، وأكثر ، وأكمل .

قال : « وما ، في « ما أفعل » مبتدأ ، وأفعل خبره » .

أقول : وهذا مذهب سيبويه ، وعند (157) الأخفش : ما مبتدأ
بمعنى الذي ، وأفعل صلة ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسن زيدا
شيء . وأمأ : أحسن بزيد ، فعند سيبويه أصله : أحسن زيدا ، أي :
صار ذا حسن ، فأحسن فعل ماضٍ ، وزيد فاعله ، نُقل من صيغة الإخبار
إلى الإنشاء ، وزيدت الباء في فاعله كما في قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله
شهيدا ﴾ (٢) وعند الأخفش : أمرٌ ، وفاعله مستترٌ ، والمأمور كل واحد
بأن يجعل زيدا حسنا . والباء زائدة في المفعول كما في قوله تعالى :
﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٣) (*) .

* * *

(١) في ط : أشد .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح ولم تذكر شهيدا في المخطوطة (ل) .

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة وفي س و ل لم تذكر : « إلى التهلكة » .

(*) قال الزمخشري : ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ، ولا فصل ،
فلا يقال : عبد الله ما أحسن ، ولا : ما عبد الله أحسن ، ولا : يزيد أكرم ، ولا : ما
أحسن في الدار زيد . ولا : أكرم اليوم يزيد ، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا
وإنصرف قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق . (الفصل ص ٢٧٧) .

{ الباب الثالث : باب الحروف }

قال : د باب الحروف : وهو ما دلّ على معنى في غيره .

- وأنصافه : حروف الإضافة ، الحروف المشبهة بالفعل /
 حروف العطف ، حروف النفي ، حروف التنبيه ، حروف النداء ،
 حروف التصديق / حروف الاستثناء ، حرفا الخطاب ، حروف
 الصلّة ، حرفا التفسير ، الحرفان المصدريان / حروف
 التحضيض ، حرف التقریب ، حروف الإستقبال ، حرفا
 الاستفهام ، حرفا الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ،
 اللامات ، تاء التانيث الساكنة ، (158) النون المؤكدة ،
 رهاء السكت .

أقول : لما فرغ من القسم الثاني من أقسام الكلمة وهو الفعل ، شرع
 في القسم الثالث ، أعنى الحروف (١) . وهو ما دلّ على معنى في غيره ،
 أي كلمة تدلّ على معناها بواسطة الغير ، كما سيتحقق (٢) بعبد هذا .
 ولما كان هذا القسم أيضاً ذا أصناف ، أراد أن يبين أنصافه كما بين
 أصناف أخوية كما مرّ ، فعدها مجعلة ، ثم ابتداء بالبحث عن كل واحد
 منها مفصلة بالترتيب .

وأنصاف الحرف المذكورة في هذا الكتاب ثلاثة وعشرون ، وستعرف
 كل واحد في موضعه .

* * *

(٢) في ط : سيجي .

(١) في ط و ل و ق : الحرف .

{ حروف الإضافة }

قال : « حروف الإضافة : وهي الحروف (١) الجارية : من : للاهتداء ، وإلى وحتى : لانتهااء الغاية (٢) ، وفي للرعاء ، والباء للإلصاق ، واللام للاختصاص ، ورُبُّ للتقليل ، وتختص بالنكرة ، ووار / القسَم وبأزه . وتأوه ، وعلى للاستعلاء ، وعن للمجاوزة ، والكاف للتشبيه ، ومُذٌّ ومنذ للاهتداء في الزمان ، وحاشا وخلا وَعَدَا للاستثناء . »

ل

أقول : سُمِّيت هذه الحروف حروف (٣) الإضافة (159) والجارية ، لأنها تضيفُ أي تنسب معنى الفعل أو شبهه وتجره إلى مدخولها (٤) ، نحو مررتُ بزيدٍ فإنَّ الباء تنسب معنى المرور وتجره إلى زيد . وهي سبعة عشر حرفاً .

* * *

(١) الحروف : زيادة في ط .

(٢) الغاية : ليست في غير ل

(٣) حروف : ليست في س .

(٤) قال ابن يعين : هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها وتسمى حروف الجبر لأنها تجبر ما بعدها من الأسماء ، وقد يسبها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، (شرح المفصل ج ٨ ص ٧) .

وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسماً وحرفاً ، وضرب كائن حرفاً وفعللاً ، فالأول : تسعة أحرف : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورب ، ودار القسَم وتأوه ، والثاني : خمسة أحرف : على ، وعن ، والكاف ، ومُذٌّ ، ومنذٌ ، والثالث ثلاثة أحرف : حاشا ، وَعَدَا ، وخلا . (نفسه ص ١٠) .

{ الأول : من }

الأول : من : وهى فى الأصل لا ابتداء ، الغاية : أى تفيد معنى الابتداء ، ويُعرف باستقامة تقدير إلى ما بعدها ، نحو : سرتُ من البصرة إلى الكوفة (١) ، يعنى ابتداءً سَيرى من البصرة إلى الكوفة (٢) .

وقد تستعمل للتبيين ، أى يجوز أن يُجعل مكانها الذى كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (٣) يعنى الذى هو الأوثان (٤) . وقد تكون (٥) للتبعيض أى / يجوز أن يُجعل مكانها البعضُ نحو أخذتُ من الدرّاهم ، يعنى بعض الدرّاهم . وقد تكونُ / زائدة أى يجوزُ حذفها نحو ما جاني من أحدٍ ، يعنى أحد (٦) .

س ١٠١

ق ٨٨

(١) إلى الكوفة : زيادة فى ط . (٣) الحج : ٣٠ .

(٤) فى س ول : الرثن . (٥) وقد تكون : ليست فى س ول .

(٦) (قال ابن هشام إن من تأتي على خمسة عشر وجها : ١ - ابتداء الغاية .

٢ - التبعض ، نحو : (منهم من كلف الله) (البقرة ٢٥٢) . ٣ - بيان الجنس

نحو : (ما ننسخ من آية) (البقرة ١٠٦) . ٤ - التعليل نحو : وذلك من نها جاني .

٥ - البدل ، نحو : « أرضيتهم بالحياة الدنيا من الآخر » (التوبة ٢٨) .

٦ - مرادفة عن ، نحو : (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) (الزمر ٢٢) .

٧ - مرادفة الباء ، نحو : « ينظرون من طرف خفى » (الشورى ٤٥) .

٨ - مرادفة فى ، نحو : « أرونى ماذا خلقوا من الأرض » (فاطر ٤) .

٩ - موافقة عند ، نحو : (لن تفتنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) (آل عمران : ٢١) .

١٠ - مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما ، كقوله :

وأنا لما نضرب الكهش ضربةً
على رأسه تلقى اللسان من الفم

ومما : أصلها : من ما .

١١ - مرادفة على ، نحو : « ونصرناه من القوم » (الأنبياء ٧٧) .

١٢ - الفصل ، وهى الناخلة على المتضادين ، نحو (والله يعلم المفسد من المصلح)

(البقرة ٢٢)

١٣ - الغاية ، نحو : وأيته من ذلك الموضع . ١٤ - التنصيص على العموم ، وهى

الزائدة فى نحو (ما جاني من رجل) . ١٥ - توكيد العموم نحو : (ما جاني

من أحدٍ ، وشرط زيادتها أن يتقدمها نفى أو نهى أو استفهام وأن يكون مجرورها تكرة ،

أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ) معنى اللبيب ص ٢١٨ / ٢٢٣ .

{ الثاني والثالث : إلى وحتى }

والثاني (*) والثالث (*) : إلى وحتى : وهما لانتهااء الغاية (١) أى
تفيدان معناه . والفرق بينهما أن ما بعد إلى لا يجب أن يدخل فى حكم
ما قبلها . بخلاف حتى فإنه يجب ذلك فيها . فإذا قلت : أكلت السمكة
إلى رأسها ، فإن المعنى / يكون (٢) انتهاء أكلى عند الرأس . ولا
(160) يجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً بخلاف (حتى فإنه يجب
ذلك فيها . فإذا) (٣) قلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، فإن المعنى
يكون انتهاء أكلى بالرأس ، فيجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً .

(*) قال المرادى : إلى : حرف يرد لثمانية : الأول : انتهاء الغاية فى الزمان
والمكان وغيرهما . وهو أصل معانيها .. والثانى : أن تكون بمعنى مع ، واستشهد بقول
العرب : الذود إلى الذود إبل ..

الثالث : التبيين .. كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (يوسف ٣٣) .

الرابع : موافقة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكُمْ ﴾ (النمل ٣٣) .

الخامس : موافقة فى كقول النابغة :

فلا تتركى بالوعيد كأنتى إلى الناس مطلقى به القار أجرب

السادس : موافقة من كقول ابن أحرر :

تقول . وقد عاليت بالكوز . فرقها أيسقى . فلا يردى إلى ابن أحرر

أى منى . السابع : موافقة عند كقول أبى كبير الهذلى :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

أى عندى .

الثامن : أن تكون زائدة ، وهذا لا يقول به الجمهور . وأما قال به القراء . (الجنى

الدانى ص ٣٨٥ / ٣٩٠) .

(٥) يقول المرادى : « حتى » الجارة . ومعناها انتهاء الغاية . ومذهب البصريين أنها

جارة بنفسها . وقال الفراء : تخفف لنهايتها عن « إلى » . وربما أظهروا إلى بعدها . قالوا

جا . الخبر حتى إلينا . جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما . ومجرورها إما اسم صريح

نحو « حتى حين » (يوسف ٣٥) ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع . نحو

« حتى يقول الرسول » (البقرة ٢١٤) لأن التقدير حتى أن يقول ..

ولمجرورها شرطان : الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تحجر الضمير ... وأجازة الكوفيين

والمهرد كقول الشاعر :

فلا . والله . لا يلقى أناس فى . حشاك . يابن أبى يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثانى أن يكون آخر جزء .. « أنظر الجنى الدانى ص ٥٤٢ / ٥٤٥ .

(١) الغاية ليست فى ل . (٢) فى ل و س : يكون المعنى .

(٣) ما بين التوسين زيادة فى .

{ الرابع : فى }

والرابعُ : فى : وهى للوعاءِ أى للظرفية ، نحو : الماء فى الكوز (*) .

* * *

- (*) ذكر الهروى ل (فى) تسعة معانٍ : ١ - الظرفية ، وهى الأصل فيه ومنه «واذكروا الله فى أيام معدودات » (البقرة ٢.٢)
- ٢ - المصاحبة : نحو « ادخلوا فى أسم » (البقرة ١٧٩) أى : مع أسم .
- ٣ - التعليل . نحو قوله تعالى : ﴿ فذلكن الذى لمتننى فيه ﴾ (يوسف ٣٢) .
- ٤ - المقايسة ، وهى الداخلة على تالٍ يقصد تعظييه ومحتمبر متلوه نحو : ﴿ فما الحياة الدنيا فى الآخرة إلا متاع ﴾ (آل عمران ١٨٥) .
- ٥ - أن تكون بمعنى « على » نحو « ولأصلبنكم فى جذوع النخل » أى على جذوع النخل . ٦ - أن تكون بمعنى الياء كقوله الشاعر :
- ويركب يوم الروح ، منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
أى بظعن . ٧ - أن تكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى : ﴿ فرّدوا أيديهم فى
أنواهم ﴾ (إبراهيم : ٩) أى : إلى أفواههم . ٨ - أن تكون بمعنى من كقول امرئ
القيس :
- وهل يعمن من كان أحدث عهده .. ثلاثين شهراً ، فى ثلاثة أحوال
أى : من ثلاثة أحوال . ٩ - أن تكون زائدة ، قال بعضهم بذلك ، فى قوله تعالى :
﴿ اركبوا فيها ﴾ (هود ٤١) أى اركبوا . [الجنى الدانى ٢٥٩ / ٢٥٢]

{ الخامس : الباء }

- والخامس : الباء وهى للإلصاق فى الأصل ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ . أى
التصقَ مرورى بمكان قريب^(١) من مكان زيد
وباء القسم فى نحو^(٢) : أقسمتُ بالله . من هذا القبيل ، إذ المعنى :
التصق قسى بلفظة الله .
وقد يستعمل للاستعانة : نحو : كتبتُ بالقلم ، أى باستعانة القلم .
وللمصاحبة : أى : بمعنى مَعَ ، نحو : اشتريتُ الفرسَ بسرجه وبلجامه ،
يعنى معهما .
وللتعدية : نحو : ذهبتُ بزَيْدٍ ، أى أذهبتَه .
وللظرفية : نحو : جلستُ بالمسجد ، أى : فيه^(٣) .
وقد تكون زائدة : نحو ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾^(٤) (*).

-
- (١) فى ط : يقرب . (٢) نحو : زائدة فى ط .
(٣) فى ط : أى فى المسجد . (٤) الإسراء : ٩٦ ووردت الآية فى سور آخر .
(* - قال الهروى : الباء حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر .
وهى ضريان زائدة وغير زائدة . وذكر لها سبعة معانٍ آخر بالإضافة إلى المعانى الست
التي ذكرها الأردبيلي . وهذه المعانى : ٧ - التعليل ، وهى التى تصلح غالباً فى موضعها
اللام . كقوله تعالى : ﴿ فيظلم من الذين هادوا حرماتنا ﴾ (النساء : ١٦) .
٨ - الهدل وعلاقتها أن يحسن فى موضعها بذلك كقول الحماسي :
قلبت لى ، بهم قومًا إذا ركبوا شئوا الإغارة فرسانا وركباناً
٩ - المقابلة : وهى الباء الداخلة على الأثمان والأعراض . نحو : اشتريت الفرس بألف .
وقد تسمى باء العرض .
١٠ - المجازة : وتأتى بمعنى عن بعد السؤال غالباً ، نحو : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾
(الفرقان ٥) أى عنه . ١١ - الاستعلاء . وهى التى توافق « على » ، نحو : ﴿ وإذا
مروا بهم ﴾ (المطفنون ٣) أى عليهم .
١٢ - التبعض : وهى ما وافقت « من » ، التبعضية . وفيها قول أبى ذؤيب
شربن بماء البحر ، ثم ترفعت حتى يلجج خضراً لهم نشيخ
ومعنى : متى : من ، أى من ماء البحر . ١٣ - أن تكون بمعنى إلى ، نحو قوله
تعالى : ﴿ وقد أحسن به ﴾ [يوسف ١٠٠] أى إلى .
وقال : يرد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيبويه .
وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ آخر واستبعد بعضهم ذلك ، وقال :
الصحيح التشريع (انظر : الجنى الدانى ٣٦ / ٤٦) .

{ السادس : اللام }

والسادس : اللام ، وهى للاختصاص ، نحو : الجبل للفرس ، أى مختص (١) به .

وقد تكون للتعليل ، أى بمعنى كى ، نحو : جنتك لشكرمنى ، بمعنى كى تكرمنى (٢) .

وقد تكون زائدة (١٦١) كما (٣) فى قوله تعالى : ﴿ ردف لكم ﴾ أى ردفكم (*) .

(١) فى ط و ق : تختص . (٢) ورد هذا المعنى بعد المعنى الثانى فى س .

(٣) فى ل : نحو .

(*) وقد ذكر النحاة للام العاملة للجر معانى كثيرة فضلا عن الاختصاص والتعليل والزيادة التى تكون غالباً للتوكيد . وهذه المعانى : ٣ - الاستحقاق : وهى الواقعة بين معنى وذات نحو : ﴿ الحمد لله ﴾ [الفاتحة : ١] وفى غيرها . ٤ - الملك : نحو : ﴿ له ما فى السموات وما فى الأرض ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ٥ - التملك ، نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ [النحل : ٧٢] ٦ - موافقة إلى : نحو قوله تعالى : ﴿ كل يجرى لأجل مسمى ﴾ [الرعد : ٢] ٧ - موافقة على فى الاستعلاء ، نحو : ﴿ رتله للجين ﴾ [الصافات : ١٠٣] ٨ - موافقة فى ، نحو : مضى لسبيله . ٩ - أن تكون بمعنى (عند) نحو : كتبه خمس خلون . ١٠ - موافقة (بعد) كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لادلوك الشمس ﴾ [الأبرار : ٧٨]

١١ - موافقة « مع » كقول الشاعر :

فلما تفرقتا كائى ومالكا
لطول اجتماع لم نيت ليلة معاً

١٢ - موافقة (من) كقول حرير :

لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم
وتحن لكم يوم القيامة أفضل

١٣ - التبليغ نحو : قلت له ، وأذنت له .

١٤ - موافقة (عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسيرا وبغضا إنه لذميم

١٥ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة كقول الشاعر :

فإن يكن الموت أفتاهم
قللموت ماتلدا الرالدة

١٦ - القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله :

لله يبقى على الأيام ذو حيد
بمشغره به الظيان والأمن

١٧ - التمجيد المجرد عن القسم ، كقول الشاعر :

فبالك من ليل كان مجرمة
بكل مفار القتل شدت يئذبل =

{ السابع : رَبُّ }

والسابع : رَبُّ (*) : وهى للتقليل . أى تدل / على تقليل نوع من جنس ، نحو : رَبُّ رجل كريم لقبته . المعنى إن الرجال الكرام / الذين لقبتهم وإن كانوا أكثرين لكنهم بالقياس إلى الذين ما لقبتهم قليلون .
ويختصُّ رَبُّ بالنكرات ، أى لا تدخل على المعارف ؛ لأنَّ ما هو الغرض منها أعنى الدلالة على تقليل نوع من جنس يحصل بدون التعريف ، فلو عُرِّف مدخولها لكان التعريف ضائعاً ، ويجب أن تكون النكرة التى دخلت عليها رَبُّ موصوفة كما ذكرنا (١) ، ليجعل الوصفُ ذلك الجنس النكرة نوعاً فيحصل الغرض .

وقد يلحق / « ما » بربِّ فتمنعها عن العمل ، ويُسمى ما الكافَّة (وحيثُذ) يجوز أن تدخل على الأفعال نحو : ربَّما قام زيد

* * *

١٨ - التعدية ، نحو : ما أضرب زيداً لعمره ، وما أجه لكر .

١٩ - المؤكدة مثل : يهزس للحرب ، وتسمى المقحمة .

٢٠ - التبيين ، وهى التى تبين المفعول من الفاعل ، نحو : ما أجنى لفلان - ومنها ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، أو العكس ومثال الميئة للمفعولية : سقيا لزيد . ومثال الميئة للفاعلية : « تيا لزيد » .

(انظر معنى اللبيب ص ٢٠٨ / ٢١٨)

(*) قال الرماني : رَبُّ من الحروف الهوامل . ولا يحمل إلا غى النكرة . ولها صدر الكلام لمضارعها حرف النفى ، تقول من ذلك : رب رجل كريم أكرمته ، ورَبُّ فرس ركبت وقد أدخلوها على المضمر على شريطة التفسير ، فمن ذلك قوله : ربّه رجلاً ، وربّها امرأة .
نصهاورجلا وامرأة على التفسير . وهى مشددة .
وأما قول أبى كبير الهذلى :

أرهبير إن يشب القذال فيأته رَبُّ هبضل لجب لفنت بهبضل

فمن الضرورات ، وليس بلفته ، فالدليل على ذلك أن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثانى ، نحو هل ويل وما أشبه ذلك .

وقد تزداد عليها ما ، فيليها الفعل ، فيقال : ربما قام زيد ، وتخفف فيقال : ربَّما ويؤنث فيقال : ربَّما . وهذا على تأنيث الكلمة . وكذلك ربت ، وثمت ، ولات فى أحد القولين . وحكى أبو حاتم فتح الرأء فى جميع ذلك وهو شاذ .

(معانى الحروف [١.٧/١.٦])

(١) فى س : كما ذكرنا نحو : رب رجل كريم لقبته .

{ الثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه }

والثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه ، نحو : والله وتالله لأفعلن كذا .

واعلم أن الأصل في القسم : الباء ، والواو تُبدل منها عند حذف الفعل ، فنقولنا : والله ، في معنى أقسمت بالله . والتاء تبدل من الواو في تالله خاصة ، فالباء لأصالتها تدخل (162) على المظهر والمضمر ، نحو : بالله وبك لأفعلن (١) ، والواو لا تدخل إلا على المظهر (٢) ، لنقصانها عن الباء ، فلا يقال : وك لأفعلن (٣) / . والتاء لا تدخل على المظهر إلا على لفظة الله ، لنقصانها عن الواو .

* * *

(١) من أمثلة القسم بالتاء قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » (يوسف ٨٥)
وقوله : « تالله لأكيدن أصنامكم » (الأنبياء ٥٧) .

وقال الرماني إن التاء لا تعمل إلا في اسم الله لأنها بدل من بدل . وذلك أن الأصل في باب القسم الباء : لأنها من حروف التعدية التي توصل الأفعال إلى الأسماء (معاني الحروف ص ٤١) .

(١) لأفعلن : ليست في س .

(٢) وإنما يقال وبك لأفعلن .

(٣) في ق : اسم المظهر .

{ العاشر : على }

والعاشر : على ، وهى للاستعلاء ، نحو : زيدٌ على السطح ، أى :
مستعلٍ عليه (*) .

* * *

-
- (*) ذكر الهروى عن ابن مالك سبعة معانٍ آخرَ بالإضافة إلى الاستعلاء فيما يتصل
بمعانى على ، وهى :
- ٢- المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة : ١٧٦] (وهى هنا
التي بمعنى رغم بمعنى مع) .
٣- الجاوزه ، كقول القحيف العقبلى :
إذا رَضِيتَ عَلَى بنو قشير
لعمر أبىك أعجبنى رضاها
أى : رضيت عنى .
- ٤- التعليل : كقوله تعالى : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [البقرة ١٨٥] .
- ٥- الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾
[البقرة ١١٢] .
٦- موافقة « من » ، كقوله تعالى : ﴿ إذا اختلفوا على الناس
يستوفون ﴾ .
- ٧- موافقة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حقيق عَلَى ألا أقول ﴾ (الأعراف : ١٠٥) .
أى : بى ألا أقول .
- ٨- موافقة اللام كقوله تعالى : ﴿ أذلة على المؤمنين ﴾ (المائدة : ٥٤) أى للمؤمنين
(الجنى الدانى ص ٤٧ . / ٤٨)

{ الحادى عشر : عن }

والحادى عشر : عن ، وهى للمجازرة ، نحو : رميتُ السهم عن القوس ، أى جعلته مجاوزاً عنه (*) .

* * *

-
- (٥) ذكر الهروى بإضافة للمجازرة معانى كثيرة لـ « عن » ، هـ :
 ٢ - الهدل نحو : ﴿ واتقوا يوماً لا يجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ [البقرة ٤٨] .
 ٣ - الاستملاء ، كقول ذى الإصبع العدوانى :
 لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى ، فتخزونى
 ٤ - الاستماناة : نحو : رميت عن القوس ، فعن هنا بمعنى الباء ، فى إفادة معنى الاستماناة .
 ٥ - التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة ﴾ [التوبة ١١٤] .
 ٦ - أن تكون بمعنى « بعد » كقوله تعالى :
 ﴿ لتركين طبقاً عن طبق ﴾ [هود ٥٢] .
 ٧ - أن تكون بمعنى (فى) كقول الأعشى :
 وأس سراة القوم حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرهاعة وانبا
 ٨ - أن تكون بمعنى الباء كقوله امرئ القيس :
 تصدُّ وتهدى عن أسبل وتنقى بناظره من وحش وجرة مطفل
 أى بأسبل . [الجنى الدانى ص ٢٤٢ / ٢٤٩] .

{ الثاني عشر : الكاف }

والثاني عشر : الكاف ، وهي للنشبيه ، نحو : الذى كزيد أخوك ، أى
الذى شبه بزيد أخوك .

وقد تكون زائدة كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثلها شيء ﴾ أى ليس مثل
شيء . (*) .

* * *

(*) ذكر بعض النحويين أن لكاف النشبيه ثلاثة أحوال :

فالأول : تتعين فيه الحرفيه ، وذلك إذا وقع زائدا ، نحو قوله تعالى : ﴿ ليس كمثلها
شيء ﴾ [السورى ١١] .

والثانى : تتعين فيه الأسمية ، وذلك فى خمسة مواضع :

١ - أن يقع مجرورا بحرف جر . كقول الشاعر :

بكالقوة الشغراء ، جُلْتُ ، فلم أكن
لأولم ، إلا بالكسى ، المقنع

٢ - أن يضاف إليه كقوله الشاعر :

فاق حسنا من تيم القلب حبا
تيم القلب حب كالمدر لا يلد

٣ - أن يقع فاعلا كقول الأعشى :

كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل
انتتهون ولن ينهى ذوى شطط

٤ - أن تقع مبتدأ ، كقوله :

حين يطوى ، المسمع ، الصرأر
أهدأ كالفراء فوق ذراها

٥ - أن تقع اسم كان كقول جميل :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة
حبا ، لغيرك ، ما أنتك رسائلى

والثالث : يجوز فيه الحرفية والاسمية . (الجنى الدانى ص ٧٩ / ٨٣) .

قال الهروى : واعلم أن منهم من تأول هذا كله ، على حذف الموصوف وإقامة الصفة التى

هى الجار والمجرور مقامه .

{ الثالث عشر ، والرابع عشر : مَدْ وَمَنْد }

والثالث عشر ، والرابع عشر : مَدْ وَمَنْد : وهما لايتداء الغاية (١) في الزمان ، وقد عرفت معنى الابتداء ، نحو : ما رأيت إلا زيدا مَدْ وَمَنْد يوم الجمعة ، أى ابتداء زمان إنتفاء الرؤية / يوم الجمعة (*).

* * *

(*) قال الهروي : أن مَدْ وَمَنْد لهما ثلاثة أحوال :

الأول : أن يليهما اسم مرفوع نحو : ما رأيت مَدْ يوم الجمعة أو مَدْ يومان فهما إذ ذاك اسنان ..

الحال الثاني : أن يليهما اسم محرور ، نحو : ما رأيت مَدْ يومين وفى ذلك مذهبان : أحدهما أن مَدْ وَمَنْد حرفا جر .. والثاني أنهما ظرفان مضافان ، وهما فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما .

الحال الثالث : أن يليهما جملة .. وفى ذلك مذهبان :

١- أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة . ٢- أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما ..

والمختار أن مَدْ وَمَنْد إن وليهما مرفوع ، أو جملة ، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليهما مجرور فهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك فى التسهيل .

{ الجنى الدانى ص ٥٠١ / ٥٠٤ }

(١) الغاية : ليست فى س ول .

{ ١٥ ، ١٦ ، ١٧ : حاشا ، عدا ، خلا }

والخامس عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر : حاشا ، وعدا ،
وخلا ، وهي للاستثناء ، أى بمعنى إلا ، نحو (١) : جاءنى القومُ حاشا
زيد ، أى إلا زيدا ، وقد مرُّ ذلك فى المستثنى (*) .

* * *

(١) نحو ، فى ل : أى .

(*) حاشا لها ثلاثة أقسام : ١ - أن تكون فعلا ماضيا بمعنى استثنيت .

٢ - أن تكون للتنزيه وهى ليست حرفا بلا خلاف ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وقلن حاشى
لله ﴾ [يوسف ٣١] .

٣ - أن تكون من أدوات الاستثناء نحو : قام القوم حاشا زيد وفيها مذاهب :

١ - أنها حرف خانض دال على الاستثناء .

٢ - أنها تكون حرفا فتجر ، وتكون فعلا فت نصب .

٣ - أنها فعل لا فاعل له ، وإذا انخفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة .

أما خلا وعدا : فهما لفظان مشتركان يكوئان إما حرفا وإما فعلا ، وهما فى الحالين من
أدوات الاستثناء ، فإذا كانا حرفين جرا المستثنى ، وإذا كانا فعلين نُصب المستثنى . وتعين
فعليتهما بعد « ما » المصدرية .

وحاشا تفارق خلا وعدا من وجهين : ١ - أن الجر بهاشا أكثر

٢ - أن حاشا لا تصحب ما . (انظر الجنى الدانى كلُّ حرف فى موضعه) .

{ حذف حروف الجر وإبقاء عملها }

واعلم أن حروف (١) الجر قد تحذف (163) ويُنصب مدخولها (٢) ،
ويقال إنه منصوب على نزع الخافض أو على المفعولية ، كقوله تعالى :
﴿ واختار موسى قومه ﴾ (٣) أي من قومه (٤) .

* * *

(١) في غير ق : حرف (٢) في من بعد مدخولها : أي حرف الجر .

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف . وهي :

﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا ﴾ .

قال مكى ابن أبي طالب : قومه وسبعين : مفعولان لاختار ، وقومه انتصب على تقدير حذف حرف الجر منه أي من قومه . [مشكل إعراب القرآن] .

وقال ابن الأنباري : قومه ، وسبعين : منصوبان مفعولان لاختار ، إلا أنه تعدى إلى سبعين من غير تقدير حذف حرف جر ، وتعدى إلى قومه بتقدير حذف حرف جر ، والتقدير فيه ، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً ، فحذف حرف الجر فتعدى الفعل إليه . [التبيان في غريب إعراب القرآن] .

وقال الزجاج « واختار موسى قومه » أي من قومه فحذف من . [إعراب القرآن ص ١١٤] .
(٤) قال ابن يعيش « القياس أن تقول : مروت يزيد ، وعجبت من خالد ، وذهبت إلى محمد . إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصل الفعل بنفسه فيعمل . ومن ذلك قول الشاعر :

أمرتك الحثير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب

والمراد : بالحثير فافعل ما أمرت به .
وقال الآخر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ربِّ العباد إليه الوجه والعملُ

والمراد : من ذنب [شرح المفصل ٨ / ٥٢] .

{ الحروف المشبهة بالفعل }

قال : « الحروف المشبهة بالفعل : « إن » و « أن » :
للتحقيق ، و « لكن » : للاستدراك ، و « كأن » : للتشبيه ، و
« ليت » : للتمنى ، و « لعل » : للترجي .

ل ١٥١

أقول : لما فرغ المصنف (١) من / الصنف الأول من أصناف الحروف
شرع في الصنف الثاني ، أعنى الحروف المشبهة بالفعل ، ووجه شبهها
بالفعل : لفظي ، ومعنوي : أما اللفظي : فلكرنها ثلاثية ، ورباعية
مفتوح الآخر كالماضى ، وأما المعنوي : فلكون كل واحد منها بمعنى
فعل (٢) ، فإن معنى إن وأن (٣) : حَقَّقْتُ ، ومعنى لكن : استدركتُ /
ومعنى كأن : شَبَّهْتُ ، ومعنى ليت : تَمَنَّيْتُ ، ومعنى لعل : تَرَجَّيْتُ .

ن ٩٠

وقد تقدم كيفية عمل هذه الحروف ، والغرض هنا بيان سائر أحوالها
كما سيجي . بعد هذا (*) .

قال : « وإن المكسورة مع ما بعدها جملة ، وإن (٤)
المفتوحة مع ما بعدها مفردة ، فأكسِرُ في مَطَانِ الجُمَلِ ، وافتح
في مَطَانِ المَفْرَدَاتِ ، نحو : إن زيدا منطلق ، وعلمت أنك
(164) خارج » .

أقول : « إن » المكسورة والمفتوحة كلتاها تدخلان على الجمل الاسمية
(٥) أعنى : المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما أن مدخول المكسورة بعد دخولها

(٢) في ل : الفعل .

(١) المصنف : زائده في ط .

(٣) أن : ليست في ل .

(*) أصناف المجاشعي إلى أوجه شبهها بالأفعال أن ضمائر النصب تتصل بها على حد
اتصالها بالأفعال ، نحو قولك : إني وإنه ، كما تقول ضربي وضربك وضربه .

والرابع : أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ، فتصبوا اسمها وشبهوه بالمنعول
ورفعوا خبرها ، وشبهوه بالفاعل . [عيون الإعراب ص ١٠٤] .

(٤) إن : زائدة في ط .

(٥) الاسمية : زائدة في ط .

باقٍ كما كان جملةً ، ومدخول المفتوحة يصير بعد (١) دخولها في تأويل المفرد ، فأكسر الهمزة في مِظَانُ الجمل ، يعني في كل موضع يكون مِظَانُ للجمل ، أي يُظن أنه يقع فيه الجملة ، نحو : إنَّ زيدا منطلق ، فإنَّه كلام / ابتدائي ، فيكون هو موضع الجملة . و / افتح الهمزة (٢) في مِظَان المفردات نحو علمتُ أنك خارجٌ . فإنَّ : أنك خارجٌ (٣) في تأويل المفرد (لأنه مفعولٌ علمتُ ، وموضعُ المفعول موضع المفرد) (٤) . وهنا بحثٌ ذكره يورث التطويل . واعلم أنَّ المِظَانُ جمعُ المِظَنَّةِ ومِظَنَّةُ الشيء موضع الذي يُظنُّ كونه فيه .

قال : « وإذا عطفتَ اسماً على اسم المكسورة بعد (٥) ذكر الخبر جازاً في المعطوف الرفع والنصب ، نحو إنَّ زيدا منطلق وبشرٌ ، أو بشرأ ؛ حملاً (٦) على اللفظ والمحل . وكذلك ولكن » (إذا عطفتَ) (٧) دون غيرها .

أقول : إنما جاز الحملُ على المحل لأنَّ المكسورة لا تُغيِّرُ معنى الجملة عما كان (165) عليه كما عرفت ، فالاسم فيها مرفوعُ المحل على الابتدائية كما كان قبل دخولها ، بخلاف أن (٨) المفتوحة فإنَّها تُغيِّرُ معنى الجملة ، ولذلك قيَّد العطفُ بالمكسورة ، وإنما اشترط ذكر الخبر ؛ لأنه لا يجوز أن يُقالَ : إنَّ زيدا وبشرٌ منطلقان ؛ لأنه يلزم منه تواردُ العاملين . أعنى : إنَّ والتجرّد - على معمول واحد وهو منطلقان ، لأنه من حيث كونه خبرٌ « إنَّ » يكون العامل فيه إنَّ ، ومن حيث كونه خبر

(١) في ق : مع مدخولها ، وفي ل و س : بدخولها .

(٢) في غير س : رافتحتها .

(٣) خارج : ليست في س .

(٤) ما بين القوسين ليس في س .

(٥) بعد : ليست في س .

(٦) حملاً : زيادة في ط .

(٧) ما بين القوسين زيادة في ط .

بشر - يكون العامل فيه التجرد (*) .

ولكن مثل إن في العطف دون غيرها لأنها لا تغيّر / معنى
الجملة عما كان عليه ، بخلاف سائر أخواتها (*) .

قال : « وَيُبْطَلُ عَمَلُهَا : الْكُفُّ وَالتَّخْفِيفُ ، وَبِهِتَانِهَا
لِلدَّخُولِ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ ، نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَإِنَّمَا ذَهَبٌ
عَمْرُو ، وَإِنْ زَيْدٌ لِكْرِيمٍ ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ لِكْرِيماً ، وَيَلْفَنِي أَنْمَا
زَيْدٌ (١) مَنْطَلِقٌ ، وَأَنْمَا ذَهَبٌ عَمْرُو ، وَيَلْفَنِي (٢) أَنْ زَيْدٌ
أَخُوكَ ، وَيَلْفَنِي (٣) أَنْ قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَلَكِنْ أَخُوكَ قَائِمٌ ،
وَلَكِنْ خَرَجَ بِكَرٍ ، وَكَأَنَّ ثُدْيَاهُ حَقَانٌ ، وَكَأَنَّ قَدْ كَانَ كَذَا » .

أقول : يُبْطَلُ عَمَلُ الحُرُوفِ المَشْبُهَةِ (166) بِالفِعْلِ الْكُفِّ ، أَيْ اتِّصَالَ
مَا الْكَافَةُ بِهَا ، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي الجَمِيعِ (*) ، وَكَذَلِكَ يُبْطَلُ عَمَلُهَا التَّخْفِيفُ ،
وَذَلِكَ قَبِيماً يَخْفَفُ مِنْهَا ، أَعْنَى الأَرْبَعَةَ الَّتِي / فِي أَوَاخِرِهَا التَّوْنُ

(*) من شواهد المنفصل على رفع المعطوف حملاً على المحل قول جرير :
إن الخلاقة والنبرة فيهم
والمكرمات وسادة أظهار

والعطف هنا على محل اسم إن قبل دخولها فهو في الأصل مبتدأ مرفوع .

(انظر شرح المفصل ج ٨ ص ٦٦ / ٦٧)

(*) من الشواهد التي أوردتها النحاة في هذا الشأن قول ضاهي بن الحرث البرجمي :

فمن يك أمسى في المدينة رحله
فإني وقياراً بها لغريب

والاستشهاد على رفع قيار ، ومجى الخبر « غريب مفرداً » . وتقدير الكلام : فإني لغريب
بها وقياراً أيضاً . [ابن يعيش ٦٨/٨] .

(١) في ل : بشر . (٢) ولفني : ليست في ل .

(*) من شواهد دخول ما الكافة على هذه الحروف وبطلان عملها ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا
إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ وقول ابن كراع

تحمّل وعالج ذات نفسك وانظرن
أها جَعَلْ لَعَلْمَا أَنْتَ حَالِمٌ
وقول الشاعر :

ولكنما أهلى بوادٍ أنيسه
ذئاب تهبّى الناس مثنى وموحداً
وقال الناهية :

قالت ألا ليتما هذا الحسام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد

(انظر ابن يعيش ٥٤/٨ وما بعده)

وَيُهَيِّئُ الكفُّ والتخفيفُ هذه الحروفَ للدَّخولِ على القبيلتين ، أى الأسماء والأفعال ، لأنَّ اختصاصها بالأسماء ، إنّما كان لأجل العمل ، فإنَّ العامِلَ يجب أن يكون مختصاً بقبيلة ما يعمل فيه ، والأمثلة ظاهرة وقوله :
وكانُ ثدياه حقان أوله (١) :

ونحبرِ مشرقِ اللّونِ كانُ ثدياهُ حقانِ

قال : « والفعلُ الذى يَدْخُلُ عليه إن المخففةُ يجب أن يكونَ نَحْوَ ما يَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ، نحو : إن كان زيدٌ لكرماً ، وإن هُنْتُه لقائماً .

واللامُ لازمةٌ مخبرها . »

أقول : إنّما يجب أن يكون ذلك الفعلُ من دواخلِ / المبتدأ والخبر ، كالأفعالِ الناقصة ، وأفعالِ القلوب ؛ لأنَّ أصلَ هذه الحروف أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فلما عَرَضَ لها ما أزال اختصاصها (167) بالأسماء وهياتها للدخول على الأفعال وجب أن يكون ذلك الفعلُ من دواخلِ المبتدأ والخبر ليؤقَى عليها مقتضيتها ، ولئلا يلزم العدولُ عن الأصلِ فى كلِّ وجه . وإنما لزمت اللامُ فى خبرها للفرق بينها وبين إنِ النافية (*) .

(١) البيت من شواهد سيبويه بدون نسبة .

والشاهد فى البيت : رفع (ثدياه) وثدياه مرفوع بالابتداء ، وحقان الخبر ، واسم كان محذوف والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع رفع خبر كان والتقدير كأنه ثدياه حقان .
انظر ابن يعيش ٨٢/٨ .

(*) من الشواهد على لزوم اللام فى الخبر قوله تعالى : ﴿ وإن كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ [يس ٣٢] وقوله تعالى : ﴿ وإن كانت لكبيرة ... ﴾ [البقرة ١٤٣] وقوله تعالى : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ [الإسراء ٧٣] .

ويرى بعض النحاة أن (إن) تعمل مخففة ، وأنها إذا خففت ودلها فعل لم يكن الفعل فى الأكثر إلا من باب كان أو كاد أو ظن . (انظر عمدة الحفاظ ١٣٦ / ١٣٨) .

قال : « ولا يبدّل « أن » المخففة من أحد الحروف الأربعة ،
إذا دخلت على الأفعال ، وهي : قد ، وسوف ، والسين ،
وحرف النفي ، نحو : علمتُ أن قد خرجَ زيدٌ ، وأن سوف
يخرج ، وأن سيخرج ، وأن لم يخرج » .

٩٢ ن أقول : وإنما لا يبدّل « أن » المخففة / من أحد الحروف الأربعة ، إذا
كانت داخلية على الأفعال ، وذلك للفرق بينها وبين أن الناصبة . ولم
يعكس لأن الزيادة بالمحذوف أولى .

* * *

{ حروف العطف }

(١ - الواو ، ٢ - الفاء ، ٣ - ثم ، ٤ - حتى)

قال : « وحروف العطف : الواو للجمع بلا ترتيب ، والفاء و«ثم» له مع الترتيب ، وفي ثم تراخٍ دونَ الفاء ، وحتى بمعنى الفاية » .

أقول : هذه الحروف ثلاثة من أصناف الحروف ، وهي عشرة أحرف :
أولها : الواو : (٥) وهي للجمع بلا ترتيب ، أي تُدُلُّ على ثبوت الحكم

(٥) يرى ابن هشام أن الواو تنفرد عن أحرف العطف بخسة عشر حكماً :

- ١ - احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة : الجمع ، والترتيب والتراخي .
- ٢ - اقترانها بـ «أما» نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢] .
- ٣ - اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية ، ومنه : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّذِي نَقَرْتُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ [سبأ : ٢٧] .
- ٤ - اقترانها بـ «ولكن» نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٤] .
- ٥ - عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط مثل : صررت برجل قائم زيد وأخوه .
- ٦ - عطف المقدم على النيف نحو : أحد وعشرون .
- ٧ - عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منوعتها كقوله :
بكت ، وما بكاءً وجعل حزين على رعين مسلوب وبالي
- ٨ - عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول أبي نواس :
اقمتا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس
- ٩ - عطف ما لا يستغنى عنه كاشتراك زيد وعمرو ، وتشاركها أم المتصلة في نحو :
«سواء» أقمت أم قعدت ، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه .
- ١٠ ، ١١ - عطف العام على الخاص ، وبالعكس : فالأول : نحو : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مَزْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح : ١٨] .
والثاني نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمَنْكَرٍ مِنْ نُوْحٍ ﴾ [الأحزاب : ٧]
وتشاركها في هذا الحكم (حتى) نحو : « قلم الجميع حتى المشاة » .
- ١٢ - عطف عامل حذفٍ وعلى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

١٠٦ س / للمعطوف / والمعطوف عليه مطلقاً ، لا مع الإشعار بالترتيب / أو
١١٥ عدمه . نحو جاءني زيد وعمرو (168) ، أي اجتمعا في المجيء مطلقاً .

وثانيها ، وثالثها : الفاء (*) وثم ، وهما للجمع أيضاً ، لكن مع
الترتيب ، نحو جاءني زيد وعمرو ، أو : ثم عمرو ، أي : اجتمعا في
المجيء وكان مجيء عمرو بعد مجيء زيد ، والفرق بينهما أن في ثم
تراخياً دون الفاء (*) .

ورابعها : حتى : وهي أيضاً للجمع ، لكن (١) مع معنى الغاية ، أي

= إذا ما الغائيات برزْنَ يوماً وزوجن المحوَّاب والعيونا

أي وكحلن العيون ، والجامع بينهما التحسين .
١٣ - عطف الشيء على مرادفه ، نحو : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾
(يوسف ٨٦) .

١٤ - عطف المقدم على متبوعه للضرورة ، كقوله :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
المشي : عليك السلام ورحمة الله .

١٥ - عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ﴾
(المائدة ٦) فيمن خفض الأرجل .

(*) يرى ابن هشام أن الفاء العاطفة تفيد ثلاثة أمور :

١ - الترتيب ، وهو نوعان : معنوي نحو : « قام زيد فعمرو » ، وترتيب ذكوري وهو
عطف مفصل على مجمل ، نحو : ﴿ فأزلهما الشيطان عنها ، فأخرجهما مما كانا فيه ﴾
(البقرة ٣٦) .

٢ - التعقيب ، وهو كل شيء ، نحو : دخلت البصرة فيفداد ، إذا لم تقم في البصرة
ولا بين البلدين -

٣ - السببية : وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو : ﴿ فوكزه موسى
فقتضى عليه ﴾ (القصص ١٥) . والثاني نحو : ﴿ لاكلون من شجر من زقوم فسالون
منها البطون فسالون عليه من الجحيم ﴾ (الواقعة ٥٢) .

(*) (*) يرى ابن هشام أن ثم حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور :

١ - التشريك في الحكم . ٢ - الترتيب . ٣ - المهملات

(انظر المعنى ص ١١٧ / ١١٨)

(١) لكن : ليست في س و ق و ل -

يجب أن يكونَ مَعطوفها جزءاً من المعطوف عليه ، نحو : أكلتُ السمكةَ
حتى رأسها ، وذلك ليفيد : قُوَّةُ : نحو مات الناسُ حتى الأنبياءُ . فإنَّ
الأنبياءَ أقوى من غيرهم .

أو ضعفاً : نحو قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ ، فإنَّ المشاةَ أضعف من
غيرهم ، فلا يجوز أن يُقال جاءني زيدٌ حتى عمروٌ ، أو جاءني القوم حتى
البنغالُ : لانتهاء الجزئية .

{ ٥ - أو ، ٦ - إمّا }

قال : « أو ، وإمّا : لأحد السببين أو الأشياء ، ويقعان
في الخبر والأمر والاستفهام » (١) .

أقول : « خامس (٢) حروف العطف وسادسها (أو) و (إمّا) ،
وهما للدلالة على ثبوت الحكم لواحدٍ من الشئتين إذا كان المعطوف متحداً
نحو جاءني زيدٌ أو عمرو ، وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، أى جاءني
أحدهما . أو لواحد الأشياء إذا كان المعطوف (169) متكثراً : نحو
جاءني زيدٌ أو عمرو أو بكرٌ أو خالد ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو وإمّا
بكر ، أى جاءني أحدهما (*) .

(١) في ط : والاستفهام والأمر . (٢) في ط : الخامس من حروف .

(*) قال السيوطي عن « أو » : قال التأخرين : هي مع ذلك « للشك » نحو : ﴿ لبثنا
يوماً أو بعض يوم ﴾ (الكهف ١٩) وللإبهام ، نحو : ﴿ وأنا وإياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين ﴾ (سبأ ٢٤) وللتخيير نحو انكع هنا أو اختها ، وللإباحة نحو : اقرأ فقها
أو نحراً . وتأتى للتفصيل بعد الإجمال ، نحو : ﴿ قالوا كونوا هوداً أو نصارى
... ﴾ (البقرة ١٣٥) - وللإضراب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو
يزيدون ﴾ (الصافات : ١١٧) أى بل يزيدون . (هج الهوامع ٢٤٧/٥) .

ويقع / أو وإمّا فى الخبر كما مرّ ، وفى الأمر نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وخذ إمّا درهما وإمّا ديناراً ، وفى الاستفهام ، نحو : أَلْقَيْتَ عبدَ الله أو أخاه ؟ وأضربتَ إمّا عبدَ الله ، وإمّا أخاه ؟ (*) .

{ ٧ - أم }

قال : « و » أم « نحوهما ، غير أنها لا تقع إلا فى الاستفهام ١٧٠ س متصلة ، وتقع فيه / وفى الخبر منقطعة ، نحو : أزيدُ عندك / أم عمرو ؟ ٩٣ ق وإنما لإبّيل أم شاة ؟ .

أقول : سابع (١) حروف العطف : أم ، وهى مثل أو وإمّا فى الدلالة على ثبوت الحكم لأحد الشئيين ، أو الأشياء ، لكنها لا تقع إلا فى الاستفهام حال كونها متصلة ، وتقع فيه وفى الخبر حال كونها منقطعة ، يعنى أن أم على ضربين : متصلة ومنقطعة . فالمتصلة : هى التى تقع بعد (٢) الاستفهام يليه مثل ما يلى أم من المفرد ، نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ أو الجملة ، نحو : أضربتَ زيداً أم عمراً ؟

والمنقطعة : هى التى تقع إمّا بعد غير الاستفهام ، نحو : إنّها لإبّيل أم شاة ، أو بعد استفهام لا يليه مثل (١٧٠) ما يلى أم ، نحو : أ رأيتَ زيداً أم عمراً ؟ وهى فى معنى بل والهمزة ، فإنّ قولنا : أم شاة ، وأم عمراً : معناه : بل أهى شاة ، بل أ رأيتَ عمراً . والهاء فى إنّها للجملة ، كأنّ القائل رأى جملةً ظنّها إبّيلاً فأخبر على ما ظنّه ، ثم تيقّن أنّها ليست

(*) قال السيوطى : إن إمّا المسبوقة بشئها تأتى للمعاني الخمسة التى تأتى لها « أو » :
 ١ - الشك ، نحو جاء إمّا زيد وإمّا عمرو . ٢ - الإبهام ، نحو : « وآخرون مُرجّون لأمر الله إمّا يُعذبهم وإمّا يتوب عليهم » (التوبة ١٠٦) .
 ٣ - التخيير ، نحو : « إمّا تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسناً » (الكهف ٨٦) .
 ٤ - الإباحة ، نحو : اقرأ إمّا نقها ، وإمّا نحواً . ٥ - التفصيل ، نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » (الإنسان ٣) .

بإبل / وتردد في أنها شاة أم لا ، فاستأنف سؤالاً فقال أم شاة ؟ أي :
 بل هي شاة ؟ والفرق بين (١) أو وأم أن السؤال بأو إنما يكون إذا لم
 يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : أزيد
 عندك أو عمرو ؟ فإنه إنما يصح إذا لم يعلم كون أحدهما عند المخاطب

وأما « أم » ، فإن السؤال بها إنما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلوماً
 لأحدهما ، ويكون الغرض من السؤال (٢) التعيين نحو : أزيد عندك أم
 عمرو ، فإنه إنما يصح إذا كان كون (٣) أحدهما عند المخاطب معلوماً لا
 بعينه ، ويكون الغرض من السؤال التعيين ، (نحو : أزيد عندك أم
 عمرو) (٤) ، ولذلك يكون جواب « أو » بلا أو بنعم ؛ لحصول الغرض
 بذلك ، ولا يكون جواب أم إلا بالتعيين ، والفرق بينهما وبين (إِمَّا) أن
 (إِمَّا) يجب أن يتقدمها إما أخرى بخلافهما (*)

{ ٨ - لا ، ٩ - بل ، ١٠ - لكن }

قال : (171) « و » « لا » لنفى ما وجب للأول نحو : /
 جاءني زيد لا عمرو .
 و « بل » للإضراب عن الأول منفيًا كان أو موجبًا ، نحو :
 جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد .

(١) بين : ليست في س .

(٢) كون : لست في ل .

(٣) ما بين القوسين ليس في ط .

(*) قال الرماني : أم : من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، تكون
 عديلة لألف الاستفهام ، وهي بمنزلة أي ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنى :
 أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو
 إن كان عندك عمرو . وتكون عديلة لألف التسوية ، .. قال الله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا
 سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ (البقرة ٦) .

وأصل ألف الاستفهام التسوية ، لأنك إنما تستفهم لستوى أنت ومن تستفهمه في العلم
 وتكون قطعاً تنذر « بل » مع الهمزة .. ومنه قرله تعالى : ﴿ أم يقولون افتراء ﴾ (يونس
 ٣٨ وورد ١٣ ، ٣٥) . والتقدير : بل يقولون افتراء .

(معاني الحروف ص ٧٠) .

و « لكن » للاستدراك وهي في عطف الجمل نظيرةً بل ،
وهي عطف المفردات نقيضاً لا .

أقول : ثامن حروف العطف وتاسعها وعاشرها لا ويلٌ ولكن . وهذه (١)
الثلاثة مشتركة في الدلالة على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين . ويفرق / كل واحد (٢) من الآخرين
بخاصة ، فلا تدلّ على نفي ما وجب (٣) للأول عن الثاني (٤) ، نحو :
جاءني زيد لا عمرو فقد (٥) نفيت المجيء الثابت لزيد عن (٦) عمرو .

و « بل » للإضراب / أي : للإعراض عن الكلام : الأول متفياً كان
ذلك الكلام أو موجباً .

أما الموجب فنحو جاءني زيد بل عمرو ، والمعنى بل جاءني عمرو ،
وما جاءني زيد ، فأعرضت عن الكلام الأول : لكونه غلطاً .

وأما المنفي : فنحو : ما جاءني بكر بل خالد ، وهذا يحتمل الوجهين
: الأول : أن يكون المعنى : بل ما جاءني خالد ، وجاءني (٧) بكر ،
وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل (172) مع حرف النفي ، والثاني أن
يكون المعنى : بل جاءني خالد وما جاءني بكر ، وحينئذ يكون الإضراب
عن الفعل دون حرف النفي ، فقول المصنف - رحمه الله تعالى - : ويل :
للإضراب ، يكون صحيحاً .

ولكن : للاستدراك .

والاستدراك : رفعُ توهم نشأ من الكلام المتقدم (٨) على لكن ، وهي
فسي (٩) عطف الجمل نظيرةً « بل » في الاستدراك فقط ، فإنّ بلّ مع
أنّها تفيد الإضراب : تفيد الاستدراك أيضاً ، نحو : ما جاءني زيد لكن
عمرو جاء (١٠) ، وجاءني زيد ، لكن عمرو لم يجرى .

-
- | | |
|--|---|
| (١) وهذه : ليست في س . | (٧) واحد ليست في س و ق . |
| (٢) ما : سقطت بين س . | (٨) الثاني : ليست في س و ق . |
| (٣) فقد : ليست في س . | (٩) عن : سقطت من ل . |
| (٤) (في) ل : بل جاء بكر . | (١٠) في ل و س : تقم ، وفي ق كلام مقدم . |
| (٥) في : سقطت من ل . | |
| (٦) في ط : لكن جاءني عمرو ، وفي س : لكن عمرو (فقط) . | |

(وهى) (١) فى عطف المفردات نقيضة (لا) : يعنى لا يعطف بها
المفرد على المفرد إلا إذا كان ما قبلها منفيًا (٢) ، فحيثذ تكون نقيضة
(لا) ، نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو ، أى لكن عمرو جاني (٣) ، فقد
ل ١٥٩ أثبتت للشانى ما نفيت عن الأول / ، على عكس لا ، وإنما لا يعطف بها
المفرد على المفرد إلا فيما كان ما (٤) قبلها منفيًا ليعلم المغايرة بين ما
قبلها وما بعدها ، فإنها يجب أن تقع بين كلامين مغايرين .

* * *

(١) فى الأصول : وفى عطف . والمعنى أن لكن فى عطف المفردات عكس لا .
(٢) فى غير ط : كان قبلها نفي .
(٣) فى ط : لكن جاني عمرو .
(٤) ما : ليست فى غير ط .

قال : « ولا » لنفى المستقبل والماضى بشرط التكرير
والأمر والدعاء، نحو لا يفعلُ ، وقوله تعالى : ﴿ فلا صدقَ /
ولا صلى ﴾ (١) وقد لا يتكرر ، نحو : لا فَعَلَ ولا تفعل ،
ويسمى النهى والأمر (٢) نحو : لا رعاك الله ، ويسمى
الدعاء (٣) .

أقول : وقوله : ويسمى النهى : معناه أن المثال المذكور ، أعنى : لا
تفعلُ : سُمى نهياً ، إذ نفى الأمر نهى وقوله : لا فَعَلَ : مثال لنفى
الماضى بلا تكرير ، وقد جاء فى الشعر أيضا نحو : (٤)
وأى أمرسىء لا فعله

والباقي ظاهر .

قال : « ولا لنفى العام ، نحو / لا رجلٌ فى الدار ولا
امرأة . ولغير العام : نحو لا رجل فيها ولا امرأة (٥) ، ولا
زيد فيها ولا عمرو » .

(١) الآية ٣١ من سورة القيامة . (٢) والأمر : زيادة فى س .

(٣) ما بين القوسين ليس فى ق .

(٤) هو لعبد المسيح ابن عسلة والشاهد فيه مجى لا لنفى الماضى ، وإنما الأصل فيها
نفى ما يتوقع حصوله .

(٥) يرى ابن هشام أن (لا) التى تاتى للنفى على خمسة أوجه :

١ - أن تكون عاملة عمل إن ، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ..
كقوله أمى الطيب :

فلا ثوبٌ مجبذٌ غير ثوبِ ابنِ أحمدٍ علسى أحدٍ إلا يهتزمر مرقع

٢ - أن تكون عاملة عمل ليس ومثاله :

تمز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزد مما قضى الله راقبا

٣ - أن تكون عاطفة ، ومثاله : جاء زيد لا عمرو .

٤ - أن تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال أجامك زيد ؟

فتقول « لا » والأصل : لا لم يجىء .

٥ - أن تكون غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم
تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وجب تكرارها .

{ المغنى ص ٢٣٧ / ٢٤٢ }

(٦) فى ل : زيادة : فيها نحو .

أقول : وقد يجيء لا (174) لنفى العام ، أى لتدلّ على نفي جنس مدخولها ، وهى التى تسمى : لا لنفى الجنس ، ولا تدخل إلا على النكرة (١) ، وقد يجيء لا لنفى غير العام ، أى لتدلّ على نفي فرد (٢) من (٣) جنس مدخولها ، وتدخل على المعرفة والنكرة . والأمثلة ظاهرة .

{ ٤ - لم ، ٥ - لما }

قال : « ولم » ، ولما لنفى المضارع ، وقلب معناه إلى الماضى . وفى لما توقّع وانتظاراً »

أقول : إذا قلت : لم يضرب ، أو لما يضرب زيد . كان معناه ما ضرب ، والفرق بينهما أن فى لما توقّعاً وانتظاراً ، أى : أنها إنما تنفى فعلاً يتوقّع وقوعه ويتنظر ، بخلاف لم .

{ ٦ - لن }

قال : « ولكن نظيرة (لا) فى نفي المستقبل / ولكن على التأكيد . »

أقول : إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت : لا أضرب مثلاً ، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت : لن أضرب . وفى بعض النسخ التأييد (٤) بدل قوله التأكيد .

واعلم أن مذهب الخليل أن أصل لن « لا أن » فحقت بحذف الهمزة والألف .

ومذهب الفراء أن ثونها مبدلة من الألف ، وأصلها عنده (٥) لا ،

(١) فى س و ق : النكرات . (٢) فى ل : مفرد

(٣) فى ل : من أفراد الجنس من جنس مدخولها .

(٤) فى س : التأكيد بدل قوله التأييد .

(٥) عنده : ليست فى ل ، وفى س : وأصلها لا عنده .

فأبدلت الألف نوناً فصار لن . ومذهب سيبويه وهو الأصح أنها حرفُ
برأسها (*) .

* * *

(*) قال سيبويه : فأما الخليل فزعم أنها : لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم
كما قالوا : وَتَلَمَّه (يريدون وَتَى لأمه) ، وكما قالوا يتوَمَّنَّه ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ،
كما جعلوا هَلْاً بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هَلْ ولا . وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة
ولست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة . وأنها في حروف
النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما
يقول الخليل لما قلت أمأ زيد فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أمأ زيد
فلا الضرب له ، (الكتاب ج ٣ ص ٥)

{ حروف التنبيه }

قال : (175) « حروف التنبيه : ها : نحو : ها إنُ عمرًا بالهباب . / وأكثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر ، نحو : هذا ، وهاتنا ، وها أنت ، وها أنا .

وأما ، وألا مُحَقَّقان (١) ، نحو : أمّا إنك خارج ، وألا إن زيدا قائم . »

أقول : سُميت هذه الحروف حروف التنبيه ؛ لأنَّ الغرض / من الإتيان بها في أوّل الكلام تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه . وإنما كثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر لضعف دلالتها على مدلولهما (*).

* * *

(١) مخفّفان : زيادة في ط .

(*) قال الرماني : (ها) لها مرضعان : أحدهما : أن تكون حرف تنبيه . وذلك نحو قولك : هأنذا ، جواها لمن قال لك : آمين أنت ويقول الاثنان ها نحن أولاء ، ويقول الجميع ها نحن أولاء .. قال الله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء محببونهم ولا يحبونكم ﴾ (آل عمران : ١١٩) ... وفي قولك ها معنى التنبيه ، ولذلك تنصب النكرة على الحال بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ هذا يعلى شيئا ﴾ (هود : ٧٢) إن شئت جعلت العامل في الحال معنى التنبيه ، وإن شئت معنى الإشارة . وبين ذلك أنك تقول : ها قائما ذا زيد .

والثاني : من مرضى (ها) أن تكرر أسما من أسماء الفعل ومعناه خذ .. ولفظة ثانية وهي : أن تقول : هاك ، وهاكما ، وهاكم .

ولغة ثالثة أن تقول ها للمذكر ، وها للمؤنث ، وهازما ، وهازم وهازين . قال تعالى : ﴿ هازم أقرموا كتابيه ﴾ (الحاقة : ١٩) ... [انظر معاني الحروف ٩٢/٩١] .

{ حروف النداء }

قال : « حروف النداء : يا ، وأيا ، وهيا للبعيد ، وأى
والهمزة للقريب ، و (وا) للمندوب » .

أقول : المراد بالبعيد ^(١) هو البعيد حقيقة ، أو المنزّل بمنزلة كالنائم
والساهى ، وإنما اختصت الثلاثة بالبعيد ، لأنّ المنادى البعيد ، أو المنزّل
بمنزله ، يحتاج إلى تصويت أبلغ مما يحتاج إليه القريب ، والتصويت في
هذه الثلاثة أبلغ منه في الآخرين في ندائه .

واختصت أى والهمزة بالقريب كمن ^(٢) بين يديك ، لأنّ رفع الصوت
في ندائه لا يكون مطلوباً ، وهما خاليتان عن رفع الصوت (176) .
وبعضُ يثلث القسم فيقول « يا » أعمّ الحروف ، فتستعمل للقريب
والبعيد ، وأيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، و « وا » للمندوب
أى للتفجع خاصة ، وقد تقدم معنى المندوب ، وإنما ذكرت « وا » في
حروف النداء لاشتراكهما في إفادة التخصيص ، ولهذا / ذكر المندوب
في باب المنادى [في الكافية] ^(٣) .

ل ١٦٢

* * *

(٢) فمن : كما .

(١) في ط : من البعيد .

(٣) في الكافية : زيادة في ط .

قال الاسترهابازى في شرح الكافية : وقد تنوب (وا) مقام (يا) في النداء ، والمشهد
استعمالها في الندبة . وقد جا آ بهمزة بعد ألف ، وأى : بهمزة بعدها ألف بعدها ياء
ساكنة [شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨١] .

{ حروف التصديق }

{ ١ - نعم }

قال : « حروف التصديق : نعم لتصديق / الكلام المثبت والمنفى في الخبر والاستفهام ^(١) ، كقولك لمن قال : قام زيد ، أو لم يقم ؟ نعم . وكذلك إذا قال : أقام زيد ؟ ، أو ألم يقم زيد ؟ نعم » .

أقول : سُميت هذه الحروف حروف التصديق : لأن المتكلم بها يُصدق الخبر ^(٢) فيما أخبره ، وتسمى حروف الإيجاب أيضا .

{ ٢ - بلى }

قال : « بلى مختص بالخبر أو استفهاما .

أقول : مثاله أن يقال : أما قام زيد ؟ أو ألم يقم زيد ؟ فيقال : بلى ، أى : بلى قد قام ^(٣) .

{ ٣ - أجل ، ٤ - جبر }

قال : « وأجلٌ وجبرٌ : بالخبر نفياً أو إثباتاً » ^(٤) .

أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيد أو قام زيد ؟ فيقال : أجل ، وجبر .

(١) في ق : المثبت في الخبر والمنفى . (٢) الخبر : ليست في س .

(٣) في س و ق : أى : بلى قام ، وفى ل : أى : قد قام .

(٤) قال الهروي : أجل : حرف جواب مثل نعم . تكون لتصديق الخبر ولتحقيق الطلب ، قال صاحب رصف المهاني : ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي . وقال غيره : أجل لتصديق الخبر ماضيا كان أو غيره ، مرجحاً أو غيره . ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .

وعن الأخصش أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر أحسن من نعم . ونعم في الاستفهام أحسن منها . (الجنى ص ٣٦٠ / ٣٦١) .

{ ٥ - إى }

قال : « إى مختصاً بالقسم ، نحو : إى والله » .

أقول : معناه أن إى لا يستعمل إلا مع القسم مثل أن يقال : أقام
زيد؟ (177) فيقال : إى والله (١) .

* * *

(١) قال الهروي : إى : حرف بمعنى نعم ، يكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخبر ،
أو وعد طالب ، لكنه مختص بالقسم ، ونعم تكون فى القسم وغيره . كقوله تعالى : ﴿ قل
إى ودى ﴾ (يونس ٥٣) وإذا وليها وار القسم تعين إثبات يائها . وإذا حذف الحافض ،
لقيل : إى الله ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الأول : حذف الياء ، والثانى : فتحها ، والثالث
إثباتها ساكنة ، وغتفر الجمع بين الساكنين . (الجنى الدانى ص ٢٣٥) .

{ حروف الاستثناء }

قال : « حروف الاستثناء : إلا ، وحاشا ، وعدا ، وخلا » .
أقول : قد تقدم بيان ذلك فإن قيل كيف جعل هذه الحروف (١) مرة من
حروف / الإضافة ، وأخرى صنفاً برأسها . قلت ذلك لتعدد الاعتبارين
فيها .

٩٧ ن

{ حرفا الخطاب وما يلحقهما }

قال : « حرفا الخطاب : الكاف والتاء في : ذلك ، وأنت ،
ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يلحق
الضمائر » .

أقول : قد عرفت ذلك في أسماء الإشارة والمضمرات .

{ حروف الصلة ، أو : الزيادة }

قال : « حروف الصلة : إن ، في ما (٢) إن رأيت زيد /
وأن في نحو ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ (٣) ، وما في : حيثما ،
ومهما ، وأينما و ﴿ فيما رحمة من الله ﴾ (٤) ولا في (لئلا
يعلم) (٥) وفي (فلا أقسم) (٦) ومن في : ما جاءني من
أحد ، والهاء في ما زيد بقائمه ، واللام في (ردف لكم)
(٧) .

١٦٣ ن

(١) قد : ليست في ط .

(٢) في س : في نحو .

(٣) الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٦) الآية ٧٥ من سورة الواقعة ، ٢٨ من الحاقة ، ٤ من المارج .

(٧) الآية ٧٢ من سورة النمل .

أقول : هذه الحروف حروف الزيادة وتُعرَف بأن إسقاطها لا يخل بالمعنى الأصلي^(١) ، وتسمى حروف الصلة لأنه ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن والقافية . والمقابلة في النظم والسجع ، وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه .

(حرفا التفسير)

قال : « حرفا التفسير : أي : نحو : رقي : أي : صعد ، وأن : (178) في : ناديته أن قم . ولا يجيء أن إلا بعد / ١١٢
الفعل في معنى القول » .

أقول : سميتا حرفي التفسير : لأنهما وسيلتان إلى تفسير مبهر سبتهما ، كما فسّر بواسطة أي : رقي ، بصعد ، وبواسطة : أن ناديته ، بقم ، والمراد (من الفعل)^(٢) الذي في معنى القول مثل المناداة (*).

(الحرفان المصدريان)

قال : « الحرفان المصدريان : أن : كقولك : أعجبتني : أن خرج زيد ، وأريد : أن تخرج : أي : خروجه ، وخرجك .

و « ما » في قوله تعالى : ﴿ وضائق عليهم الأرض بما رحبت ﴾^(٣) أي برحبتها » .

أقول : سميتا مصدرين لأنهما تجعلان ما بعدهما في تأويل المصدر كما في الكتاب .

(٢) في ل : بالفعل .

(١) في س : بالمعنى المقصود .

(*) قال الهروي عن أي :

وتكون حرف تفسير ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرف ، أي : أنت مذنب وتقلينني ، لكن إياك لا ألقى

وهي أعم من أن المفردة ، لأن « أي » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره وذهب قوم إلى أن « أي » التفسيرية : اسم فعل ، معناه : « عوا » أو « انهصوا » .

[الجنى الدانى ٢٣٤]

(٣) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

واعلم أن (أن) المنترحة المثقلة من الحروف الصدرية أيضاً ؛ لأنها تجعل ما بعدها في تأويل المصدر كغيرها ، وقد أهمل المصنف ذكرها ، وكأنه نظر إلى / أنها مختصة بالجملة الاسمية (١) والمصدرية في الفعل أظهر.

* * *

(١) الاسمية : سقطت من س .

{ حروف التحضيض }

قال : د حروف التحضيض : لولا ، ولوّما ، وهَلّا ، وألّا
(١) : لدخّل على الماضي والمستقبل ، نحو : هَلّا فعلتَ ، وألّا
ففعَلتَ .

أقول : هذه الحروف إذا دخلت على الماضي تكون للوّم (والتوبيخ
للمخاطب) (٢) على ترك الفعل (٣) ؛ فإذا (١٧٩) قلتَ : / هَلّا
أكرمتَ زيداً ، فقد أردتُ اللوّم والتوبيخ للمخاطب على ترك إكرام زيد .
وإذا دخلتَ على المستقبل تكون للتحضيض ، أي : الحث عليه ، فإذا
قلتَ : هَلّا تقرأ القرآن (٤) ؛ يكون المرادُ حثُ المخاطب على القراءة ،
وسبب التسمية بحروف التحضيض ظاهر (٥)

* * *

(١) الترتيب في المخطوطات ليس واحداً .

(٢) ما بين القوسين : زيادة في ط .

(٣) الفعل : زيادة في ط .

(٤) القرآن : ليست في س .

(٥) قال الهروي : لولا : حرف له قسان : الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب
و بعضهم يقول : لوجود ... والثاني : أن تكون حرف تحضيض فتختص بالأفعال ويليها
المضارع ، نحو : « فلولا تشكرون » [الرواية ٧] ، والماضي ، نحو : « فلولا تقرأ
من كل فرقة منهم طائفة » [التوبة ١٢٢] ، وقد يليها اسم معمرول لفعل مؤخر ، نحو :
لولا زيداً ضرت ، (الجنى ص ٦٠٥ / ٦٠٦) .

وقال : لو ما : حرف له قسان : أحدهما أن يكون حرف امتناع لوجوب فيختص
بالأسماء ، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لو ما زيد لأكرمتك .
الثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلا فعل ، أو معمرول فعل [نفسه ٦٠٩] .
وقال : هَلّا : حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معمرول ، وذو هب بعض النحويين إلى
جواز مجيء الجملة الابتدائية كقول الشاعر :

ونبت ليلي أرسلت بشفاعتي إلى ، فهلا نفس ليلي شفيها

(الجنى ص ٦١٢)

وقال : ألّا حرف تحضيض لا عمل لها ، وهي مختصة بالأفعال ، كما سائر أحرف
التحضيض فلا يليها إلا فعل ، نحو : ألّا فعلت ، أو معمرول فعل ظاهر ، نحو : ألّا زيداً
ضرت ، أو مضر ، نحو : ألّا زيداً ضرت .

.. قال بعضهم : وألّا يحتمل أن يكون أصلها هَلّا فاهدلت الهاء همزة .

وقال بعضهم ، الهاء في هَلّا بدل من همزة ألّا ، ولا يتسع انعكس ، لأن إبدال الهاء من
الهمزة أكثر من الهاء ، فالحمل على الأكثر أولى . (نفسه ص ٥٠٩) .

{ لولا ، ولو ما }

قال : « ولولا ، ولو ما ، تكونان أيضا لامتناع الشيء لوجود غيره ، فتختصان بالاسم ، نحو : لولا عليُّ لهلكَ عمرٌ . »

أقول : معناه : لكن ما هلك عمرٌ ؛ لأنَّ عليًّا كان موجوداً ، فلولا هنا لامتناع هلاك عمرٍ لوجود عليٍّ . قيل : سبب هذا القول أنَّ عمرَ رضی الله تعالى عنه أمر برجم الحامل . فقال له علي رضی الله (تعالى عنه) إنَّ كانت الأمُّ أذنبتُ فما ذنب الجنين ؟ فقال عمرٌ : لولا عليُّ لهلك عمرٌ . وقيل : إنَّ سائلاً دخل إلى النبي عليه السلام وأنشد شعراً ، فقال النبي ﷺ لِعمر : انقطع لسانه ، / فذهب عمرٌ رضی الله عنه ليقطع لسانه ، وأخرس . فلقبه عليُّ رضی الله عنه . فقال : ما تريد بهذا الرجل ؟ فقال عمر : ١١٢ ل ١٦٥ أقطع لسانه ، فقال عليُّ : أحسنُ إليه فإنَّ الإحسان (180) / يقطع اللسان . فرجما إلى النبي عليه الصلاة والسلام وقال له : أي شيء تعنى بالقطع يا رسول الله ؟ فقال : الإحسان ؛ فقال عمر رضی الله عنه : ذلك .

(حرف التقريب)

قال : « حرفُ التقريبِ » قد « لتقريب الماضي إلى الحاضر
نحو : قد قامت الصلاة ، ولتقليل المضارع (١) : نحو : إ
الكلوب قد يصدق ، (وإنَّ الجواد قد يَعْثر) (٢) وفيها توة
وانتظار .

أقول : معنى قد يصدق : أن صدقة قليل . وقوله : « وفيها توة
وانتظار » معناه أنها تدخل في خبر مَنْ يخبر المنتظرين (٣) بخبر
ومتوقعيه : فإنَّ القائل : قد قامت الصلاة إنما يخبر به المنتظرين للصلاة
والمتوقعين إخباراً بذلك .

* * *

(١) في ل : ولتقليل في المستقبل . (٢) ما بين القوسين ليس في س و ل .

(٣) في ل : المنتظر .

{ حروف الاستقبال }

قال : « حروف الاستقبال : سَوْفَ وَالسَّيْنِ وَأَنْ وَلَنْ » .

أقول : سُمِّيت هذه الحروف حروف الاستقبال لأنها تخصص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال .

* * *

{ حرفا الاستفهام }

قال : « حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل . والهمزة أعمُّ تصرُّفاً منه . (تقول : أزيد قائم ؟ أو : أقام زيداً ؟ أو : أزيد قام ؟ وهل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ ولا تقول : هل (181) زيد قام) (١) ويحذف عند الدلالة نحو : زيدٌ عندك أم عمرو ؟ . وللإستفهام صدرُ الكلام . »

- ١٩٩ أتول : الهمزة أعمُّ من جهة / التصرف من هل ، إذ كلُّ موضع تقع فيه هل يقع الهمزة ، من غير عكس ، فإنَّ الهمزة تستعمل مع أم المتصلة نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون هل . وتدخل على اسم / ١٦٦ منصوب بفعل مضمر ، نحو : أزيداً ضربته ؟ ، دون هل . وتدخل (٢) على المضارع إذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ نحو أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ دون هل ، وعلى الواو العاطفة ، وفائها ، وثم ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (٣) و ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ (٤) . و ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعِ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٥) . دون هل ، والدليل في : زيد عندك أم عمرو ؟ على حذف الهمزة وجودُ أم المتصلة ، لأنَّ أم المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة وإنما كان (٦) للإستفهام صدرُ الكلام لأنه يدلُّ على نوع من أنواع الكلام ، وكلُّ ما هو كذلك يكون له صدر الكلام .

* * *

(٢) تدخل ليست في ق و ل .
(٤) الآية ١٨ من سورة السجدة .
(٦) في ل : يكون .

(١) ما بين القوسين ليس في ل و ق .
(٣) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .
(٥) الآية ٥١ من سورة يونس .

{ حرفا الشرط }

قال : « حرفا الشرط : « إن » للاستقبال وإن دخل على الماضي ، و « لو » للماضي وإن دخل على المستقبل » (١) .

أقول : مثالي « إن » نحو : إن ذهب زيد ذهبته معه ، (182) فإن المعنى : إن يذهب هو أذهب أنا معه .

ومثال « لو » نحو : لو يخرج زيد أخرجه معه ، فإن المعنى لو خرج هو (٢) لخرجت أنا معه .

قال : « ويجيء فعلا الشرط والجزاء مضارعين وماضيين ، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً ، فإن كان الأول ماضياً والآخر مضارعاً جاز رفعه وجزمه نحو : إن ضربتني أضربك ، وأضربك » (٣) .

أقول : للشرط والجزاء أربعة أحوال لأنهما : إما أن يكونا مضارعين نحو : إن تضرب أضرب ، والجزم واجب فيهما . ل ١٦٧

/ وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن ضربت ضربت ، ولا جزم فيهما . وإما أن يكون الجزاء ماضياً والشرط مضارعاً ، نحو : إن تضرب ضربت (وحينئذ) يجب الجزم في الشرط ويمتنع في الجزاء .

وإما أن يكونا بالعكس ، نحو : إن ضربتني أضربك ، ويمتنع (حينئذ) الجزم في الشرط ، ويجوز / في الجزاء الجزم على القياس ، ويجوز الرفع لأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قرينه منه ، فإنه لا يعمل في الجزاء مع البعد بالطريق الأولى . ق ١٠٠

* * *

(٢) في ل : لو خرج زيد .

(١) في ل : على المضارع .
(٣) وأضربك : ليست في ل .

(دخول الفاء على الجزاء)

قال : « وتدخل الفاء في الجزاء إذا لم يكن مستقبلاً ، أو ماضياً في معناه ، نحو : إن جنتني فانت مكرم ، وإن تكبرمتني فقد أكرمتك أمس . »

(183) أقول : فقوله وتدخل الفاء في الجزاء : معناه يجب أن يدخل الفاء في الجزاء بشرطين ، وكذلك حكم الأمر والنهي ، نحو : إن أتاك زيد فاكرمه ، وإن ضربك عمرو (١) فلا تكرمه .

وإنما يجب دخول الفاء في هذه المواضع لامتناع تأثير الشرط في الجزاء إذا كان واحداً من هذه الأربعة ، فيجب دخول (٢) الفاء ليربط بالشرط ، وإنما قال : « إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه » ؛ لأنه إذا كان مستقبلاً بأن يكون مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً به « لا » يجوز الوجهان ، وإذا كان ماضياً في معناه يمتنع دخول الفاء .

وإنما قيّدنا جواز / الوجهين في المضارع المنفي بلا ؛ لأنه إذا كان منفيّاً بلنّ مثلاً يجب الفاء كقوله تعالى : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ (٣) .

واعلم أنه قد يقام « إذا » مقام الفاء كقوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون ﴾ (٤) أي فهم يقنطرون .

تحقيق ذلك أن « إذا » هذه للمفاجأة ؛ فهي في معنى فاجأت ، فالجزاء في الحقيقة فعل ماض ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى الربط ، والتقدير : وإن تصبهم سيئة (184) فاجأت زمان قنوطهم .

قال : « وتزاد عليها ما للتأكيد ولها صدر الكلام ولا تدخل إلا على الفعل » .

أقول : مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فإِذَا يَأْتِيَنكُم مِّنْهُ هَدًى ﴾ (٥) .

(١) في ط : يكر .

(٢) دخول : ليست في ل .

(٣) الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٥) الآية ٣٨ من سورة البقرة .

وسبب صدرارتها ما ذكرنا في الاستفهام ، ولا تدخل إلا على الفعل ؛
لأنَّ الشرط يجب أن يكون فعلاً ، فإن كان ملفوظاً فذاك ، وإلا يجب أن
يقدر كقولہ تعالیٰ : ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) و ﴿ قُلْ لَوْ
أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (٢) فَإِنَّ التَّقْدِيرَ وَإِنْ / اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَقُلْ لَوْ تَمْلِكُونَ
أَنْتُمْ .

* * *

(٢) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

{ إِذْنٌ }

قال : « وإذن : جوابٌ وجزاء وَعَمَلُهَا فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَتَلْفِيهَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ حَالًا ، كَقَوْلِكَ ، لِمَنْ حَدَّثَكَ : إِذْنٌ / أَهْنَكَ كَاذِبًا .

أو معتمداً على ما قبلها ، نحو : أنا إِذْنٌ أَكْرَمَكَ .

أقول : إِذْنٌ مِنْ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ وَهُوَ جَوَابٌ وَجِزَاءٌ ، أَيْ : تَقَعُ فِي كَلَامٍ مِنْ يَجِيبُ مَتَكَلِّمًا وَيُخْبِرُهُ بِجِزَائِهِ عَلَى فِعْلِهِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ : أَنَا أَتَيْكَ : إِذْنٌ أَكْرَمَكَ فَإِنَّ قَوْلَكَ : إِذْنٌ أَكْرَمَكَ : جَوَابٌ لِقَائِلٍ : أَنَا أَتَيْكَ ، وَدَلِيلٌ عَلَى جِزَاءِ فِعْلِهِ أَعْنَى : أَكْرَمَكَ إِيَّاهُ ، وَبَاقِي الْكَلَامِ عَلَى إِذْنٌ قَدْ قَرَّرْنَاهُ عِنْدَ تَقْرِيرِنَا نَوَاصِبَ (185) الْفِعْلِ (١)

المضارع لما كان أليقَ هناك .

{ حرف التعليل : كى }

قال : حرف التعليل كى نحو جئتكَ كى تكريمنى .

أقول : قد ذكر فى بعض النسخ لام التعليل هنا أيضا وشرحها بعضُ الشَّارِحِينَ وَذَلِكَ تَوْهَمٌ : لِأَنَّ لَامَ الْجَمَارَةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ بِمَعْنَى كَى ، فَلَا تَكُونُ مُسْتَقَلَّةً بِنَفْسِهَا فِي التَّعْلِيلِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ فِي الْمَفْصَلِ ، وَفِي الْأَمْثُودِجِ أَدْرَجَهَا الْمُحَرِّفُونَ .

{ حرف الردع كلاً }

قال : « حرف الردع كلاً ، تقول لمن قال : فلانٌ يَبْغُضُكَ :

كلًا ، أى : ارتدعُ » .

أقول : الرَّدْعُ الزَّجْرُ وَارْتَدَعُ أَيْ امْتَنَعَ .

(١) الفعل : ليست فى ل و ق .

(اللامات) (٤٠)

(١ - لام التعريف)

- قال : « واللامات : لام التعريف ، نحو : المرء بأصغره ،
وفعل الرجل كذا ، الأول للجنس ، والثانية للعهد » .
أقول : اللامات ثلاثة أقسام : ساكنة ، ومفتوحة ، ومكسورة .

(٣) ذكر الرماني اثنا عشر صنفا من اللامات .

١ - لام الابتداء ، نحو : لزيد خير منك . ٢ - لام القسم .

٣ - لام الإضافة : لزيد مال . ٤ - لام التعريف .

٥ - اللام الأصلية .

٦ - اللام الزائدة كقوله : لما اغفلت شكرك أى : ما اغفلت شكرك .

٧ - ولام الاستغاثة : نحو قوله :

يا لهكر أشيروا لى كليها يا لهكر أين أين الفرار ؟

٨ - لام الكتابة ، نحو : لهم ، وله ، وأصلها الأضافة ، وحكمها الفتح .

٩ - لام كى : نحو قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ﴾ (الفتح : ٢) أى كى يغفر لك

الله .

١٠ - لام الجحود : كقوله عز وجل : ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ﴾

آل عمران : ١٧٩) .

١١ - لام العاقبة ومنها قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾

(القصص : ٨) .

١٢ - لام الأمر . (معانى الحروف ١٤١/١٤٢) .

وقد ذكر المصنف والشارح هذه اللامات فى مواضع مختلفة فى الكتاب .

أما الساكنة : فواحدة (١) والمفتوحة أربعة ، والمسكورة / واحدة أيضا
فلام التعريف : إما للجنس ، نحو : المرء بأصغريه أى حقيقة المرء ،
أعنى تبيّن معانيه ، وتقومها إنما يتحقّق بالأصغرين وهما : القلب ،
واللسان ؛ لأنّ أحديهما منشأ المعانى ، والآخر مظهرها .

وأما للتعهد : نحو : فعّل الرجل ، أى : الرّجُل (186) المعهود
والهمزة عند سببوه للرّوَصَل ، ولذلك تسقط فى الدرّج (٢) ، وقال الخليل :
إنّ الهمزة واللام تفيدان معنى التعريف ، فالهمزة قطعية ، والسقوط فى
الدرّج إنما هو للخفة فإنه (٣) / كثير الاستعمال (٤) .

{ ٢ - لام القسم }

قال : « ولام القسم ، فى : والله لأفعلنّ ، والموطئة له ،
فى نحو : والله لئن أكرمتنى لأكرمناك » .

أقول : لام القسم هى التى تدخل على جوابه ، واللام الموطئة له هى
التى تدخل على حرف شرط تقدّمه قسّم لفظاً كما فى الكتاب ، أو تقديراً
كما فى قوله تعالى : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم » (٥) فإنّ التقدير
والله لئن أخرجوا .

وسميت الموطئة ، أى : المهيّئة من قولهم : وطنّته ، أى : هيّأته ؛
لتهيّئها الجواب للقسم ؛ ودلالتها على أنّه له لا للشرط .

(١) فى ل و ق : الساكنة واحدة . (٢) الدرّج : أى عند الرّوَصَل .

(٣) فى ط و ق : فإنّها .

(٤) قال الخليل : وأما ألف التعريف ، مثل قولك : النساء ، والمرأة والرجل ، والفرس
رسى ألف التعريف ، لأنك تدخله مع اللام فى أول الاسم النكرة فيصير ذلك الاسم معرفة .

(الجمل فى النحو ص ٢٤١)

(٥) الآية ١٢ من سورة الحشر .

{ ٣ - لام جواب لو }

قال : « ولام جواب لو ، ولولا ويجوز حذفها » .

أقول : مثاله : قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾^(١) وقوله : ﴿ فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين ﴾^(٢) / وهي بمنزلة الفاء في جواب إن لربطه بالشرط .
ويجوز حذفها إذا علمت كقوله تعالى : ﴿ لو نشاء جعلناه أجاجا ﴾^(٣) أي لجعلناه .

{ لام الأمر }

قال : « ولام الأمر : وتُسكِن (187) عند واو العطف ولفائه .

أقول : مثاله قوله تعالى : ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾^(٤) .

قال : « ولام الابتداء : في لزيد قائم وإنه ليذهب »

أقول : فائدتها : تأكيد مضمون الجملة التي دخلت عليها ، وتلك الجملة إما اسمية ، نحو : لزيد قائم ، أو فعلية وفعلها مضارع ، نحو : إنه ليذهب .

{ تاء التانيث }

قال : « تاء التانيث الساكنة : هي التي لحقت أواخر الأفعال الماضية ، كضربت ، (وأكرمت ، ودخرجت)^(٥) للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث .

ويتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن ، نحو : قد قامت الصلاة »^(٦) .

أقول : إنما سكتت لأنها مبنية ، والأصل في البناء السكون .

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٦٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٧ من سورة الواقعة

(٤) ما بين القوسين : زيادة في ط

(٥) الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

(٦) قوله : نحو : قد قامت الصلاة : زيادة في ط .

{ النون المؤكدة }

قال : « النون المؤكدة لا يُؤكَّد بها إلا المستقبل الذي فيه معنى الطلب » .

أقول : إنما اشترط الطلب في مدخولها لأن التأكيد إنما يناسب كلاماً يتوصَّل به إلى تحصيل المطلوب ، وإنما اشترط الاستقبال : لأن الطلب لا يكون إلا فيه ، فلا يؤكَّد بها الماضي والحال ، بل يؤكَّد بها (١) المستقبل والأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض ، نحو : والله (188) لأفعلن ، وأضربن ، ولا تخرجن ، وهل / تذهبن وألا تنزلن ، وليتك ترجعن .

ل ١٧٢

قال : « والخفيفة تقع / حيث تقع الثقيلة إلا في فعل الاثنين ، وجماعة المؤنث (٢) لاجتماع الساكنين على غير هذه » .

ق ١٠٣

أقول : هذه النون إما خفيفة ساكنة أو ثقيلة مفتوحة مُشدَّدة (٣) وقامَ مباحثهما مذكورة في التصريف وقد شرحناها في شرحه .

{ هاء السكت }

قال : « هاء السكت تزداد في كل متحرك حركته غير إعرابية للوقف خاصة ، نحو : نُفَّة ، وحيهْلَةٌ (٤) ، وماليَّة ، وسلطانيَّة .

ولا تكون إلا ساكنة وتحريكها لمن » .

أقول : « إنما خصت هذه الهاء بالمبنى لأن الحاجة إلى بيان حركة المبنى أشدَّ منها إلى بيان حركة المعرب : لأن الإعراب (٥) يدلُّ عليه

(٢) في ط : النساء .
(٤) حيلة : ليست في ل .

(١) بها : ليست في ل .
(٣) في ل : أو مُشدَّدة (فقط) .

(٥) في ط : إعراب المعرب .

ما قبله بخلاف البناء . واختصت بحالة الوقف لأن انتفاء الحركة إنما هو فيها (*) .

{ تنبيه }

اعلم أن المصنف لم يذكر بعض أصناف الحروف : كالتنوين ، وألفى التأنيث ، وتائه المتحركة ، وشين الوقف وسينه ، وحروف الإنكار ، وحروف التذكير . فكأنه اقتصر في التنوين على ما ذكر عند ذكر خواص (189) الاسم ، وفي ألفى التأنيث وتائه على ما ذكر في المؤنث ، وتركوا البراقى لقلة فائدتها ، ومع ذلك فلا بأس أن نشير إليها بما يليق كتابنا من البيان فأقول :

{ التنوين }

التنوين / على خمسة أقسام :

١١

تنوين تمكّن : وهو الذى يدل على تمكّن مدخوله في الاسمية كزيد .

وتنوين التنكير : وهو الذى يفرق بين المعرفة والنكرة ، كصه وصه .

وتنوين المقابلة : وهو الذى يقابل نون جمع المذكر السالم كعسلات .

وتنوين العوض : وهو الذى يعرض عن المضاف إليه كيومئذ ، فإن

أصله يوم إذا كان ، فأسقطت الجملة ، وعوض عنها التنوين .

(*) قال الهروي : وتلحق هاء السكت أيضا بعد ألف النديه ، ونحوها . كقولك : وازيداء .

ولا تثبت وصلاً إلا في ضرورة شعر ، وإنما أثبتنا القراء وصلوا في بعض المواضع اتباعاً لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا في موضعين : أحدهما : ما بقى من الأفعال المعتلة على أصل واحد ، نحو : عمه ، ولم يعمه .

والثاني : ما الاستفهامية إذا اجرت بإضافة اسم ، نحو : قراءة منة .

(الجنى الدانى ص ١٥٢)

وتنوين التَّرنَم : وهو الذى يُجَعَلُ مكانَ حرفِ المدِّ فى القوافى كما فى
قول الشاعر (١) :

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعَتَاهِنُ فقولى إنِ اصْبَتُّ لَقَدْ أَصَابَنُ

والمعنى يا عاذلة ألقى لومى وعتابى وصَوَّيْنِي فيما أفعل .

{ شين الوقف وسينه }

رشين الوقف وسينه : شين معجمه عند تميم وسين / مهملّة عند بكر
تلحق كافَ المؤنثِ فى الوقف نحو اكرمتكشُ ومررت بكشُ معجمةً أو
مهملّة ويسمى (190) شين الكشكة أو سينها . وحكى (٢) عن معاوية
رضى الله عنه أنه قال يوماً : من أفصحُ الناس ؟ فقام رجلٌ من الفصحاء
وقال : قومٌ تباعدوا عن قرأتية العراق ، وتيامنوا عن كشكة تميم ،
وتياسروا عن كسكة بكر ، ليست فيهم غمغمة قضاة ، ولا طنطمانية
حمير ، فقال معاوية / : فمن هم ؟ قال : قومك . فالكشكة
والكسكة إلحاقُ الشين والسين بالكاف ، وبكر ، وقضاة بالقاف
المضمومة ، وحمير ثلاثٌ قبائل ، والقراتية بضم الفاء وتشديد الباء لغةُ
أهل العراق ، والغمغمة على وزن زلزله عدم تبيين الكلام ، والطنطمانية
بضم الطائين ، وتشديد الياء تشبيه الكلام بكلام العجم .

{ حروف الإنكار }

وحروف الإنكار : زيادة تلحق آخر الكلمة فى الاستفهام ، كقولك لمن
قال : قدم زيد ، أزيديةً بضم الدال وكسر النون وسكون الياء والهاء .

(١) سيبويه ٢/٢٩٨ ، الإنصاف ٢/٦٥٥ ، الخزانة ١/٦٩ ، شرح المفصل ٤/١٥
جمع الهوامع ٤/٤٠٧ ، شرح التسهيل ١/٣ والمحاضرات ١/١٧١ .
والبيت فى ديوان جرير مطلع قصيدته الباتية من بحر الوافر ولا شاهد فيه ، ولم يشر
المحققون الذين خرجوا الشاهد لذلك . والبيت مع ما يليه فى الديوان ص ٦٤ .

ألقى اللوم عاذل والعتابها وقولى إن اصبت لقد أصابها
أجدك ما تذكر أهل نجد وجبا طال ما انتظروا الإيابها

منكراً لقدمه ، إذا كان قليلاً السفر . وبخلاف قدمه إذا كان كثيراً السفر
وكقولك لمن قال : غلبني الأميرُ ، الأميرُوهُ بـد الهمزة وضمّ الراء وسكون
الراء والهاء (191) مستهزأ به ، ومنكراً لتعجبه من أن يغلبه الأميرُ .

{ حروف التذكّر }

وحروف التذكير : مدة تزداد على آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها
ليتذكر ما يتكلم به بعدها ، مثل أن يقول الرجلُ في نحو : قال ، ويقولُ
ومن العام : قالا ، ويقولوا ، ومن العاصي ، إذا لم يتذكر ولم يُرد أن
يقطع كلامه .

* * *

{ ختام }

والآن جاز إن أردنا أن نقطع كلامنا على تأليف الأبواب ، إذ وقفتنا الله
لإيجاز ما وعدنا / في صدر الكتاب . والمؤمل من عشر / على خلل فيه
ل ١٧٥
ق ١٠٧ أن يصلحه بكرمه ، ويعصمني عن لومه ، فيه ، فإني بأرض التأليف
فيها كإيجاد المتنوع بالذات ، والتصنيف فيها لا يوجد إلا طيف منه في
السنوات ، وذلك لأنه شأن أسس على الاستعداد ، وأنى يتسنى الترقى
فيه لمن اهتلى بشر صحة الأضداد ، عصنا الله من شرورهم ، ورد إليهم
بلطفه كيد فجورهم .. آمين .

والحمد لله على التمام .

(تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب . قد وقع الفراغ من تحرير هذه
النسخة الشريفة المباركة في شهر جمادى الأولى ، في يوم سبت وفي وقت
العشاء وفي سنة ٩٧ هـ الفقير : محمد بن حسين عفا عنهما) (١) .

(وقد وقع الفراغ من تحرير هذا النموذج للزمخشري في شهر جمادى
الآخر قرب الفجر في يوم الاثنين سنة أربع وسبعون وألف) (٢) .

* * *

(١) وحكى : زائدة في ط .

(٢) ما بين القوسين خاتمة ل .

(٣) ما بين القوسين خاتمة ق .

أولاً : فهرست الآيات القرآنية

| الصفحة | الآية | رقم الآية | السورة |
|--------|---|-----------|---------------|
| ٢٨ | « فَإِنَّمَا يَأْتِيَنكُمْ سُنُّهُ يُدَيُّ » | ٢٨ | ٢ - البقرة |
| | « فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ | | |
| ٢١٠ | الخاسرين » | ٦٤ | |
| ٢٠٣ | « أَوْكَلِمَةً عَاهَدُوا عَهْدًا » | ١٠٠ | |
| ٢١٠ | « فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي » | ١٨٦ | |
| ١٦٠ | « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » | ١٩٥ | |
| ٢٠٥ | « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » | ٨٥ | ٣ - آل عمران |
| ١٩٦ | « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ » | ١٥٩ | |
| ١٠٨ | « وَقَالَتِ الْيَهُودُ بَدُّوا اللَّهُ مَغْلُوبَةً » | ٦٤ | ٥ - المائدة |
| ١٧٥ | « وَاخْتَارَ مُوسَى نَوْمَهُ » | ١٥٥ | ٧ - الأعراف |
| ١٥٨ | « سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا » | ١٧٧ | |
| ٢٠٦ | « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » | ٦ | التوبة |
| ١٩٧ | « وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ » | ١١٨ | |
| ٢٠٣ | « أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ » | ٥١ | ١٠ - يونس |
| ٤٦ | « يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا » | ١٢ | ١٢ - يوسف |
| ٢٣ | « فَصَبِرْ جَمِيلًا » | ١٨ | |
| ٥٩ | « مَا هَذَا بَشَرًا » | ٣١ | |
| ٦٤ | « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » | ٨٢ | |
| ١٩٦ | « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الشَّيْرُ » | ٩٦ | |
| ٤٦ | « فَاطْرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » | ١٠١ | |
| ١٠٧ | « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » | ١٠٨ | |
| ٨٥ | « اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ » | ٢٦ | ١٣ - الرعد |
| ١٦٦ | « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » | ٩٦ | ١٧ - الإسراء |
| ٢٠٦ | « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ » | ١٠٠ | |
| ١٢٧ | « وَكَلْبِهِمْ بِاسْطِ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ » | ١٨ | ١٨ - الكهف |
| ١٣٩ | « وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ تَحِلًّا عَلَيْكُمْ غَضِي » | ٨١ | ٢ - طه |
| ٢١٠ | « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » | ٢٢ | ٢١ - الأنبياء |
| ١٠٨ | « وَالسَّيْمَانَ الرِّيحَ عَامِصَةً » | ٨١ | |
| ١٦٣ | « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَرْثَانِ » | ٣٠ | ٢٢ - الحج |
| ١٠٧ | « وَبَرِّزَتِ الْجَمِيمِ » | ٦١ | ٢٦ - النمر |

| | | | |
|-----|---|----|---------------|
| ١٩٦ | « رَدِفَ لَكُمْ » | ٧٢ | ٢٧ - النمل |
| ٨٩ | « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ » | ٤ | ٣٠ - الروم |
| | « وَإِنْ تَصِبُّهُمْ سِبْئًا بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ | | |
| ٢٠٥ | يَقْتَضُونَ » | ٣٦ | |
| | « أَنْتُمْ كَمَا نَزَوْنَا » | ١٨ | ٣٢ - السجدة |
| ٦١ | « بِلِ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » | ٢٣ | ٣٤ - سآ |
| ١٦٠ | « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » | ٢٨ | ٤٨ - الفتح |
| ٨٨ | « أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ » | ١٢ | ٥١ - الفاريات |
| ١٠٧ | « وَالسَّمَاءَ بِشِثَاهَا » | ٤٧ | |
| ١٠٧ | « وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا » | ٤٨ | |
| ١٥٦ | « وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ » | ٤٨ | |
| ١٠٧ | « هَذِهِ النَّارُ الَّتِي » | ١٤ | ٥٢ - الطه |
| ١١٠ | « كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ » | ٢٠ | ٥٤ - القمر |
| ٢١٠ | « لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهَا أَجَاجًا » | ٧ | ٥٦ - الواقعة |
| ١٩٦ | « فَلَا أَسْمَ » | ٧٥ | |
| ١٩٦ | « لَنَلَّا يَعْلَمَ » | ٢٩ | ٥٧ - الحديد |
| ٥٩ | « مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ » | ٢ | ٥٨ - المجادلة |
| ٢٠٩ | « لَنْ نَخْرُجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ » | ١٢ | ٥٩ - الحشر |
| ٦٧ | « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » | ٤٠ | ٦٦ - التحريم |
| ١١٠ | « كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ » | ٧ | ٦٨ - الحاقة |
| ١٩٦ | « فَلَا أَسْمَ » | ٣٨ | |
| ١٩٦ | « فَلَا أَسْمَ » | ٤٠ | ٧٠ - المعارج |
| ١٨٩ | « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَى » | ٣١ | ٧٥ - القيامة |
| ٢٣ | « وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا » | ٤ | ٧٦ - الإسنان |
| ١٠٧ | « وَرُزَّتْ الْجَحِيمُ » | ٣٦ | ٧٨ - الذمات |
| ١٠٨ | « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ » | ١ | ٨٤ - الإنشقاق |
| ١٠٧ | « وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ » | ١ | ٨٥ - البروج |
| ١٠٧ | « فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ » | ١٢ | ٨٨ - الفاشة |
| ٨٨ | « وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى » | ١ | ٩٢ - الليل |
| ٧٥ | « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصَةِ ، نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ » | ١٥ | ٩٦ - العلق |
| ١٠٧ | « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » | | ٩٩ - الزلزلة |

فهرس الشواهد الشعرية

١ - أنهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كادَ نفساً بالفراق تطيب

(بحر الطويل - القائل : أعشى همدان وآخرون ص ٥٣) .

٢ - فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكادُ أغصّ بالماء الفرات

(بحر الوافر - القائل : يزيد بن الصعق ص ٨٩) .

٣ - وأى أمر سئ لا فعله

(بحر الرجز - القائل : عبد المسيح بن عسلة ، شهاب بن العيف ص ١٨٩) .

٤ - ونحر مشرق اللون كأن ثدياً حقان

(بحر الهزج - ص ١٧٩)

٥ - ألقى اللوم عاذلً والعتابن وقولي إن أصبتُ لقد أصابن

(بحر الوافر - القائل : جرير ص ٢١٣) .

* * *

مصادر التحقيق

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ، مسر .
- ٢ - الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٤ م .
- ٣ - الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٨ م .
- ٤ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري النحوي ، تصحيح محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧ م .
- ٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، مكتبة الآداب بمصر .
- ٧ - الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٨٦ م .
- ٨ - بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت .
- ٩ - البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
- ١٠ - التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاري ، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر .

١١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق كامل بركات ، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٧ م .

١٢ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، الحسن بن قاسم المرادى تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق بيروت ١٩٨٣ م .

١٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادى تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .

١٤ - الخصائص ، أبو الفتح بن جنى ، تحقيق محمد على النجار مصر .

١٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلى ، د الفكر ١٩٧٩ م .

١٦ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة عيسى الباب الحلبى ، بصر .

١٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تصحيح محمد محي الدين ، مكتبة صبيح القاهرة ، ١٩٧٥ م .

١٨ - شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م .

١٩ - شرح جعل الزجاجى - الشرح الكبير ، ابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامى بالعراق ١٩٨٠ م .

٢٠ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصارى المصرى ، تصحيح محمد محيى الدين ، مصر .

٢١ - شرح عيون الإعراب ، المجاشعى ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم ، دار المعارف بصر ١٩٨٨ م .

٢٢ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصارى المصرى

تصحيح محمد محيي الدين المكتبة التجارية بمصر ١٩٦٣ م .

٢٣ - شرح المنفصل ، ابن يعيش النحوى ، عالم الكتب بيروت .

٢٤ - عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق دكتور عبد

المنعم هريدى ، مصر .

٢٥ - كتاب أسرار العربية ، ابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة

البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٢٦ - كتاب الجمل فى النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ م .

٢٧ - كتاب الكافية فى النحو ، ابن الحاجب ، شرح الاستراباذى ،

دار الكتب العلمية لبنان ١٩٨٥ م .

٢٨ - الكتاب ، كتاب سيبويه ، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،

تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

٢٩ - كتاب معانى الحروف ، الرمانى ، تحقيق دكتور عبد الفتاح

إسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر .

٣٠ - كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ،

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد بالعراق ، ١٩٨٢ .

٣١ - كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانونى ، تحقيق الدكتور لطفى

عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .

٣٢ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، حاجى خليفة ، طبعة

القسطنطينية .

٣٣ - كشف المشكل فى النحو ، على بن سليمان الحيدرة اليمنى ،

تحقيق الدكتور هادى عطية مطر ، إحياء التراث الإسلامى بالعراق ،

١٩٨٤ م .

٣٤ - لسان العرب ، ابن منظور ، طبع دار المعارف بمصر .

- ٣٥ - اللّمع في العربية ، ابن جنى ، تحقيق حامد عبد المزمّن ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .
- ٣٦ - مشكل إعراب القرآن ، مكى بن أبى طالب ، تحقيق الدكتور صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤ م .
- ٣٧ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الانصارى المصرى ، حققه محمد محيي الدين ، مكتبة محمد على صبيح بمصر .
- ٣٨ - المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، دار الجيل بيروت ط ٢ .
- ٣٩ - نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بمصر ط ٢ .
- ٤٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق الدكتور عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٥ م .

* * *

ثالثاً فهرست الكتاب

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٥ | - مقدمة المحقق |
| ١ | { شرح الأنموذج فى النحو |
| ١ | - مقدمة شرح الأنموذج |
| ٣ | (الكلمة وأقسامها) |
| ٣ | - مقدمات |
| ٣ | - تعريف النحو |
| ٤ | - تعريف الكلمة |
| ٥ | - أقسام الكلمة |
| ٦ | - أقسام الكلام |
| ٨ | (الباب الأول) |
| ٨ | * باب الاسم |
| ٨ | * تعريف الاسم |
| ١٠ | أصناف الإسم : |
| ١٣ | الصف الأول من أصناف الأسم : اسم الجنس |
| ١٤ | الصف الثانى من أصناف الاسم : العلم |
| ١٦ | الصف الثالث من أصناف الاسم : المعرب من الأسماء |
| ١٧ | * علامات الإعراب (الظاهرة) |
| ٢١ | * علامات الإعراب (غير الظاهرة) |
| ٢٣ | * المنوع من الصرف |

(أقسام المعرب)

٢٣

٢٦ القسم الأول مرفوعات الأسماء

٢٦ أولاً : الفاعل

..... ثانياً : الملحق بالفاعل

٢٨ أولاً : المبتدأ والخبر

٢٨ المبتدأ

٢٩ الخبر

٢٩ أضرب الخبر

٣٢ تقديم الخبر

٣٣ حذف المبتدأ وحذف الخبر

٣٥ ثانياً : اسم كان

٣٦ ثالثاً : خبر إن

٣٨ رابعاً : خبر لا النافية للجنس

٣٩ خامساً : اسم ما ولا بمعنى ليس

٤٠ القسم الثاني : منصوبات الأسماء

٤٠ أولاً : المفاعيل

٤١ ١ - المفعول المطلق

٤١ ٢ - المفعول به

٤٢ - المنادى

٤٧ ٣ - المفعول فيه

٤٩ ٤ - المفعول معه

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٤٩ | ٥ - المنعول له |
| ٥٠ | ثانياً : الملحق بالمفاعيل |
| ٥٠ | ١ - الحال |
| ٥١ | ٢ - التمييز |
| ٥٣ | ٣ - المستثنى بإلا |
| ٥٧ | ٤ - الخبر فى باب كان |
| ٥٧ | ٥ - الاسم فى باب إن |
| ٥٨ | ٦ - اسم لا النافية للجنس |
| ٥٩ | ٧ - خبر ما ولا بمعنى ليس |
| ٦١ | القسم الثالث : المجرورات |
| ٦٦ | الصف الرابع من أصناف الاسم : توابع المعرب |
| ٦٦ | ١ - التأكيد |
| ٦٩ | ٢ - الصفة أ - النعت الحقيقى |
| ٧٢ | ب - النعت السببى |
| ٧٤ | ٣ - البدل |
| ٧٦ | - عطف البيان |
| ٧٧ | ٤ - العطف بالحروف |
| ٧٨ | { الصف الخامس من أصناف الاسم } : المبنى من الأسماء |
| ٧٩ | ١ - المضمرات |
| ٨١ | ٢ - أسماء الإشارة |
| ٨٣ | ٣ - الموصولات |

- ٨٦ ٤ - أسماء الأفعال
- ٨٨ ٥ - المبنى من الظروف
- ٩٠ ٦ - المركبات
- ٩١ ٧ - الكنايات
- ٩٢ (الصنف السادس من أصناف الاسم) : المثني
- ٩٥ (الصنف السابع من أصناف الاسم) : المجموع أ - السالم
- ٩٥ ١ - جمع المذكر السالم
- ٩٧ ٢ - جمع المؤنث السالم
- ٩٨ ب - الجمع المكسر
- ٩٩ ج - جموع القلة والكثرة
- ١٠٢ د - جمع الجمع
- ١٠٣ (الصنف الثامن والتاسع) : المعرفة والنكرة
- ١٠٥ (الصنف العاشر والحادي عشر) المذكر والمؤنث
- المذكر والمؤنث
- ١١١ (الصنف الثاني عشر) : المصفر
- ١١٧ (الصنف الثالث عشر) المنسوب
- ١٢١ (الصنف الرابع عشر) : أسماء العدد
- (الصنف الخامس عشر) : الاسماء المتصلة بالأفعال
- ١٤٤ أو مشتقات الأسماء
- ١٢٤ ١ - المصدر
- ١٢٦ ٢ - اسم الفاعل
- ١٢٨ ٣ - اسم المفعول

- ١٢٩ ٤ - الصفه المشبهه
- ١٣٠ ٥ - أفعال التفضيل
- ١٣٣ الباب الثانى : باب الفعل
- ١٣٤ أصناف الأفعال
- ١٣٥ ١ - الفعل الماضى
- ١٣٦ ٢ - الفعل المضارع
- ١٣٧ - رفع المضارع
- ١٣٨ - نصب المضارع
- ١٤٢ - جزم المضارع
- ١٤٤ الصف الثالث : فعل الأمر
- ١٤٥ { الصف الرابع والخامس } : الفعل المتعدى وغير المتعدى ..
- ١٤٦ { الصف السادس } : الفعل المبني للمفعول
- ١٤٩ { الصف السابع } : أفعال القلوب
- ١٥١ { الصف الثامن } : الأفعال الناقصة
- ١٥٤ { الصف التاسع } : أفعال المقاربه
- ١٥٦ { الصف العاشر } : فعلا المدح والذم
- ١٥٩ { الصف الحادى عشر } : فعلا التعجب
- ١٦١ الباب الثالث : باب الحروف
- ١٦٢ حروف الإضافة :
- ١٦٣ الأول : مَنْ
- ١٦٤ الثانى والثالث : إلى وحتى

- ١٦٥ الرابع : فى
- ١٦٦ الخامس : الباء
- ١٦٧ السادس : اللام
- ١٦٨ السابع : رب
- ١٦٩ الثامن والتاسع : وار القسم وتاؤه
- ١٧٠ العاشر : على
- ١٧١ الحادى عشر : عن
- ١٧٢ الثانى عشر : الكاف
- ١٧٣ الثالث عشر والرابع عشر : مُذٌ ومُنذٌ
- ١٧٤ ١٥ : ١٧ : حاشا ، عدا ، خلا
- ١٧٥ - حذف حروف الجر
- ١٧٦ الحروف المشبهة بالأنفعل :
- ١٧٨ حروف العطف (الواو ، والتاء ، وحتى)
- ١٨٢ أو وأما
- ١٨٤ أم
- ١٨٥ لا ، بل ، لكن
- ١٨٨ حروف النفي
- ١٩٢ حروف التشبيه
- ١٩٣ حروف النداء
- ١٩٤ حروف التصديق
- ١٩٦ حروف الاستثناء

| | |
|-----|-------------------------|
| ١٩٦ | حروف الخطاب وما يلحقهما |
| ١٩٦ | حروف الصلة |
| ١٩٧ | حرفا التفسير |
| ١٩٧ | الحرفان المصدريان |
| ١٩٩ | حروف التخفيض |
| ٢٠٠ | لولا لوما |
| ٢٠١ | حروف الترقيب |
| ٢٠٢ | حروف الاستقبال |
| ٢٠٣ | حرفا الاستفهام |
| ٢٠٤ | حرفا الشرط |
| ٢٠٧ | إذن |
| ٢٠٧ | حرف التعليل كي |
| ٢٠٧ | حرف الردع كلا |
| ٢٠٨ | اللامات |
| ٢١٠ | تاء التأنيث |
| ٢١١ | النون المؤكدة |
| ٢١١ | هاء السكت |
| ٢١٢ | التنوين |
| ٢١٢ | شين الوقف وسينه |
| ٢١٢ | حروف الإنكار |
| ٢١٤ | حروف التذکر |

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|--------------------|
| ٢١٧ | * المراجع |
| ٢١٩ | * الشواهد القرآنية |
| ٢٢٢ | * الشواهد الشعرية |
| ٢٢٣ | * الفهرست الموضوعى |

* * *

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٧٨٨ / ١٩٩٠ م

الترقيم الدولى : ٥٥٠٥ - ٤٧٢ - ٩٧٧

أبو سلوم المعتزلي

